

# عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015

الأستاذ المساعد

الدكتور حسين شناوة مجيد

مراجعة وتعليق

الأستاذ الدكتور كامل علاوي كاظم الفتلاوي

مركز الدراسات والبحوث  
الاسلامية والاسلاميات

عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق

للمدة 1980 - 2015

# عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق للمدة 1980 - 2015

الأستاذ المساعد الدكتور: حسين شناوة مجيد

مراجعة وتعليق:

الأستاذ الدكتور: كامل علاوي كاظم الفتلاوي

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.



مركز الرفادين للحوار  
Al-Rafidain Center For Dialogue  
R. C. D

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 182 - 7

يناير/كانون الثاني 2023

# عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق

للمدة 1980 - 2015

الأستاذ المساعد الدكتور: حسين شناوة مجيد

مراجعة وتعليق

الأستاذ الدكتور: كامل علاوي كاظم الفتلاوي



مركز الرافدين للحوار  
Al-Rafidain Center For Dialogue  
R. C. D



## الفهرس

7	قائمة الجداول
9	قائمة الأشكال
11	مقدمة المركز
13	المقدمة
15	الفصل الاول: تطور مفهوم عجز الموازنة العامة في ضوء المدارس الاقتصادية
15	أولاً: عجز الموازنة (المفهوم، الاشكال وطرق التمويل)
20	ثانياً: اشكال عجز الموازنة
24	ثالثاً: تمويل عجز الموازنة واثاره على عرض النقد
33	الفصل الثاني: جدلية العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد ومتغيرات اقتصادية كلية
33	أولاً: المبادئ الكلاسيكية والنيوكلاسيكية
35	ثانياً: بداية الازمة والنظرية الكينزية
43	ثالثاً: المدرسة النيو كينزية
48	رابعاً: عجز الموازنة والتضخم عند النقوديين
55	خامساً: الاتجاهات الاقتصادية الحديثة
65	الفصل الثالث: الاساليب الكمية المستخدمة في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة
65	أولاً: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية
70	ثانياً: تحليل التكامل المشترك (Co Integration)
72	ثالثاً: تحليل سببية كرانكر ((Analysis Granger Causality
75	الفصل الرابع: تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في إيران ونيجيريا
75	أولاً: مؤشرات النمو الاقتصادي
89	ثانياً: المؤشرات المالية
97	ثالثاً: المتغيرات النقدية
	الفصل الخامس: نتائج تحليل العلاقة بين صافي الموازنة العامة والتغير النقدي في إيران ونيجيريا
109	أولاً: نتائج تحليل استقرارية متغيرات الدراسة
117	ثانياً: نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة (Engle - Granger)
126	ثالثاً: نتائج اختبار سببية (Granger)

الفصل السادس: تحليل مؤشرات الناتج والمؤشرات المالية والنقدية في العراق.....	131
اولاً: أداء النمو الاقتصادي.....	131
ثانياً: المؤشرات المالية.....	143
ثالثاً: المتغيرات النقدية.....	153
الفصل السابع: تحليل العلاقة بين صافي الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق وقياسها.....	171
اولاً: تحليل العلاقة بين صافي الموازنة وبعض المؤشرات النقدية.....	171
ثانياً: قياس العلاقة بين صافي الموازنة وبعض المؤشرات النقدية.....	178
الفصل الثامن: رؤية مستقبلية للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق.....	191
اولاً: تحليل مقارنة لاتجاه المتغيرات الاقتصادية في بلدان العينة.....	191
ثانياً: مستقبل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق.....	201
الخاتمة.....	211
الملاحق.....	213
المصادر.....	221

## قائمة الجداول

الصفحة	اسم الجدول	ت
78	الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه في إيران ونيجيريا للمدة (1980 - 2015) بالأسعار الثابتة لعام 2005	1
83	الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015) متوسط المدة (%)	2
87	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015) دولار امريكي	3
91	هيكل الإيرادات العامة في إيران ونيجيريا للمدة (1980 - 2015) متوسط المدة (%)	4
93	هيكل الإنفاق العام في إيران ونيجيريا للمدة (1980 - 2015) متوسط المدة (%)	5
96	صافي الموازنة العامة في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)	6
99	عرض النقد ومعدلات نموه في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)	7
102	اداء بعض المؤشرات النقدية في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)	8
104	التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)	9
111	نتائج اختبار (ADF) عند المستوى والفرق الاول للمتغيرات الاقتصادية في إيران للمدة (1980-2015)	10
115	نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات الاقتصادية في نيغيريا للمدة (1980-2015)	11
119	نتائج اختبار استقرار حدود الخطأ في إيران	12
122	نتائج اختبار (Engle - Granger) للمتغيرات الاقتصادية في إيران للمدة (1980-2015)	13
123	نتائج اختبار استقرار حدود الخطأ في نيغيريا	14
125	نتائج اختبار (Engle - Granger) للمتغيرات الاقتصادية في نيغيريا للمدة (1980-2015)	15
126	نتائج سببية (Granger) للعلاقة بين صافي الموازنة العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية في إيران للمدة (1980-2015)	16
129	نتائج سببية (Granger) للعلاقة بين صافي الموازنة العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية في نيغيريا للمدة (1980-2015)	17
133	الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق	18
140	مساهمات القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج في العراق للمدة (1980-2015) (%)	19
145	هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (1980-2015) (مليون دينار)	20
148	هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (1980-2015) (مليون دينار)	21
151	هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (1980-2015) (مليون دينار)	22



الصفحة	اسم الجدول	ت
156	عرض النقد ومكوناته في العراق للمدة (1980-2015) (مليون دينار عراقي)	23
160	اداء بعض المؤشرات النقدية في العراق للمدة (1980-2015) (مليون دينار)	24
165	معامل الاستقرار النقدي والفجوة التضخمية وسعري الفائدة والصرف في العراق للمدة (1980-2015)	25
172	العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد ومعامل الارتباط بينهما في العراق للمدة (1980-2015) (%)	26
176	العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم وسعر الفائدة ومعامل الارتباط بينهما في العراق للمدة (1980-2015) (%)	27
181	نتائج اختبار (ADF) عند المستوى والفرق الاول للمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1980-2015)	28
184	نتائج اختبار استقرار حدود الخطأ في العراق	29
187	نتائج اختبار (Engle - Granger) للمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1980-2015)	30
188	نتائج سببية (Granger) للعلاقة بين صافي الموازنة العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1980-2015)	31
213	الملحق (1) جدول هيكل الإيراد العام في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)	32
215	الملحق (2) جدول هيكل الإنفاق العام في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)	33
217	الملحق (3) جدول هيكل الإيراد العام الفعلي والمخطط في العراق للمدة (2004-2015)	34
219	الملحق (4) جدول هيكل الإنفاق العام الفعلي والمخطط في العراق للمدة (2004-2015)	35

## قائمة الأشكال

الصفحة	اسم الشكل	ت
38	تغييرات عرض النقد وأثرها في سعر الفائدة	1
40	تأثير تمويل عجز الموازنة العامة على عرض النقد	2
41	أثر عجز الموازنة العامة الممول بالإصدار النقدي في التضخم	3
42	اثر تمويل عجز الموازنة العامة على اسعار الفائدة	4
44	تغييرات الإنفاق العام في نموذج (IS -LM)	5
45	تغييرات عرض النقد في نموذج (IS -LM)	6
46	أثر زيادة الإنفاق العام الممولة بالإصدار النقدي على التوازن الكلي	7
47	أثر زيادة الإنفاق العام الممولة بالدين العام على التوازن الكلي	8
47	أثر زيادة الإنفاق العام الممولة بالضرائب على التوازن الكلي	9
50	أثر تغييرات عرض النقد على الطلب الكلي	10
53	أثر المزاخمة في نموذج (IS-LM)	11
55	المزاخمة في الامد الطويل	12
59	أثر التغير النقدي المتوقع على التوازن	13
60	الاثار السلبية لزيادة الإنفاق الحكومي	14
62	منحنى لافر	15
80	تطور الناتج المحلي الاجمالي في إيران للمدة (1980 - 2015) القيمة (مليار ريال)	16
81	تطور الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا للمدة (1980 - 2015) القيمة (مليار نايرا)	17
84	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في إيران للمدة (1980 - 2015) (%)	18
85	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا للمدة (1980 - 2015) (%)	19
86	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في إيران للمدة (1980 - 2015) (دولار امريكي)	20
89	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا للمدة (1980 - 2015) (دولار امريكي)	21
110	استقرارية متغيرات الدراسة في إيران	22
114	استقرارية متغيرات الدراسة في نيجيريا	23
137	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1980 - 2015) بالأسعار الثابتة	24
143	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1980 - 2015)	25
180	استقرارية متغيرات الدراسة في العراق	26

الصفحة	اسم الشكل	ت
192	معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)	27
194	نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي في إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)	28
196	معدلات نمو عرض النقد الضيق في إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)	29
199	معدلات نمو عرض النقد الواسع في إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)	30
200	معدلات التضخم في إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)	31
201	سعر الفائدة في كل من إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)	32

## مقدمة المركز

تتضمن أطروحة الدكتوراه التي أعدت بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة عرضاً تحليلياً ومقارناً وشاملاً لعجز الموازنة العامة وتأثيرات المتغيرات النقدية فيه، وتكمن القيمة العلمية لهذا العمل في كونه يجمع ما بين التحليل الإحصائي الوصفي والتجريبي في رصد معالم هذه العلاقة، بما يميظ اللثام عن علاقات التأثير المتبادلة ما بين متغيرات البحث، فضلاً عن نوعية التقنيات الإحصائية المستخدمة وجودتها.

من جهة أخرى، ينفرد التحليل الذي يقدمه الباحث للأوضاع المالية والنقدية في العراق خلال الحقبة الممتدة ما بين عامي 1980-2015 بالشمولية على الرغم من تباين المراحل التي مرّ بها الاقتصاد والمجتمع في العراق، بفعل توالي الحروب والعقوبات وعدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن تكرار الطفرات النفطية السلبية والإيجابية.

وتظهر الدراسة الكيفية التي عملت فيها هذه العوامل على ترسيخ النمط المشوه للانفاق العام، ومجمل السلوك المالي للدولة العراقية، لاسيما في تمويل العجز المالي في الموازنة عن طريق مزيج من زيادة الضرائب أو الاقتراض الداخلي والخارجي أو عن طريق بيع الأوراق المالية الحكومية إلى البنك المركزي، وتأثيرات طرق التمويل في عرض النقد والقاعدة النقدية وتأثيراتها في النشاط الاقتصادي.



## المقدمة

تؤدي الموازنة العامة للدولة دوراً مهماً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، وتزايد هذا الدور بعد الحرب العالمية الثانية لما أفرزه الفكر الكينزي الداعي إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من نتائج ايجابية، وفي ضوء تنامي هذا الدور فقد اتجه العجز في الموازنة العامة إلى التزايد في مختلف دول العالم والذي أصبح في بعض البلدان ذا ميل طويل الاجل ويأخذ صفة هيكلية يرتبط بسمات الهيكل الاقتصادي لهذه البلدان، ومع نمو هذا العجز تزايدت نتائجه السلبية على المتغيرات الاقتصادية الكلية ولاسيما النقدية منها كعرض النقد، والمستوى العام للأسعار، واسعار الفائدة والصرف، فضلاً عن اثار العجز على حجم الدين العام الداخلي والخارجي وابعاء خدمتهما على نحو قد يؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الاجنبية.

ومن اجل الوقوف على اثار عجز الموازنة العامة وطرق تمويلها على المتغيرات النقدية عكفت النظرية الاقتصادية على تحليلها، وصياغة نماذج تتلائم مع المنطلقات الفكرية لكل مدرسة بدءاً من المدرسة الكينزية مروراً بالمدرسة النقدية وما لحقها من تطورات لأفكار هاتين المدرستين، للبحث عن الوسائل المثلى في تمويل العجز وتجنب زيادته في إطار ضبط معدلات النمو النقدي والمحافظة على قيمة العملة كهدف رئيس.

لقد تباينت وسائل تمويل العجز في الموازنة العامة بين البلدان تبعاً لخصائص كل بلد ودرجة التطور الاقتصادي فيه، وعادةً ما يتم تمويل العجز بالموازنة عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض الداخلي والخارجي أو عن طريق بيع أوراق مالية حكومية إلى البنك المركزي، والطريقتين الأولىين لا تؤديان إلى تغيرات في عرض النقد، غير ان الاقتراض من البنك المركزي سوف يؤدي إلى تغير في القاعدة النقدية بمقدار السندات المباعة وبالتالي تؤدي إلى تغير في عرض النقد، وتختلف آثارها الطرق الثلاث على النشاط الاقتصادي في الاجل القصير عنه في الاجل الطويل، لذلك جاءت هذه الدراسة للوقوف على العلاقة بين عجز الموازنة وبعض المتغيرات النقدية والمتمثلة بعرض النقد بمقاييسه المختلفة والتضخم وسعر الصرف في العراق خلال المدة 1980-2015.



## الفصل الاول

### تطور مفهوم عجز الموازنة العامة في ضوء المدارس الاقتصادية

#### أولاً: عجز الموازنة (المفهوم، الاشكال وطرق التمويل)

ينبثق مفهوم العجز من مفهوم الموازنة العامة، وينصرف إلى المقدار الذي تزيد به النفقات الحكومية على الإيرادات الحكومية.

وقد أخذ عجز الموازنة بالظهور والتأثير في النشاط الاقتصادي عن طريق تطور دور الدولة وفلسفتها في التدخل في النشاط الاقتصادي، هذا التدخل تمثل في النظرة إلى الموازنة العامة الذي اخذ اشكالا عدة تتلخص بالآتي:

#### أ- مرحلة الدولة الحارسة

لكي نتبع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي لابد أن نبدأ من تأسيس علم الاقتصاد كعلم مستقل بذاته، ثم ننتقل إلى مرحلة الافكار الكلاسيكية والدور الحيادي للدولة اعتماداً على افكار ادم سمث، هذه الافكار التي تبنت المذهب الفردي وتدافع عنه عبر صياغة نظرية اقتصادية تخدم المصالح الفردية، واحداث تغييرات بنيوية في النظام الاقتصادي وإزالة العراقيل وعدم وضع القيود من قبل الدولة في الحياة الاقتصادية.

ان أفكار رواد المدرسة الكلاسيكية المتمثلة باليد الخفية التي تقود إلى التوازن عند مستوى الاستخدام الكامل وعقلانية الفرد وتصرفه الرشيد والايمان بـ«قانون ساي» للأسواق (الذي ينص على ان العرض يخلق الطلب المساوي له) هي التي قادت إلى المطالبة بأقتصار الدولة على الدور التقليدي، التي تنحصر وظائفها بالآتي:<sup>(1)</sup>

(1) عبد الرسول سلمان، «معالم الفكر الاقتصادي»، ج1، مطبعة شفيق، الطبعة الثانية، بغداد، 1974، ص164.



- القيام بمهام الدفاع الخارجي وتولي مسؤولية الامن الداخلي.
  - إلزام الجميع باحترام العقود باعتبارها الاساس الذي تنظم بمقتضاه علاقات الانتاج.
  - حماية الملكية الخاصة من الاعتداء عليها والمحافظة على النظام والقانون.
  - القيام بالمشروعات العامة التي يتعذر على الافراد القيام بأعبائها.
- ومن الوظائف أعلاه اقتصر دور الدولة في الفكر الكلاسيكي بتوفير الموارد المالية لتمويل هذه الوظائف بحيث تجعل الإيرادات العامة مساوية للنفقات العامة دائماً اعتماداً على مبدأ توازن الموازنة العامة، ويكون التمويل عن طريق الإيرادات العادية المتمثلة بالضرائب.
- مما سبق يتبين أن أنصار هذا الفكر يرفضون تسجيل عجز في الموازنة وإعطاء الأولوية للتوازن الحسابي<sup>(1)</sup> لما لهذا العجز من اثار سلبية إذا تم تمويله عن طريق الاقتراض أو الاصدار النقدي الجديد، وكذلك يعارضون فكرة فائض الموازنة والذي يعني زيادة العبء المالي على الافراد عن طريق الاقتطاع الضريبي الذي يقود إلى التبذير في استعمال هذه الموارد وتوجيهها في اوجه غير انتاجية فتؤثر سلباً في الاقتصاد. غير ان النظام الرأسمالي أصبح عرضة للازمات الاقتصادية والتي عجزت ادوات التحليل الاقتصادي عن حلها، الأمر الذي تطلب إعادة النظر بالأفكار المتعلقة بدور الدولة وضرورة تدخلها في النشاط الاقتصادي وحصل ذلك من قبل الاقتصادي جون ماينارد كينز.

#### ب- مرحلة الدولة المتدخلة

في هذه المرحلة برز العجز في الموازنة العامة كأحد الادوات الاقتصادية لحل المشاكل التي عانت منها البلدان التي تؤمن بالمذهب الكلاسيكي، ومبدأ حيادية الدولة، هذه المشاكل التي تفاقمت بين عامي (1929 - 1933) بأزمة عرفت باسم الكساد الكبير، هذه الازمة التي عصفت باقتصاديات هذه البلدان، والتي عجزت ادوات الفكر الكلاسيكي عن حلها، إذ ان اليد الخفية في تحقيق التوازن ومضمون قانون ساي وحيادية الدولة لم تعالج ارتفاع معدلات البطالة والركود، واستمرت مظاهر الازمة إلى ان ظهرت افكار كينز في حل هذه الازمة، ونقطة

(1) حامد عبد المجيد دراز، «دراسات في السياسات المالية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1988، ص19.

البدء عند كينز تتمثل في رفضه الافكار الكلاسيكية<sup>(1)</sup> عن طريق ما عرضه من افكار في نظريته العامة في التشغيل والفائدة والنقود.

ان الاعتقاد الكلاسيكي والنيوكلاسيكي الذي رفضه كينز يتمثل في اعتقادهم بأن السوق هو مدير النظام الاقتصادي بل انه المدبر الفعلي للسوق في ظل قانون (ساي)، وان النظام الاقتصادي سيكون أكثر كفاءة إذا تركت ادارته للسوق مع عدم وجود أي تدخل من جانب الحكومة والنقابات العمالية، وقد رفض كينز هذه الفكرة ونادى بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بالإدارة والتوجيه والتنسيق، وان دور السوق ينحصر في تنظيم العلاقات بين جميع الوحدات الاقتصادية عامة كانت ام خاصة من اجل تفعيل الطلب الذي عده مفتاح حل أزمة الكساد.

ان دعوة (كينز) لتدخل الدولة كان واضحاً في الاقتصادات الرأسمالية إذ ينبغي أن تكون هناك نفقات حكومية يجري تمويلها عن طريق الاقتراض من أجل دعم الطلب والعمالة<sup>(2)</sup>، وهذه الدعوة أثرت في الموازنة العامة والتضحية بالتوازن الحسابي محل التوازن الاقتصادي، وإمكانية تنظيم الموازنة بعجز مقصود من خلال زيادة الإنفاق لتفعيل الطلب الذي عده مفتاح حل الازمة والذي استطاع بأدواته من حلها إلى ان دخلت الرأسمالية في أزمة أخرى تمثلت بالتضخم الركودي (Stagflation) في منتصف سبعينيات القرن الماضي.

### ت- دور الدولة في إطار المدرسة النقودية

ان ظهور مشكلة التضخم الركودي التي انتشرت في أغلب البلدان الرأسمالية في منتصف السبعينيات من القرن الماضي من جهة، وبروز أفكار دولة الرفاه الاقتصادي لمسايرة تطور النظام الرأسمالي وابداء افكار الليبرالية الجديدة من جهة اخرى، أدت إلى ظهور مدرسة

(1) يعد كينز من رواد المدرسة الكلاسيكية حتى منتصف عشرينات القرن الماضي، ثم تحول عن الفكر الكلاسيكي الى الفكر النيوكلاسيكي الذي ما لبث ان انتقد افكارهم، لمزيد من التفاصيل، راجع: - وحيد مهدي عامر، «السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010، ص 67 - 69.

(2) لمزيد من التفاصيل، راجع: - جون كينيث جالبرث، «تاريخ الفكر الاقتصادي»، ترجمة احمد فؤاد بليخ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص 250. - جون ماينارد كينز، «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود»، ترجمة الهام عيدروس، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، الطبعة الاولى، ابوظبي، 2010، ص ص 80 - 90.

جديدة تواكب هذه التطورات بعد عجز الادوات الكينزية في حلها، تمثلت هذه المدرسة بالنقوديين بزعامة الاقتصادي ميلتون فريدمان.

يرى انصار هذه المدرسة ان الافكار الكينزية أدت إلى تعاضم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجمها، وان النمو المتزايد لحجم الإنفاق العام ونسبته من الناتج المحلي الاجمالي، لا يتزامن معه نمو كافٍ في موارد الدولة الأمر الذي ترتب عليه تسجيل عجز مستمر في الموازنة العامة مما أستوجب فرض زيادات ضريبية على الدخل والثروة أضعفت الاستثمار الخاص، كذلك أدت إلى اختلال التوازن النقدي نتيجة زيادة الاصدار والاقتراض الحكومي لمواجهة العجز، فضلاً عن قيام الحكومات بإصدار سندات الخزينة وأدت إلى إعادة توزيع الموارد بينها وبين القطاع الخاص ولمصلحتها دون مراعاة حل مشكلات التشغيل وتشجيع الاستثمار في ظل تزايد الإنفاق والاعانات والتي عززت ظاهرة التضخم الركودي<sup>(1)</sup>.

ومن أجل أبعاد البلدان الرأسمالية عن الازمات، دعا أصحاب هذه النظرية إلى ضرورة تبني منهج مغاير للمنهج الكينزي مرتكزين في تحليلهم على ادوات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي، وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي الذي عدوه سبباً رئيساً في الازمات نتيجة لما فرضته من العوائق المقيدة لعمل قوانين الحرية الاقتصادية، وحصص مهامها في تأمين انسياب حركة الاسعار والتوسع في تحرير الاسواق ورؤوس الاموال واعادة هيكلة المؤسسات طبقاً لذلك، وهم بهذه الافكار يحاولون العودة إلى الاسس التقليدية والداعية إلى قدرة الرأسمالية على احداث النمو إذا سادت مبادئ الحرية الاقتصادية بما يكفل تحقيق التوازن التلقائي وعليه اضعاف دور الموازنة من خلال اثبات ان عجز الموازنة يؤدي إلى رفع اسعار الفائدة ومزاحمة القطاع الخاص إذا سعت الحكومة إلى الاقتراض من الجمهور لسد ذلك العجز<sup>(2)</sup>.

(1) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- ميلتون فريدمان، «الرأسمالية والحرية»، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتب الاردني، عمان، 1987، ص74 - ص 75.

- جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص430.

(2) عبدالمنعم السيد علي ونزار سعدالدين العيسى، «النقود والمصارف والاسواق المالية»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص434.

ان هذه الافكار مهدت إلى ظهور تيارات فكرية اخرى تنادي بالعودة إلى افتراضات الكلاسيك ومنها افكار مدرسة التوقعات العقلانية ومدرسة اقتصاديات جانب العرض.

### ث- التوقعات العقلانية ودور الدولة

تعد هذه المدرسة الامتداد الطبيعي للفكر النيوكلاسيكي، إذ يؤكد انصارها<sup>(1)</sup> على ان اختيار سياسات مرنة سواء أكانت مالية أم نقدية تعطي اشارات اقتصادية مضللة من شأنها تغيير مسار السلوك الاقتصادي للأفراد والوحدات الاقتصادية ومن ثم يجب تجنب مثل هذه السياسات، وان اتباع سياسة مالية مرنة لن تكون ناجحة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي إذا ما توفرت توقعات عقلانية، لأنها قد تتناقض وسلوك الوحدات الاقتصادية التي تقوم على اساس التوقعات العقلانية، إذ انهم يستعملون المعلومات المتوافرة ويعملون طبقاً لها، وإذا ما طبقت سياسات جديدة فإن الوحدات الاقتصادية سوف تتصرف بطريقة مختلفة ولذلك فإن اثارها تكون مغايرة لهذه السياسات، وخلصت هذه الافكار إلى أن السياسات المالية المعلنة سواء تلك التي تتعلق بالإنفاق أو الإيراد يُمكن ان تساعد من البداية اصحاب القرار الاقتصادي إلى التنسيق والتكيف معها.

### ج - دور الدولة من منظور مدرسة اقتصاديات جانب العرض

تعد هذه المدرسة من التيارات الفكرية التي ظهرت في نهاية السبعينات من القرن الماضي على يد عدد من الباحثين والشخصيات، امثال (جورج جيلدار) و(كريتول) و(انسكي)، اللذين يتفقون يتفقان تماماً مع ما ذهب إليه النقوديون في نقدهم الشديد للأفكار الكينزية ولاسيما في جانب تحريك الطلب الكلي لعلاج التضخم الركودي والذي عدوه وسيلة غير ناجحة منطلقين من ان المشكلة الرئيسية التي تواجه الرأسمالية المعاصرة هي كيفية انعاش العرض لإيمانهم بحتمية قانون (ساي)، ويتم ذلك عن طريق اتباع سياسات تهدف إلى زيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، كما وأن تخفيض معدلات الضريبة من شأنه ان يحسن

(1) لمزيد من التفاصيل عن افكاره انصار هذه المدرسة، راجع:

- بول ساملسون ووليام نوردهاوس، «علم الاقتصاد»، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، 2006، ص740- ص741.

- مايكل ابدجمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص338 - ص342.

دور القطاع الخاص وان الحوافز تؤدي إلى زيادة الناتج والعمالة في الاقتصاد<sup>(1)</sup>، ولم يهتموا بآثار هذا التخفيض في الموازنة العامة وفي العجز مستنديين على افتراضات (منحنى لافر) من أن خفض معدلات الضرائب سيؤدي إلى زيادة الحصيلة لا إلى خفضها<sup>(2)</sup>، ولذلك فإن أنصار هذه المدرسة يذهبون إلى الحد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولاسيما في مجال تحديد الاجور والاسعار لاستمرار عمل الاقتصاد وفق آلية التوازن التلقائي لتظل الادارة المثلى لتخصيص الموارد<sup>(3)</sup>.

خلاصة ما تقدم من تطور لمفهوم عجز الموازنة عبر المدارس الاقتصادية من خلال مدخل دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تبين ان هناك اتجاهين الاول يذهب إلى ضرورة حيادية الدولة وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي المتمثلة بالأفكار الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، اما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الكينزي الذي يرى ضرورة تدخل الدولة في اثناء الازمات عن طريق السياسة المالية لتحريك الطلب الفعال والذي أعطى لعجز الموازنة المخطط دور في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي، في حين أيدت مدرسة اقتصاديات جانب العرض التدخل الحكومي ليس لتفعيل الطلب بل لغرض تحفيز العرض الكلي من السلع والخدمات من خلال الاعفاءات الضريبية، وبين هذه الآراء ونتيجة للازمات الاخيرة التي عصفت بالبلدان المتقدمة نرى ان الاجراءات التي اتخذت لمعالجة اثار الازمة كانت تميل لتدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

## ثانياً: اشكال عجز الموازنة

### 1- العجز المقصود

ظهر هذا النوع من العجز في افكار وتحليلات كينز واقتراحاته لحل ازمة الكساد الكبير، هذه التحليلات المتعلقة بكيفية تحريك الطلب من أجل زيادة الاستخدام إلى ان يصل إلى

(1) Nouriel Roubini, " Supply - Side Economic Tax Rate Cut Increase Growth ", New York, Copyright Business, 1997, p.103

(2) Robert J Gordan, " Macroeconomics ", 8th Ed, Addison Wesley Long Man, California, 2000 p. 365

(3) محمد عبدالشفيق عيسى، «ازمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 17، العدد 4، الكويت، 1989، ص 175.

حده الأقصى في استغلال الطاقات الانتاجية، وهو الاجراء الذي تتخذه الحكومة عند تعرض اقتصادها إلى ازمة، فعند حدوث كساد بسبب تدهور حجم الطلب الكلي وتراجع القوة الشرائية تكون الحكومة أمام ثلاثة خيارات، أما أن تلجأ إلى زيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب أو كلاهما، وهذه الحالات تؤدي إلى احداث عجز مقصود<sup>(1)</sup>.

وتتلخص فكرة العجز المقصود أو المنظم<sup>(2)</sup> في أنه يتعين على الدولة في حالة الكساد أن تعتمد إلى إنفاق مبالغ تزيد عن الإيرادات المتحصلة مما يزيد من القوة الشرائية للأفراد والمشروعات ومن ثم الطلب الخاص الفعال. وفي الوقت نفسه تزيد من انفاقها على المشروعات الاقتصادية والاجتماعية مما يزيد الطلب العام الفعلي، والطلب الفعال عند كينز يظهر في صورة دخل منفق، أي تيار منفق، وتيار الإنفاق بدوره يحدد تيار الدخل، وذلك لان إنفاق شخص هو دخل لشخص اخر وبتعبير - حقيقي - وليس نقدي، وان الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع يتكون من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري العام والخاص، وحتى يُمكن معالجة نقص الطلب الكلي فإن هذا الأمر يتطلب توظيف الافراد في انتاج السلع الاستهلاكية (الطلب الاستهلاكي) أو في انتاج السلع الاستثمارية (الطلب الاستثماري)، وكلما أزداد التوظيف في جانبي الطلب الاستهلاكي والاستثماري فإن الانتاج والدخل الحقيقي سيزداد<sup>(3)</sup>، ولأجل تحقيق العمالة الكاملة، ومستوي عال من الاستثمار ومنع حدوث الكساد تقوم الدولة بإحداث عجز مقصود في موازنتها من خلال زيادة انفاقها، فيزداد الطلب الكلي وتتلشى البطالة، ويعود النشاط الاقتصادي إلى وضعه السابق<sup>(4)</sup>.

ان اقتراح كينز في تنظيم الموازنة بعجز مقصود يتولد عنه آثارٌ توسعية في الاقتصاد الذي يعاني من ركود اقتصادي نتيجة زيادة الإنفاق نسبة إلى الإيرادات، كما ان السياسة الضريبية

(1) علي العربي وعبدالمعطي عساف، «ادارة المالية العامة»، الكويت، بلا تاريخ، ص 123.

(2) ظهرت نظرية العجز المنظم من قبل (lord bueridge) ومضمونها ان الدولة في حالة الكساد تتبنى سياسة العجز في الموازنة إذا كان من شان هذا العجز ان يؤمن تحقيق التوازن الاقتصادي العام والانتقال الى مرحلة الانتعاش، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- فهمي محمود شكري، «اقتصاديات المالية العامة»، دار الحكمة، الطبعة الاولى، لندن، 2014، ص ص 67 - 68.

(3) سامي خليل، «النظريات والسياسات النقدية والمالية»، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982، ص 214.

(4) محمد بديع بدوي، «دراسات في المالية العامة»، دار المعارف، القاهرة، 1966، ص 319.

للدولة يتم وضعها بهدف استمالة كل من الاستهلاك والاستثمار، وبالمثل فإن الضرائب على الشركات وأرباحها يجب ان تقوم الدولة بتخفيضها من اجل تشجيع وتحفيز الاستثمار الخاص وتحفيزه، لان تخفيض الضرائب على الشركات يؤدي إلى رفع الكفاية الحدية لراس المال مما يؤدي إلى زيادة وتحفيز الاستثمار<sup>(1)</sup>. ان اقتصاد ما يعمل عند مستوى ادنى من التوظف الكامل، ويتسم بوجود معدل مرتفع من البطالة بسبب قصور الطلب الكلي، ومن اجل تحفيز الطلب يتم اتباع سياسة مالية توسعية من شأنها زيادة الإنفاق مع الإبقاء على الضرائب، فإن زيادة الإنفاق سوف ترفع الدخل عن طريق عمل المضاعف الذي يعمل في اقتصاد لديه موارد معطلة، عندها فإن زيادة الطلب الكلي سوف تزيد الانتاج دون الاسعار حتى يصل الاقتصاد إلى مستوى التوظف الكامل، واذا أرادت الدولة ان تحقق اقصى اثارها التوسعية فانه لا بد من استخدام اسلوب التمويل عن طريق خلق عجز في الموازنة العامة<sup>(2)</sup>، وبعبارة اخرى لا بد ان تقوم الحكومة بتحقيق عجز مخطط في الموازنة العامة يستند إلى ان تكون الإيرادات الضريبية اقل من النفقات الحكومية<sup>(3)</sup>.

## 2- العجز غير المقصود

وهو النوع الثاني من العجز في الموازنة العامة الذي يمثل الجانب المعاكس لحالة العجز المنظم، وهذا الشكل من العجز يحصل بشكل تلقائي من دون تدخل الدولة في حدوثه، ويقسم إلى:

### أ- العجز الدوري والعجز الهيكلي

يرتبط العجز الدوري أو المؤقت مع تقلبات الدورة الاقتصادية بسبب ارتباط الإنفاق الحكومي والإيرادات الضريبية بمسار نمو الناتج المحلي الاجمالي الفعلي، ففي مرحلة الانكماش في الدورة الاقتصادية يؤدي انخفاض الناتج الفعلي إلى زيادة المدفوعات التحويلية

(1) سامي خليل، «النظريات والسياسات النقدية والمالية»، مصدر سابق، ص 474.

(2) قد يبدو للبعض من الباحثين الاقتصاديين ان عجز وفائض الموازنة الحكومية دليل على ان السياسة المالية توسعية او انكماشية، اذ يشير العجز الى السياسة التوسعية بينما يشير الفائض الى السياسة الانكماشية، ومع ان الضرائب والمدفوعات التحويلية تتغير اليأ مع الدخل فان الفائض والعجز معيار مضلل للقيود المالي، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- مايكل أبديمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص 129 - ص 130.

(3) جيمس جوارتيني وريچارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، مصدر سابق، ص 303.

وانخفاض الإيرادات الضريبية مؤدياً إلى ارتفاع العجز في الموازنة وبشكل تلقائي، وبما ان العجز الدوري ناشئ عن ظروف تقلبات الدورة الاقتصادية فانه يزول بمجرد الانتقال إلى المرحلة التالية من الدورة الاقتصادية، فعند الانتقال إلى مرحلة الانتعاش، التي تحقق فيها الدولة فائضاً في الموازنة، فمن الممكن عندها تغطية العجز الحاصل في فترات الركود والكساد<sup>(1)</sup>.

اما العجز الهيكلية فهو العجز طويل الاجل والذي يحدث إذا لم تغطِ الإيرادات العامة بصورة مستمرة النفقات العامة، والمسبب الرئيس لهذا الشكل من العجز هو زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل يزيد عن القدرة المالية للاقتصاد، ويشير هذا النوع من العجز إلى وجود خلل في هيكل الاقتصاد القومي نفسه، ويعد علاج العجز الهيكلية صعباً إذا استخدمت اساليب مالية فقط، لأنه ناتج من اختلال الهيكل الاقتصادي ذاته، ويصبح من المشكوك فيه ان يعزى عدم التوازن الاقتصادي إلى مشكلات تنجم اساساً عن الموازنة، ولهذا يجب ان يضاف إلى العوامل المالية عوامل اقتصادية متعددة<sup>(2)</sup>.

وينبغي الإشارة هنا إلى ان العجز الدوري والعجز الهيكلية يؤلفان العجز الفعلي للموازنة، حيث ان: العجز الفعلي للموازنة = العجز الدوري + العجز الهيكلية

واستناداً إلى ما سبق يُمكن القول ان العجز في الموازنة العامة في سنة معينة تظهر مستوى النشاط الاقتصادي (الذي يمثل العجز الدوري) من جهة والاختلال بين الإيرادات والنفقات الحكومية (الذي يمثل العجز الهيكلية) من جهة اخرى، فالعجز الدوري يحدث تلقائياً نتيجة للدورات الاقتصادية فينمو في فترات الركود، وينكمش في فترات التوسع، اما العجز الهيكلية فهو العجز، الذي يبقى بعد ان يتلاشى أثر الدورة الاقتصادية<sup>(3)</sup>.

### ب - العجز الاسمي والعجز الحقيقي

يعرف العجز الاسمي بانه العجز الحسابي الذي يمثل الفرق بين النفقات والإيرادات

(1) محمد عبدالعزيز وعلي شفيق، «اصول وقواعد الموازنة العامة»، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2003، ص259.

(2) طاهر الجنابي، «دراسات في المالية العامة»، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1990، ص239 - ص241.

(3) سامي خليل، «نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الاساسية»، مطابع الاهرام للتوزيع وبكورنيش النيل، الكويت، 1994، ص529.



ولذلك يُمكن القول أنه عبارة عن عجز حسابي يتعامل مع الواقع الرقمي للموازنة دون الاخذ بالاعتبار الجوانب الاقتصادية، اما العجز الحقيقي فيمثل العجز الاسمي مع الاخذ بالاعتبار نسبة التضخم، إذ ان<sup>(1)</sup>:

$$\text{العجز الحقيقي} = \text{العجز الاسمي} - (\text{التضخم} \times \text{خدمة الدين الكلي})$$

ومن المعادلة السابقة يتضح أن التضخم يمحو الدين (العجوزات المتراكمة - الفوائض المتراكمة)، فإذا كان التضخم يمحو الدين، والعجز يساوي الزيادات الحاصلة في الدين من سنة إلى اخرى فإن التضخم يؤثر أيضا بالعجز.

### ت - عجوزات الضعف وعجوزات القوة

تُعد عجوزات الضعف وعجوزات القوة من اشكال عجز الموازنة الحكومية، فيعبر عن عجوزات الضعف بانها العجز الناجم عن ضعف الادارة الحكومية، وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جانب، والانفاق غير العقلاني والواسع من جانب اخر.

اما عجوزات القوة فهي عبارة عن تلك المساعدات التي تقدمها الدولة بصيغة اعانات اجتماعية واقتصادية سواء للأفراد ام المشروعات لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو في قطاعاتها الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً: تمويل عجز الموازنة واثاره على عرض النقد

عندما يفوق الإنفاق الحكومي الضرائب والإيرادات الاخرى فإن الحكومة تواجه عجزاً في الموازنة يستوجب التمويل، وقد يمول هذا العجز داخلياً عن طريق الضرائب أو الاقتراض من الافراد أو الجهاز المصرفي أو البنك المركزي، وخارجياً بشكله المباشر أو غير المباشر، واعتماداً على طريقة التمويل فإن عرض النقود قد يتغير<sup>(3)</sup>، وتقدم لنا معادلة قيد الموازنة الآتية مفتاحاً لبيان اهمية السبل المختلفة التي يُمكن من خلالها تمويل نفقاتها<sup>(4)</sup>:

(1) David C. Colander, "Macroeconomics", 6th Ed, Mic Graw Hil, Boston, 2006, PP.382-383.

(2) Robert J. Gordan, "Macroeconomics", Brown Company Ltd, Canada, 1978, P.479.

(3) مايكل ايدجمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص 226.

(4) باري سيجل، «النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين»، ترجمة د. طه عبدالله منصور ود. عبدالفتاح عبدالرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986، ص 446 - ص 447.

$$G - T = BSG + \Delta BA$$

$$BSG = BdbG + BdpG + BdfG$$

حيث أن:

$\Delta BA$ : التغيير في القاعدة النقدية،  $BSG$ : وسائل تمويل الإنفاق العام.  $BdbG$ : شراء سندات بواسطة المصارف التجارية.  $BdpG$ : شراء سندات المستثمرين المحليين من غير المصارف.  $BdfG$ : شراء سندات بواسطة الاجانب.

$G$ : الإنفاق العام.  $T$ : الضرائب.

1- وسائل التمويل الداخلية

تقسم وسائل تمويل عجز الموازنة الحكومية الداخلية من حيث الاثار الاقتصادية على:

أ- الوسائل التي لا تزيد من عرض النقد

(اولاً) - الضرائب

ليس هنالك ثمة خلاف على ان النفقات الحكومية التي يتم تمويلها بالضرائب تؤدي إلى خفض العجز المحتمل فيها، فضلاً عن الاثار المختلفة على النشاط الاقتصادي، وعادة ما تلجأ الدول في تمويل عجوزات الموازنة العامة بالضرائب<sup>(1)</sup>، والملاحظ ان النفقات الحكومية تشكل تياراً متدفقاً من النقود إلى الافراد في صورة مشتريات من السلع والخدمات ومدفوعات تحويلية ومن ضمنها الفائدة على الدين العام والقروض، اما الضرائب فتشكل تياراً من النقود يتدفق بالاتجاه العكسي، أي من الافراد إلى الحكومة، فاذا قامت الحكومة بتمويل العجز عن طريق زيادة الضرائب فلن يكون هناك زيادة في عرض النقد، بل يتناقص عرض النقد بعد جباية الضرائب، وما ان تنفق الحكومة هذه الإيرادات فإن عرض النقد يزيد إلى ان يعود إلى مستواه السابق، ولذلك لن يتغير صافي عرض النقد.

ان للضرائب اثاراً محتملة على الاقتصاد فيما لو استعملت كوسيلة للتمويل، واول هذه

(1) تجد الضرائب اهميتها كمصدر تمويلي في الدول ذات الانظمة الضريبية المتطورة وذات الاقتصاديات المتنوعة على عكس البلدان النامية التي تعاني من ضعف الجهاز الاداري الضريبي واقتصاد احادي الجانب يعتمد بشكل اساسي على المواد الاولية، فضلاً عن عدم وجود قاعدة بيانات لتحديد الفئات المشمولة بالضريبة.

الآثار يتمثل بانخفاض كل من الادخار والاستهلاك في القطاع الخاص ومن ثم الاستثمار نتيجة الاستقطاعات الضريبية من الدخل، اما الاثر الثاني يتمثل بانخفاض عرض النقد في الاجل القصير بسبب فترة الإبطاء المتمثلة بالمدة بين فرض الضريبة وجبايتها وانفاقها.

### (ثانياً): الاقتراض من القطاع غير المصرفي

تلجأ الحكومة إلى القطاع غير المصرفي لتمويل عجز موازنتها في حالة عدم كفاية إيرادات الضرائب في تغطيتها، ويكون ذلك من خلال بيع السندات الحكومية وحوالات الخزنة إلى الجمهور غير المصرفي من افراد ومؤسسات الاعمال وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات، وفي هذه الحالة لا يترتب على هذه الوسيلة التمويلية أي تغير صافي في عرض النقد<sup>(1)</sup> بسبب ان الاموال المقترضة هي نقود سبق خلقها وان عملية الاكتتاب بالأوراق المالية الحكومية ليست سوى نقل للقوة الشرائية من قطاع إلى اخر، وقد ينتج عن ذلك انخفاض مؤقت في عرض النقد يتلاشى ما ان يتم انفاقه من قبل الحكومة إلى ان يصل إلى مستواه الاول، ولذلك لن يكون هنالك تغير صافي في عرض النقد.

اما الاثر الاقتصادي لهذه الوسيلة فيتمثل بمزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص أو ما يطلق عليه بـ (أثر المزاحمة) Crowding Out، إذ ان قيام الحكومة بطلب نسبة كبيرة من الادخارات المتوافرة عن طريق الاقتراض من الجمهور يتسبب في خفض الادخارات في سوق الاموال المعدة للإقراض لتمويل القطاع الخاص<sup>(2)</sup> ومن ثم ارتفاع كلفة الاقتراض (أسعار الفائدة) فيؤثر سلباً على استثماراته، والنتيجة سيحدث تزاماً مالياً ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي والحد من الاثر التوسعي للإنفاق العام نتيجة انكماش الإنفاق الخاص<sup>(3)</sup>.

وقد تباينت وجهتا نظر المدرستين الكينزية والنقودية في أثر الاقتراض من القطاع غير المصرفي على الإنفاق الخاص، فالمدرسة الكينزية ترى ان تأثيره على الإنفاق الخاص محدود والسبب في ذلك يعود إلى ان حساسية الإنفاق الخاص ازاء زيادة اسعار الفائدة محدودة جداً،

(1) مايكل ابدجمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة»، مصدر سابق، ص 226.

(2) عوض فاضل اسماعيل، «عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي»، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد 5، العدد 7، اذار، 2001، ص 26.

(3) Laurence Harris, "Monetary Theory", Mc Graw - Hill Book Co., New York, 1985, P.438.

عندها تكون السياسة المالية البحتة هي التي تؤثر في النشاط الاقتصادي لانعدام أثر التضاحم المالي<sup>(1)</sup>، كما انه لا يكون لارتفاع أسعار الفائدة أهمية في التأثير على مستوى الإنفاق الكلي نتيجة لضعف تأثير الإنفاق الخاص من جراء العجز المالي مستنديين إلى افتراضين اساسيين الافتراض الاول ضعف استجابة اسعار الفائدة للتغير في عرض النقد للمرونة العالية للطلب على النقود اتجاه اسعار الفائدة والافتراض الثاني ضعف مرونة الاستثمارات المحلية اتجاه التغير في اسعار الفائدة.

أما النقوديون فيرون أن الإنفاق الخاص شديد الحساسية تجاه اسعار الفائدة، وأن الارتفاع في أسعار الفائدة سيؤدي إلى انكماش الإنفاق الخاص الذي سيقابل أثراً توسعياً للإنفاق العام، بمعنى ان الإنفاق العام حل محل الإنفاق الخاص وان تأثير ذلك على الاقتصاد محدود بسبب أثر المزاحمة، كما ويشير فريدمان<sup>(2)</sup> إلى ان الحكومة ومن خلال تنافسها على الاموال المعدة للإقراض ستعتمد إلى طرح سندات بمعدلات فائدة مرتفعة الأمر الذي يشجع الافراد على تغيير مكونات المحفظة المالية لصالح السندات الحكومية مما يقلل من الطلب على سندات القطاع الخاص وعليه فارتفاع معدلات الفائدة في الاجل الطويل وتراجع في الاستثمار الخاص بمقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي ويتلاشى كليا أثر المضاعف، ويستند في رايه هذا إلى الاعتقاد بان السندات الحكومية هي بدائل قريبة لسندات القطاع الخاص<sup>(3)</sup>.

ان الاعتماد على السندات قصيرة الاجل (حوالات الخزانة) التي تصدرها الحكومة تثير علامة استفهام حول فاعلية هذه الوسيلة التمويلية واثارها المحتملة، ويرى بعض الاقتصاديين ان تأثير ذلك على الائتمان للقطاع الخاص هو أمر يصعب التكهن به لأنه يعتمد على مقدار الايداعات الجديدة لدى البنوك والاحتياطات الجديدة التي ستحصل الاخيرة عليها<sup>(4)</sup>، وانها وسيلة غير تضخمية ستؤدي إلى التحكم في معدلات التضخم لأنها تمتص السيولة الفائضة في

(1) Richard T. Froyen, " Macroeconomics: Theories And Policies ", Macmillan Publishing Co., New York, 1983, pp. 256 - 260

(2) عوض فاضل اسماعيل، «عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التضاحم المالي»، مصدر سابق، ص 36.

(3) Laurence Harris, " Monetary Theory ", Op. Cit, 434.

(4) عبد المنعم السيد علي ونزار سعدالدين العيسى، «النقود والمصارف والاسواق المالية»، مصدر سابق، ص386.

السوق وان ارتفاع اسعار الفائدة بسبب العائد المرتفع الذي تمنحه ستؤدي إلى زيادة الادخار المحلي وتحد من ظاهرة الطلب على العملات الاجنبية كمخزن للقيمة.

أما وجهة النظر المغايرة، فإنها ترى ان حوالات الخزنة تتمتع بدرجة عالية من السيولة لأنها قابلة للخصم لدى المصارف التجارية ولإعادة الخصم لدى البنك المركزي وهو ما يؤدي إلى زيادة كمية النقد في التداول، ولاسيما إذا كانت اموال مكتنزة<sup>(1)</sup>، أو لا يزيد مباشرة من المعروض النقدي، ولكنه قد يتسبب في زيادة تيار الإنفاق النقدي وارتفاع سرعة دوران النقود إذا تم اكتتاب الجمهور غير المصرفي في القرض العام من اموال بعيدة عن النشاط الاقتصادي.

استناداً إلى التحليل السابق، يُمكن القول ان فاعلية تمويل عجز الموازنة على وفق هذه الطريقة تتوقف على طبيعة وشكل العجز، فاذا كان العجز دورياً ومؤقتاً فيكون ناجحاً، اما إذا كان عجزاً هيكلياً طويل الاجل فإن هنالك جملة من المخاطر ينجم عنها هذا التمويل، أولها، ان الافراط في إصدار حوالات الخزنة وارتفاع الفوائد الممنوحة لمشتريها ستزيد من عبء خدمة الدين العام المحلي مما يعني زيادة الإنفاق العام، الذي يكون سبباً رئيسياً في استمرار عجز الموازنة، كذلك فإن زيادة سعر الفائدة المحلية بسبب الاقتراض الحكومي سيؤدي إلى جذب المستثمرين الاجانب ويترتب عليه زيادة المديونية الخارجية للبلد كون اقساط فوائد الدين العام ستتحول إلى الخارج.

#### ب- الوسائل التي تزيد من عرض النقد

بالعودة إلى معادلة قيد الموازنة والموضحة سابقاً، تقسم وسائل تمويل العجز التي تزيد من عرض النقد على مجموعتين، الاولى وسائل تعمل على زيادة القاعدة النقدية وتتمثل بشراء البنك المركزي دين حكومي جديد من خلال مشترياته المباشرة وغير المباشرة للأوراق المالية الحكومية، أو إنفاق الحكومة لأرصدة نقدية سابقة مودعة لدى البنك المركزي، أو شراء بنك مركزي اجنبي لدين الحكومة باستخدام ارصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي الوطني، وفي كل هذه الحالات، فإن إنفاق هذه الارصدة المقترضة يؤدي إلى زيادة الاحتياطيات المصرفية ومن ثم زيادة

(1) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- رمزي زكي، «اذون الخزينة ومخاطر انفجار الدين الداخلي»، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993، ص 104-107.

- عوض فاضل اسماعيل، «نظرية الإنفاق الحكومي: دراسة في جوانبه المالية والاقتصادية»، جامعة النهريين، بغداد، 2003، ص 479.

القاعدة النقدية، اما الثانية فتتمثل بالوسائل التي تؤدي إلى زيادة العرض النقدي دون زيادة القاعدة النقدية<sup>(1)</sup> فتشمل مبيعات السندات إلى المصارف التجارية التي تملك احتياطات فائضة واستخدام الحكومة لحساب الضرائب والقروض لدى المصارف التجارية ومبيعات السندات إلى المصارف التجارية والمؤسسات الرسمية في الخارج، ويمكن بيان هذه الوسائل أو كما يطلق عليها أحياناً بالتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز الذي دافع عنها كينز لتحقيق أثر مضاعف الإنفاق الحكومي لزيادة الاستثمار والاستهلاك في سنوات الكساد<sup>(2)</sup>، وكما يأتي:

### (أولاً): الاقتراض من البنوك التجارية

لتجنب الآثار السلبية للاقتراض من الجهاز غير المصرفي على الاقتصاد القومي، لبد من اللجوء إلى البنوك التجارية لتمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية وحوالات الخزنة إليها، وهناك وضعان محتملان<sup>(3)</sup>، الاول إذا كانت تتوفر لدى البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة تستطيع من خلالها تمويل العجز في الموازنة دون ان يؤثر ذلك على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، مما يؤدي إلى عدم انخفاض مقدار الاموال المعدة للاستثمار الخاص وستزداد نتيجة لذلك عرض النقد بسبب ان زيادة دخول الافراد الناتج من الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى ايداع الافراد جزءاً من هذه الدخول في البنوك التجارية مما يؤدي إلى زيادة احتياطياتها النقدية، الذي يمكنها من التوسع في الائتمان. اما الوضع الثاني في حالة عدم امتلاك البنوك التجارية احتياطات نقدية فائضة، فيمكن ان تستجيب لطلب الحكومة عند تخفيض متطلبات الاحتياطي النقدي القانوني من قبل البنك المركزي أو قيامه بشراء السندات الحكومية في السوق المفتوحة<sup>(4)</sup> استجابة لطلب الحكومة والهدف من ذلك زيادة

(1) باري سيجل، «النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين»، مصدر سابق، ص 449.

(2) سامي خليل، «النظريات والسياسات النقدية والمالية»، مصدر سابق، ص 47.

(3) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- عبد المنعم السيد علي، «اقتصاديات النقود والمصارف»، الاكاديمية للنشر، بغداد، 1999، ص 410.

- عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين، «النقود والمصارف والاسواق المالية»، مصدر سابق، ص 386.

(4) ان تغير الاساس النقدي لدى البنوك التجارية والتأثير على مقدرتها في خلق الائتمان نتيجة لعمليات السوق المفتوحة يتوقف نجاحها على توفر سوق نقدية ومالية متطورة تتداول فيها كميات ملائمة من الاوراق المالية الحكومية، ويظهر هذا التأثير بوضوح عند المقارنة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، فضيق الاسواق المالية وشحة الموارد وسوء التنظيم وضالة المدخرات في البلدان النامية تعرض البنوك التجارية الى ضغوط شديدة من قبل حكوماتها لا قراضها وتمويل نفقاتها، للمزيد، راجع:

الاحتياطات النقدية التي تسمح للبنوك التجارية التوسع بالائتمان، وفي حالة عدم اجراء ذلك التطبيق تقوم البنوك التجارية بتقليص قروضها للأفراد والمشاريع، وفي هذه الحالة لن يتأثر عرض النقد بل يبقى على حاله، لأنه سيتم استبدال القروض المقدمة للقطاع الخاص بالقروض العامة ولكن حجم الاستثمار الخاص سيتأثر بالانخفاض لارتفاع كلفة الاقتراض.

### (ثانياً): الاقتراض من البنك المركزي

يكتسب هذا النوع من التمويل أهمية خاصة في البلدان النامية، وذلك لقصور وسائل التمويل الاخرى لديها، ويستطيع البنك المركزي تغطية عجز الموازنة بطريقتين:

- الطريقة المباشرة: تتمثل بطلب الحكومة القروض والسلف النقدية من البنك المركزي وهي وسيلة السحب على المكشوف، وتكتسب هذه الوسيلة الصفة النقدية وترتبط بإصدار النقود الجديدة بمقدار العجز الحاصل في الموازنة العامة.
- الطريقة غير المباشرة: في هذه الطريقة تلجأ الحكومة إلى إصدار السندات، وبيعها إلى البنك المركزي في السوق الثانوي للأوراق المالية.

ان الطريقة الاكثر شيوعاً في الكثير من البلدان ولاسيما النامية هي الطريقة المباشرة والمتمثلة بالإصدار النقدي الجديد، لان البنك المركزي له الحق قانوناً بإصدار العملة التي بواسطتها تستطيع الحكومة سداد انفاقها، وبالرجوع إلى قيود الموازنة فإن هذه الطريقة في التمويل تؤدي إلى زيادة الاساس النقدي<sup>(1)</sup>.

ان قيام الحكومة بتمويل عجز الموازنة عن طريق الاصدار النقدي الجديد له اثارٌ على اسعار الفائدة عندما يكون الاقتصاد في حالة الاستخدام الكامل، إذ تزداد الاسعار الاسمية للفائدة<sup>(2)</sup>، وذلك يتطلب تدخلاً من قبل السلطة النقدية ولاسيما إذا كان هذا الارتفاع غير مرغوب فيه، عندها يلجأ البنك المركزي إلى اتباع سياسة تنقيد الدين العام عن طريق شراء

- عوض فاضل اسماعيل، «النقود والبنوك»، دار الحكمة، بغداد، 1990، ص595.  
 - عبد المنعم السيد علي، «دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الاسواق المالية في البلدان العربية»، مركز الامارات للبحوث والدراسات، الطبعة الاولى، ابوظبي، 1998، ص 22 - ص 23.  
 (1) سامي خليل، «نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة»، الكتاب الثاني، كاظمة للتوزيع والنشر، الكويت، 1994، ص133.

(2) Robert J Gordan, " Macroeconomics ", Op. Cit, p.386.

السندات الحكومية للحفاظ على استقرار اسعار الفائدة مما يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية ومن ثم عرض النقد، وإذا وجد العجز في الموازنة وأستمر البنك المركزي في شراء السندات الحكومية فإن عرض النقد يتزايد، ويتزايد معه الطلب الكلي، فإذا كان الاقتصاد عند مستوى اقل من العمالة الكاملة فإن مستوى الاسعار والناتج والعمالة يأخذ بالتزايد، أما إذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فإن مستوى الاسعار، هو الذي يتزايد فقط محدثاً بذلك التضخم، وخالصة، إذا مول العجز بإصدار نقدي جديد فإن العجز يكون توسعياً إذا كانت هنالك بطالة، ويكون تضخيمياً في حالة العمالة الكاملة.

## 2- وسائل التمويل الخارجية<sup>(1)</sup>

هذا النوع من الاقتراض تلجأ إليه الحكومات عادة عند عدم كفاية وسائل التمويل الداخلية، وكذلك إذا اقترن ذلك بعجز كبير في ميزان المدفوعات، ولا تكفي الاحتياطات النقدية لسده، ويأخذ هذا النوع من التمويل شكلين الاول يتضمن التمويل المباشر والذي يتضمن المنح والمساعدات والقروض الدولية، اما الثاني فهو التمويل غير المباشر والمتمثل بطرح الحكومة للسندات في سوق الاوراق المالية الدولية، ويعد هذا النوع من التمويل الاكثر استخداماً في الدول المتقدمة.

وفيما يخص اثار التمويل الخارجي على عرض النقد فأنها تتضح عن طريق ملاحظة استعمال الحكومة لهذا القرض، فإذا تم انفاقه لتمويل النفقات المحلية، فإن ذلك سيؤدي إلى خلق اثار توسعية على الاقتصاد المحلي، وذلك عندما تقوم السلطات النقدية بعملية تنقيد مبلغ القرض، أي إصدار ما يقابله من نقد محلي، وبذلك يزداد الاساس النقدي ومن ثم عرض النقد وتكون الاثار مطابقة مع حالة الاقتراض المباشر من البنك المركزي<sup>(2)</sup> إذ ستوضع الدخول بين ايدي القطاع الخاص غير المصرفي عن طريق الإنفاق العام ومن ثم ايداع الافراد لجزء من دخولهم لدى البنوك التجارية مما يزيد من احتياطياتها ومن ثم توسعها في الائتمان ويؤثر ذلك على عرض النقد والقاعدة النقدية، اما إذا استعملت حصيلة هذا القرض لتغطية نفقات تحويل

(1) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- فليح حسن خلف، «التمويل الدولي»، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004، ص233.

- عوض فاضل اسماعيل، «النقود والبنوك»، مصدر سابق، ص330.

(2) عوض فاضل اسماعيل، «عجز الموازنة وظاهرة التزاحم المالي»، مصدر سابق، ص14.



للخارج (دفع مستحقات اعباء الديون الخارجية ومشتريات الاسلحة والسلع الانتاجية وغيرها) فأنها لا تمارس أي تأثير مباشر على الطلب المحلي أو عرض النقد، إذ يعتمد ذلك التأثير على وضع ميزان المدفوعات ودرجة التحييد التي تمارسها السلطات النقدية، فاذا كانت السياسة النقدية تهتم بمستوى الاحتياطات الاجنبية وفي حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا العجز سيؤثر على الاساس النقدي عن طريق القروض الخارجية وبالعكس في حالة عدم اهتمام السلطة النقدية بمستوى الاحتياطات، إذ يتم تحييد الفائض في ميزان المدفوعات واستبعاد اثره على الاساس النقدي.

## الفصل الثاني

### جدلية العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد ومتغيرات اقتصادية كلية

أولاً: المبادئ الكلاسيكية والنيوكلاسيكية

#### 1- عرض النقد

انطلاقاً من افتراضات المدرسة الكلاسيكية القائمة على مبدأ الحرية الاقتصادية، وقدرة الاقتصاد في تحقيق التوازن الاقتصادي والتشغيل الكامل تلقائياً اعتماداً على قانون ساي الكفيل بتحقيق التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي<sup>(1)</sup>، وان قوى السوق ستعمل دائماً على تحقيق هذا التوازن فإن رواد هذا الفكر يعتقدون بحيادية النقود وانها مجرد وسيط للتبادل وبمناخبة ستار (Veil) يخفي وراءه المعاملات الحقيقية في الاقتصاد مستنديين إلى نظرية كمية النقود التي تؤكد ان التغييرات التي تحدث في كمية النقود تقود إلى تغييرات مماثلة في قيمة النقود وعليه فإن عرض النقد هو المحدد الحاسم للتغييرات في المستوى العام للأسعار.

ان الدور الحيادي للنقود واقتصاره على وظيفة التبادل قد أضعفت قدرة عرض النقد في التأثير في الدخل والاستخدام، وان أي تغيير في عرض النقد ينعكس تلقائياً على المستوى العام للأسعار.

(1) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- ج أكلي، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، الجزء الاول، ترجمة عطية مهدي سليمان، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1980، ص 132-135.

- عبد الوهاب امين وزكريا عبد الحميد، «الاقتصاد الكلي»، دار المعرفة، الكويت، 1983، ص 89.

يستند التحليل الكلاسيكي على الفصل بين النظرية النقدية ونظرية القيمة، إذ تتعلق الاولى بالمستوى العام للأسعار في حين تتعلق الثانية بالأسعار النسبية التي تحددها عوامل العرض والطلب الحقيقي بالنسبة لكل سلعة من السلع، وان الفصل بين الجانب الحقيقي والجانب النقدي قد جعل النقود محايدة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الحقيقية عدا تأثيرها على المستوى العام للأسعار، وان مستوى الانتاج الكلي يتجه دائماً نحو المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل للموارد الانتاجية في ظل مرونة الاجور والاسعار<sup>(1)</sup>، واعتماد الطلب على السلع والخدمات على عرض النقد المتداول، الذي يرتفع بارتفاعه وينخفض بانخفاضه الذي يؤدي (عند تحقيق التوازن الكلي) إلى التغير في المستوى العام للأسعار دون التأثير على مستوى الانتاج.

## 2- عجز الموازنة

يعتقد الكلاسيك ان الموازنة لاتعدو إلا ان تكون مجرد بيان حسابي تقديري متوازن لمتطلبات الدولة الانفاقية، وان حالة تسجيل عجز في الموازنة هو امر غير مرغوب فيه ومرفوض كونه يؤدي إلى لجوء الدولة إلى الاقتراض أو الاصدار النقدي لتغطية هذا العجز، ولما كانت العمالة الكاملة هي الفرض الاساس فيترب على الاصدار النقدي حدوث زيادة في وسائل الدفع، أي في عرض النقد دون ان يقابله زيادة في السلع والخدمات والنتيجة النهائية ارتفاع المستوى العام للأسعار، اما إذا تم تغطية العجز بالاقتراض فسوف يؤدي إلى امتصاص جزء من الموارد المتاحة للاستثمار الخاص وانخفاض عرض النقد واثاره على سعر الفائدة فضلاً عن تحميل الاجيال القادمة اعباءً اضافية تتمثل في خدمة الدين العام<sup>(2)</sup>، وفي هذا الاطار ينبغي الاشارة إلى ان الفكر الكلاسيكي اباح الاقتراض عند عدم القدرة على تغطية نفقاتها من ايراداتها السيادية في الحالات الاستثنائية، وفي أضيق الحدود وعلى الدولة ان تقوم بسدادها بأسرع وقت ممكن<sup>(3)</sup>، وبذلك فإن حالة تسجيل عجز في الموازنة العامة من

(1) عبدالمعتم السيد علي ونزار سعد الدين، «النقود والمصارف والاسواق المالية»، مصدر سابق، ص 275.  
(2) يعد الاقتصادي ديفيد ريكاردو اول من ناقش فكرة حيادية الدين العام في دراسة له بعنوان مقالة في انظمة التمويل عام 1820م وقد خلص منها الى وجود تكافؤ بين اساليب التمويل الحكومي المتمثلة بالضرائب والدين العام، وقد شكك ريكاردو بإمكانية تمتع دافعي الضرائب بالعقلانية لادراك طبيعة التكافؤ بين طرق التمويل الحكومي وان التخفيض الضريبي الحالي ينطوي على توقع فرض ضرائب اعلى في المستقبل، وهو ما أطلق عليه بفرض المكافئ الريكاردوي.  
(3) عبدالله الشيخ محمود الطاهر، «مقدمة في اقتصاديات المالية العامة»، مركز التميز لعلوم الادارة والحاسب للنشر، الرياض، 1998، ص71.

وجهة نظر الكلاسيك هو أمر يتناقض مع المبادئ الاساسية التي نادوا بها ومن ثم اتباع قاعدة توازن الموازنة ورفض قاعدة العجز<sup>(1)</sup>.

اما في ما يخص التحليل النيوكلاسيكي، فلم يختلفوا عن التحليل الكلاسيكي في العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد والتضخم سوى في مسار تطور التحليل الكمي للنقود<sup>(2)</sup>، إذ توصل بيجو (A.C.Pigou) إلى وضع النظرية النقدية في التحليل الاقتصادي للطلب على النقود وقد اوضح ان الطلب على النقود وفق نظرية الارصدة النقدية انما هو طلب على النقود كقوة شرائية مؤقتة تسهل عملية تسديد الافراد لمدفوعاتهم وتمنحهم امكانية الاختيار الاوسع على السلع والخدمات في اطار تسهيل عملية البيع والشراء، ووضح ان المستوى العام للأسعار يتحدد بالمستوى الذي يتساوى فيه عرض النقد بالكمية المطلوبة منها التي يرغب الافراد الاحتفاظ بها ولذلك فإن التغير في قيمة النقود انما هو نتيجة للتغير في عرض النقد أو الطلب عليها أو كليهما، وبذلك اعترفت هذه النظرية ضمناً بوجود وظيفة اخرى للنقود غير وظيفة التبادل تتمثل بكونها مخزناً للقيمة<sup>(3)</sup>، والفصل بين عرض النقد والطلب عليها.

### ثانياً: بداية الازمة والنظرية الكينزية

تمسك الاقتصاديون الكلاسيك بفكرة استحالة حدوث ظاهرة البطالة حتى بروز أزمة الكساد في ثلاثينيات القرن الماضي، وامتدادها لفترة طويلة، التي أدت إلى انخفاض معدلات الاجور فيها مع بروز البطالة وارتفاع نسبها في ظل الركود، هذه المشاكل أفقدت الثقة بالنظرية التقليدية وبقدرة أدواتها لحل هذه الازمة إلى ان برزت أفكار الاقتصادي كينز من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) عام 1936، إذ وفر النظرية البديلة للاقتصاد الكلي<sup>(4)</sup>، فقد مزجت الثورة الكينزية بين عنصرين مختلفين الاول تقديم مفهوم الطلب الاجمالي، والثانية تتمثل في نظرية العرض الاجمالي والذي يفترض عدم مرونة الاجور والاسعار بخاصة الاتجاه النزولي وعليه فإن العرض الكلي لا يخلق الطلب المساوي له إذ

(1) حامد عبد المجيد دراز، «دراسات في السياسات المالية»، مصدر سابق، ص 19.

(2) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- عوض فاضل اسماعيل، «النقود والبنوك»، مصدر سابق، ص 505.

- ناظم محمد نوري الشمري، «النقود والمصارف والنظرية النقدية»، مصدر سابق، ص 250 - 255.

(3) سامي خليل، «النظريات والسياسات النقدية والمالية»، مصدر سابق، ص 127.

(4) ساملسون ونوردهاوس، «علم الاقتصاد»، مصدر سابق، ص 731.

ان للطلب سلوكاً مستقلاً وبذلك رفض مضمون قانون (Say) والتوازن التلقائي عند مستوى التوظيف الكامل، وفيما يأتي بيان لاهم اراء كينز في العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة:

### 1- نظرية كمية النقود وقيمتها

لم توضح نظرية كمية النقود الكلاسيكية سواء أكانت بطريقة فيشر أم بمعادلة كمبرجج الآلية التي تؤثر فيها كمية النقود على المستوى العام للأسعار، وقد حاول كينز إعادة صياغة هذه النظرية وربطها بنظرية التوظيف ونقطة البدء عند كينز تتمثل في دوافع الطلب على النقود والتي تتمثل بدافع المعاملات ودافع الاحتياط الناتج عن حالة عدم اليقين من ظروف المستقبل، اما الاضافة الكينزية فتتمثل بدافع المضاربة والاحتفاظ بالنقود لغرض الاستفادة من التغيرات المتوقعة في اسعار الاوراق المالية<sup>(1)</sup>.

إن النقطة الاساسية في هذا الإطار هو ان عرض النقد يعد متغيراً خارجياً يحدد من قبل السلطات النقدية، أي ان عرض النقد عديم المرونة لسعر الفائدة، وانه يرجع إلى عوامل مستقلة متعلقة بموقف السلطة النقدية، ويرى كينز ان أثر تغيرات عرض النقد على المستوى العام للأسعار ينظر إليه عن طريق الاثر على الأجر والاثر على التوظيف<sup>(2)</sup>، وان أثر زيادة عرض النقد على الاسعار تكون منعقدة في حالة وجود بطالة، أي ان تغير كمية النقود تنعكس على الطلب الفعال والعلاقة طردية بينهما.

ان جوهر نظرية كينز في النقود والاسعار تتلخص في ان زيادة كمية النقود يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال الذي يظهر جزئياً على زيادة التوظيف والاسعار في الاجل القصير وتوجد حالتين<sup>(3)</sup>:

(1) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- علي كنعان، «النقود والصرافة والسياسة النقدية»، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، بيروت، 2014، ص 118 - 120.

- وداد يونس محمود، «النظرية النقدية: النظريات، المؤسسات، السياسات»، دار الكتب للطباعة، الموصل، 2001، ص 85 - 88.

(2) سامي خليل، «النظريات والسياسات النقدية والمالية»، مصدر سابق، ص 157 - 161.

(3) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- ناظم محمد نوري الشمري، «النقود والمصارف والنظرية النقدية»، مصدر سابق، ص 303 - 305.

- سامي خليل، «النظريات والسياسات النقدية والمالية»، مصدر سابق، ص 157 - 162.

### أ- مستوى الاقتصاد في حالة التشغيل غير الكامل

في هذه الحالة فإن أية زيادة في الطلب الفعال بفعل زيادة عرض النقد لا تؤدي إلى زيادات محسوسة في الاسعار طالما ان الانتاج يُمكن زيادته بمقدار زيادة كمية النقود نفسها في ظل وجود عناصر انتاج عاطلة ومرونة في الجهاز الانتاجي عندها تحدث زيادة في حجم الانتاج تتناسب مع حجم الزيادة في حجم الطلب الكلي مما لا يترتب عليه زيادة المستوى العام للأسعار، ولكي تحقق زيادات في الاسعار، فإنها يجب ان تكون غير محسوسة، ولا تشكل ضغوطاً تضخمية على الاقتصاد.

### ب- مستوى الاقتصاد في حالة التشغيل الكامل

أما في هذه الحالة فإن أية زيادة في كمية النقود تؤدي إلى زيادة في مقدار الطلب الكلي الفعال، ومع وصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل فإن الزيادة في مقدار النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى الاسعار.

ويطلق كينز مصطلح الفجوة التضخمية (Inflationary Gap) عند بلوغ الاقتصاد حالة التشغيل الكامل لموارده التي تقاس بواسطة الفرق بين كمية الانتاج عند مستوى التشغيل الكامل، وكمية الطلب الكلي نتيجة زيادة عرض النقد.

### 2- سعر الفائدة الكينزي (نظرية تفضيل السيولة)

يرى كينز ان سعر الفائدة هو الاداة الرئيسة التي عن طريقها ينتقل تأثير الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي والتأثير على الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال عرض النقد على وفق الالية التي تقوم على العلاقة غير المباشرة بين التغيرات النقدية والنشاط الاقتصادي وكالاتي<sup>(1)</sup>:

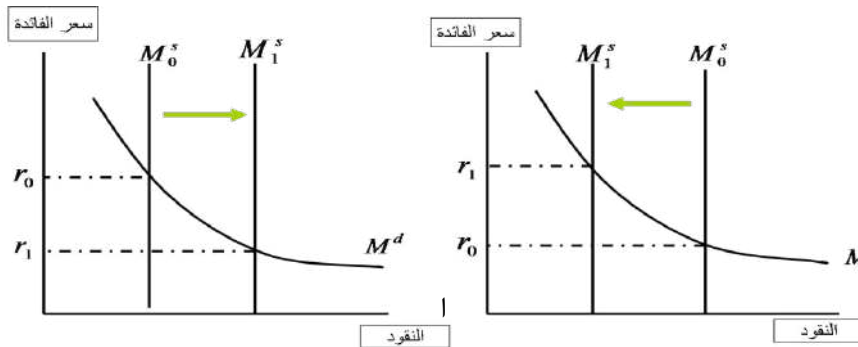
عرض النقد «سعر الفائدة» «الاستثمار» الطلب الكلي

ويتحدد سعر الفائدة في النظرية الكينزية من خلال تقاطع منحني عرض النقد مع منحنى الطلب على النقد (دالة التفضيل النقدي) التي توضح تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود، التي ترتفع مع ارتفاع اسعار الفائدة في الاقتصاد، ومع ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود فإن الطلب على النقود من قبل الافراد ينخفض مع ارتفاع معدلات الفائدة<sup>(2)</sup>.

(1) جيمس جوارتيني وريچارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، مصدر سابق، ص 425.  
(2) ارثر اوسيلفان واخرون، «الاقتصاد الكلي: المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات»، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت 2014، ص 379.

وفي حالة قيام البنك المركزي التوسع في عرض النقد من خلال قيامه بشراء السندات عن طريق عمليات السوق المفتوحة والموضحة في الجزء (A) من الشكل (4)، فإن هذه العملية سوف تؤدي إلى انتقال منحني عرض النقد إلى جهة اليمين مؤدياً إلى تراجع معدل الفائدة، اما اتباع سياسة انكماشية عن طريق بيع السندات فسيؤدي إلى انتقال منحني عرض النقد إلى جهة اليسار مؤدياً إلى زيادة معدل الفائدة كما موضح في الجزء (B) من نفس الشكل.

الشكل (1): تغييرات عرض النقد وأثرها في سعر الفائدة



المصدر: اثر اوسيلفان واخرون، «الاقتصاد الكلي: المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات»، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، 2014، ص386.

إن تأثير عرض النقد على منحني الطلب الكلي عن طريق تأثيره على سعر الفائدة سيجعل الاستثمار يكون فعالاً عندما يكون منحني الطلب على النقود (دالة التفضيل النقدي) منخفضة المرنة أو ثابتة، لكن عندما يكون لانهائي المرنة فإن التوسع في عرض النقد لن تكون له اثار تحفيزية على الطلب الكلي الفعال عن طريق الاستثمار ويحدث ذلك في حالات الكساد كما يرى كينز وهي ما أطلق عليها بفتح السيولة (Liquidity Trap) والتي وجد فيها عدم فاعلية التوسع النقدي في التأثير على الناتج والتوظيف.

### 3- العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد ومتغيرات اخرى

#### أ- أثر عجز الموازنة على التغير النقدي

ذكرنا في المبحث السابق الرؤية الكنزوية لعجز الموازنة العامة وعدم الاخذ بفكرة تحييد دور الدولة بشكل مستمر على خلفية تعاقب الازمات في النظام الرأسمالي مما دفع كينز من الدعوة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لحل ازمة الكساد الكبير ومشكلة البطالة التي

تجاوزت (25%) في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup> عن طريق التضحية بمبدأ التوازن الحسابي للموازنة عند مستوى التشغيل الكامل، والذي وجدته بالأمر غير الضروري وبالإمكان تحقيق التوازن الاقتصادي عند مستوى اقل من العمالة الكاملة (توازن العمالة الناقصة) من خلال قيام الحكومة بخطوات من شأنها التغلب على مشكلة نقص الطلب باستخدام قواعد المالية السليمة عن طريق الإنفاق غير المغطى بالإيرادات لأجل دعم الطلب<sup>(2)</sup>.

لقد كان العلاج الكينزي يتجلى بضرورة تعويض العجز في الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال اتباع سياسات اقتصادية تقوم بها الدولة لدعم النشاط الاستثماري الخاص مع القدرة وبشكل واسع على الإنفاق وفرض الضرائب<sup>(3)</sup>، ومن هنا برزت ادوات السياسة المالية والتدخل المباشر من قبل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال ادواتها في التغيير في معدلات الضرائب والانفاق، ففي أوقات الركود والكساد تستطيع الحكومة اتباع سياسة مالية توسعية، وذلك بتخفيض معدلات الضرائب على الافراد والشركات مما يزيد من الدخل القابل للتصرف فيزداد الطلب الكلي مما يحث المنتجين على زيادة الانتاج والعمالة.

ومن ناحية اخرى فقد تزيد الحكومة من انفاقها وخصوصاً عن طريق التمويل بالعجز وهنا يبرز الاثر على عرض النقد، فتمويل العجز المخطط في الموازنة يؤدي إلى زيادة عرض النقد إذا تم التمويل عن طريق الاقتراض من البنك المركزي سواء بالطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة وكذلك في حالة الاقتراض من البنوك التجارية التي تمتلك فوائض مالية في خزائنها، اما تمويل عجز الموازنة فانه لا يؤدي عن طريق فرض الضرائب إلى زيادة عرض النقد، اما في مرحلة الرواج والانتعاش ولامتصاص الضغوط التضخمية فيتم اتباع سياسة مقيدة عن طريق زيادة الضريبة وخفض الإنفاق الحكومي<sup>(4)</sup>، وليبيان أثر عجز الموازنة على عرض النقد يتم الاستعانة بالشكل الآتي:

(1) عبد السلام الادريسي، «التحليل الاقتصادي الكلي»، جامعة البصرة، 1986، ص 204.

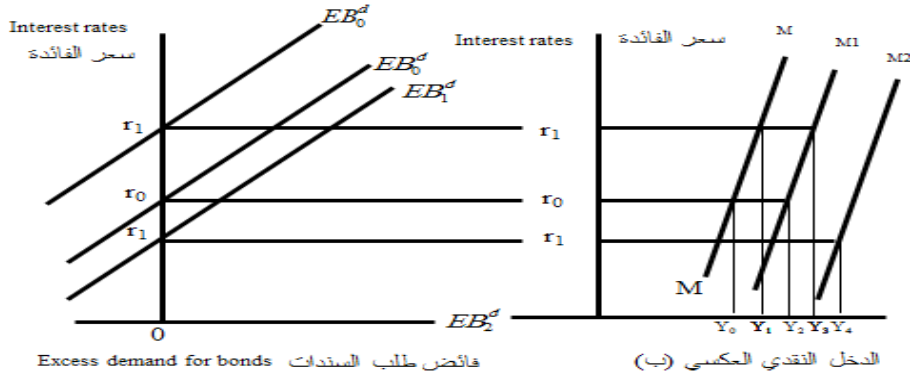
(2) جون كينيث جالبرث، مصدر سابق، ص 90 - 91.

(3) ايرينام اساد تشايا، «الكينزية الحديثة والتركيب الكلاسيكي الجديد»، ترجمة د. عارف دليلا، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979، ص 133.

(4) نبيل الروبي، «نظرية التضخم»، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، الاسكندرية، 1984، ص 61.



الشكل (2): تأثير تمويل عجز الموازنة العامة على عرض النقد



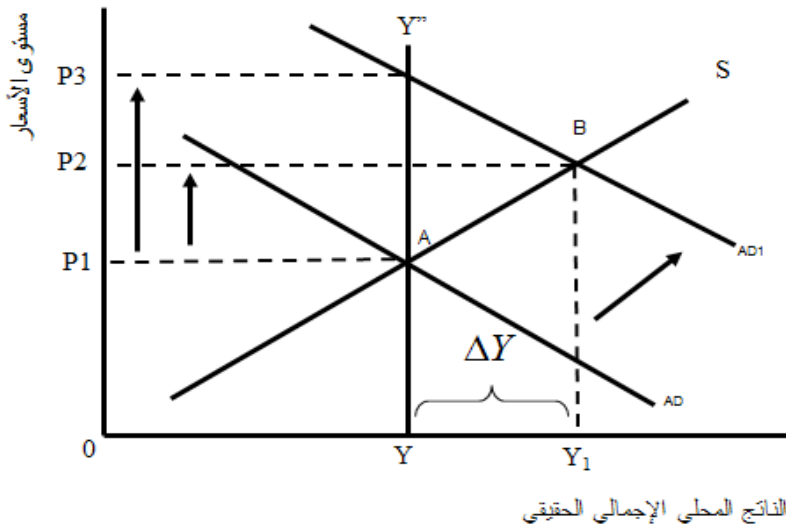
المصدر: باري سيجل، «النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين»، ترجمة: طه عبد الله منصور وعبد الفتاح عبد الرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986، ص 475.

يبين الشكل أعلاه تأثير تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق إصدار سندات تباع إلى القطاع الخاص غير المصرفي وكذلك بزيادة في عرض النقد عن طريق تغيير القاعدة النقدية وخلق ودائع مصرفية جديدة، فيمثل المنحنى ( $EBd$ ) فائض الطلب على السندات ويمول فيه العجز باستخدام مقدار متساوي من زيادة عرض النقد والمبيعات إلى القطاع الخاص غير المصرفي، ويظهر تمويل العجز عن طريق الاصدار النقدي إلى التغير في عرض النقد عند مستوى الدخل ( $Y_0$ ) مؤدياً إلى انتقال المنحنى ( $MM$ ) باستمرار إلى اليمين في حال استمرار تمويل عجز الموازنة بالعملة المصدرة، ومن ثم زيادة الدخل النقدي.

### ب- اثار عجز الموازنة على المستوى العام للأسعار

يُمكن بيان أثر عجز الموازنة العامة على المستوى العام للأسعار في النظرية الكينزية من خلال نموذج (الطلب الكلي - العرض الكلي) ( $AD - AS$ ) عند اتباع سياسة العجز المنظم وتمويل الإنفاق العام بواسطة الاصدار النقدي التي يتم اتباعها في العديد من بلدان العالم ولاسيما النامية منها نتيجة لظروف هذه البلدان والمتمثلة في نظامها الضريبي وافتقارها إلى الاسواق المالية الكفوة (كما ذكر سابقاً) ويمكن الاستعانة بالشكل (3):

الشكل (3): أثر عجز الموازنة العامة الممول بالإصدار النقدي في التضخم



Source: Willam J.Baumol & Alan S.Blinder , «Macroeconomics: Principles And Policy, »  
11th Ed , South – Western , U.S.A , 2009 , P.308.

من الشكل أعلاه نرى أن توازن الاقتصاد يكون عند النقطة (A)، وهنا يُمكن التمييز بين الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل القصير يرتفع منحني الطلب الكلي في اقتصاد يعمل عند مستوى أقل من التشغيل الكامل بفعل مجموعة من العوامل تتمثل بتغير عرض النقد أو التغير في الإنفاق الحكومي أو الضرائب<sup>(1)</sup>، أما منحني العرض الكلي فيكون مسطحاً نسبياً، ويبين مستوى الأسعار، ورغبة المنتجين في عرض سلعهم داخل الاقتصاد وتكييفها بما يتلائم مع مستوى الطلب، فإذا تم تمويل الإنفاق العام بواسطة الإصدار النقدي سيؤدي إلى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع منحني الطلب الكلي إلى المستوى (Ad1) وبتقاطعه مع منحني العرض الكلي تتحدد نقطة التوازن (B)، التي تؤدي إلى زيادة الناتج مع تغيرات طفيفة في مستوى الأسعار<sup>(2)</sup>.

أما في الأجل الطويل وفي حالة وصول الاقتصاد إلى حالة التشغيل الكامل فإن منحني العرض الكلي طويل الأمد يأخذ شكل عمودي يستقل فيه مستوى الإنتاج عن مستوى الأسعار

(1) ارثر اوسيلفان واخرون، مصدر سابق، ص ص 246 - 247.

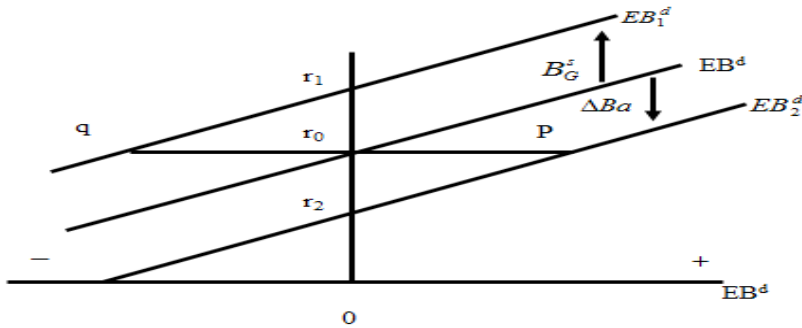
(2) المصدر السابق نفسه.

(منحنى العرض عديم المرونة) ولذلك فأية زيادة في منحنى الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق وتمويله بالإصدار النقدي سيؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار دون ان يرافقه أي زيادة في الناتج.

### ت- اثار عجز الموازنة على سعر الفائدة

يتحدد سعر الفائدة الكينزي على عوامل نقدية بحتة تتمثل بالتساوي بين عرض النقد والطلب عليه، مما يبين ان عرض النقد محدد رئيس لسعر الفائدة الذي يتأثر بطريقة التمويل عند تنظيم الموازنة بعجز، والشكل (4) يوضح ذلك:

الشكل (4): اثار تمويل عجز الموازنة العامة على اسعار الفائدة



المصدر: باري سيجل، «النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين»، ترجمة: طه عبدالله منصور وعبدالفتاح عبدالرحمن، دار الميرخ للنشر، الرياض، 1986، ص 425.

من الشكل السابق نفترض ان الحكومة تبدأ نشاطها الانفاقي بموازنة متوازنة، والتي يتحدد عندها سعر الفائدة عند المستوى (r0)، وذلك عندما يقطعها منحنى فائض الطلب ((EBD)، وفي حالة تنظم الموازنة بعجز وتم تمويله ببيع سندات إلى القطاع غير المصرفي فإن ذلك يتطلب إصدار سندات لبيعها في سوق الاوراق المالية إذ تؤدي هذه العملية إلى زيادة المعروض الكلي للسندات بالمقدار (qr0)، ونقل المنحنى إلى اعلى اليسار. هذا المعروض ينقلنا إلى نقطة توازن جديدة يرتفع عندها سعر الفائدة إلى المستوى (r1)، وبالعكس في حالة تمويل عجز الموازنة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي بشكل غير مباشر عن طريق عمليات السوق المفتوحة وشراء السندات الحكومية لدى القطاع الخاص وأثره على الودائع لدى الجهاز المصرفي مما يؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية وانخفاض سعر الفائدة إلى المستوى (r2).

## ثالثاً: المدرسة النيو كينزية

نستنتج من العرض السابق لافكار كينز النظرية إلى وجود انفصال بين الجانب الحقيقي (نظرية الإنفاق - الدخل) والجانب النقدي (نظرية النقود واسعار الفائدة)، الأمر الذي دعا مجموعة من الاقتصاديين إلى صياغة نموذج يجمع بين النموذج الكينزي والنموذج الكلاسيكي، ليعطي صيغة أكثر دقة في تحليل المتغيرات الاقتصادية وتأثير كل منهما على الآخر، إذ تم تطوير هذا النموذج من قبل الاقتصادي (J.R.Hicks) وانتشرت هذه الافكار عن طريق (A.Hansen) فيما بعد، لذلك اطلق عليه نموذج (هيكس - هانسن)<sup>(1)</sup> ويطلق على الدالتين اللتين تستعملان في التحليل البياني بنموذج (IS - LM)، والذي يشير إلى التوازن في السوق السلعي والسوق النقدي، والذي يُمكن عن طريقه إيجاد قيم سعر الفائدة ومستوى الدخل<sup>(2)</sup>.

تبرز المناقشة الأكثر أهمية في هذا النموذج والمتعلقة بموضوع الدراسة هو بيان التداخل الموجود بين العمليات المالية والنقدية واثارهما المتبادلة، إذ تظهر المدلولات النقدية للإنفاق الحكومي في عرض النقد التي تنتج من وجود عجز الموازنة العامة والكيفية التي يتم بها تمويل العجز، اما الاثار المالية لعرض النقد فترتبط بالدور الذي يقوم به البنك المركزي لتحقيق اهداف اقتصادية كمعالجة التضخم.

## 1- عجز الموازنة وعرض النقد في نموذج (IS - LM)

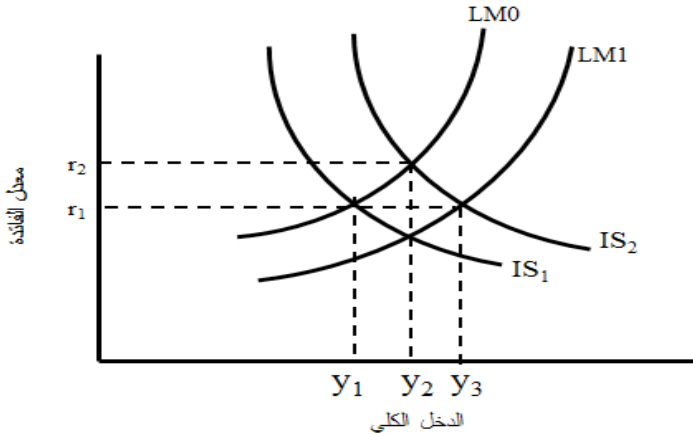
ينصب أثر زيادة النفقات الحكومية بشكل اساسي على منحنى (IS)، وباستخدام نموذج التوازن العام (IS - LM) فإن زيادة النفقات الحكومية تؤدي إلى انتقال منحنى (IS)، وكما في الشكل الآتي:

(1) ج أكلي، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص 513.  
 (2) يشير نموذج (Is - Lm) الى ان التوازن الكلي يتطلب تحقيق شرطين اساسيين الاول يتمثل بتوازن مقدار الحقن الى الدخل مع مقدار التسرب منه اما الثاني يتضمن تساوي مقدار عرض النقد الحقيقي مع الطلب عليه، للمزيد من التفاصيل، راجع:

- علي كنعان، «النقود والصرافة والسياسة النقدية»، مصدر سابق، ص 577 - 614.

- مايكل أبديمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص 263 - 265.

الشكل (5): تغييرات الإنفاق العام في نموذج (IS -LM)



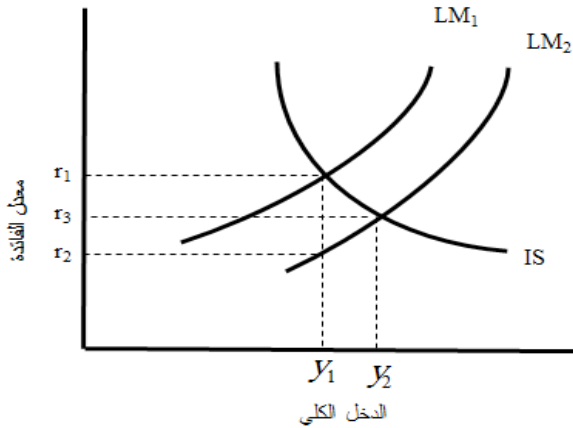
المصدر: جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص» ترجمه عبدالفتاح عبدالرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص717.

تؤدي زيادة النفقات الحكومية مع بقاء الضرائب ثابتة إلى زيادة الحقن (Injection) في تيار الدخل عند مستوى معين من سعر الفائدة، ومع استمرار توازن مقدار الحقن مع مقدار التسرب سوف ينتقل منحنى (IS1) إلى (IS2) بمقدار التغيير في الإنفاق الحكومي مضموراً في قيمة المضاعف بافتراض بقاء معدل الفائدة ثابتاً<sup>(1)</sup>.

اما عرض النقد فيرى الكينزيون انه يُمكن اشتقاق منحنى (LM) لكل عرض معين للنقود والذي ينتقل بفعل استخدام احدى ادوات السياسة النقدية، فالتوسع النقدي يؤدي إلى خلق فائض في عرض النقد، الذي سوف يتدفق إلى اسواق المال مؤدياً إلى خفض اسعار الفائدة (ارتفاع اسعار السندات)، والذي يحفز الاستثمار ومن ثم يزيد الطلب الكلي كما موضح في الشكل (6):

(1) جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، مصدر سابق، ص717.

الشكل (6): تغييرات عرض النقد في نموذج (IS - LM)



المصدر: جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص716.

يرى الكينزيون أن التوسع النقدي يؤثر على التوازن من خلال التأثير على اسعار الفائدة<sup>(1)</sup> فاذا تزايد عرض النقد (وكما في الشكل السابق) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض اسعار الفائدة ومن ثم زيادة الاستثمار كأحد مكونات الطلب الكلي، لكنهم يرون ان هذا الاثر يعد ضعيفاً بالمقارنة مع أثر الإنفاق على مستوى الدخل والتشغيل<sup>(2)</sup>.

اما أثر زيادة الإنفاق الحكومي على منحنى (LM) فيعتمد على الطريقة التي يتم فيها تمويل الإنفاق، وتوجد ثلاث حالات:

#### أ- التمويل بواسطة الاصدار النقدي

على وفق هذه الطريقة يؤدي الاصدار النقدي إلى انتقال منحنى (LM) إلى جهة اليمين مؤدياً إلى زيادة الدخل وانخفاض سعر الفائدة، وكلما تزايد العجز نتيجة تزايد الإنفاق وتم

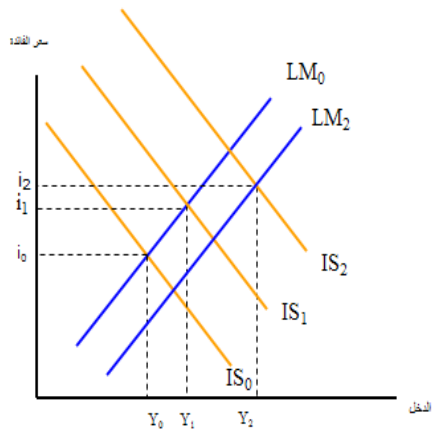
(1) سعر الفائدة قد يكون مؤشراً مضملاً على اتجاه السياسة النقدية توسعية كانت ام مقيدة، بسبب تأثير سعر الفائدة بمتغيرات اخرى، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- مايكل أبديمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص 271.

(2) منى كمال، «الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية»، 2010، ص12، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

تمويله بإصدار النقود الجديدة، فإن ذلك يؤدي إلى تزايد عرض النقد، ويستمر انتقال منحنى (LM) إلى جهة اليمين مؤدياً إلى تزايد الثروة والاستهلاك ومن ثم انتقال منحنى (IS) إلى الأعلى إلى أن يصل الدخل إلى مستواه التوازني طويل الاجل والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل (7): أثر زيادة الإنفاق العام الممولة بالإصدار النقدي على التوازن الكلي



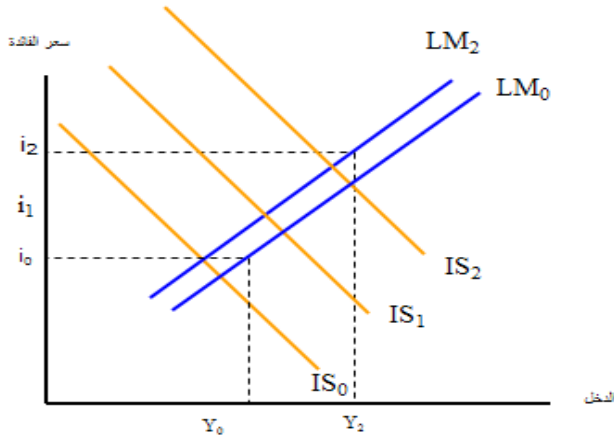
المصدر: مايكل إيدجمان، « الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات »، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 281.

### ب- التمويل عن طريق إصدار الدين العام

يتمثل أثر هذه الوسيلة التمويلية لعجز الموازنة إلى انتقال منحنى (LM) إلى جهة اليسار مؤدية إلى زيادة الطلب على النقود دون أن يقابلها زيادة في عرض النقد مما تتسبب في زيادة اسعار الفائدة واثار ذلك على الاستثمار الذي يلغي أثر الزيادة في الإنفاق بمقدار أكبر، ومن ثم تحقيق زيادة في الدخل بدرجة اقل إذا ما قورنت بوسيلة التمويل السابقة<sup>(1)</sup> والشكل البياني (8) يوضح ذلك:

(1) أجرى كل من (Brunner & Meltzer) بحث الآثار المترتبة على الاقتصاد الكلي في حال تمويل العجز الحكومي بواسطة الاصدار النقدي او اصدار السندات، وقد توصلوا الى الاتفاق مع وجهة النظر الكينزية حول الاثر التوسعي لتمويل العجز المالي بالطريقتين مع بيان ان وسيلة الاصدار النقدي تؤدي الى زيادة أكبر في الدخل بالمقارنة مع اصدار السندات، للمزيد راجع: - منى كمال، «الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية»، مصدر سابق، ص12.

الشكل (8): أثر زيادة الإنفاق العام الممولة بالدين العام على التوازن الكلي

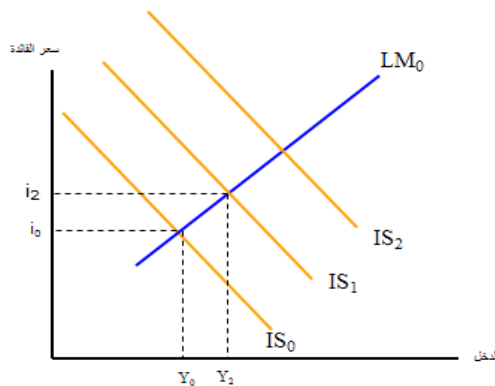


مايكل ابدجمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 284.

### ت- التمويل بواسطة فرض الضرائب

يتولد عن هذه الوسيلة التمويلية زيادة الدخل في الاجل القصير وارتفاع اسعار الفائدة بسبب ثبات منحني (LM) مع كل زيادة في الإنفاق والممولة بالضرائب، اما في الاجل الطويل فيستمر ارتفاع سعر الفائدة التوازني والشكل (9) يوضح ذلك:

الشكل (9): أثر زيادة الإنفاق العام الممولة بالضرائب على التوازن الكلي



مايكل ابدجمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 285.



يلاحظ من الشكل السابق ان انتقال منحنى (IS0) إلى (IS1) و (IS2) بسبب زيادة الإنفاق الحكومي سوف يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الذي يؤدي إلى اتساع أثر المزاخمة<sup>(1)</sup> للإنفاق الاستثماري الخاص مقللاً من الزيادة في الطلب الكلي.

#### رابعاً: عجز الموازنة والتضخم عند النقوديين

استطاعت الافكار الكينزية معالجة أزمة الكساد العظيم (1929-1933)، وانتشرت خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن سرعان ما عجزت عن معالجة التطورات الاقتصادية للبلدان الرأسمالية والمتمثلة بالتغيرات الواسعة في نمط الانتاج الرأسمالي<sup>(2)</sup> مخلفة وراءها مشكلة عرفت بـ(التضخم الركودي)، إذ انتاب الاقتصاد الأمريكي اثناء ستينيات القرن الماضي معدلات عالية من البطالة رافقتها مستويات مرتفعة من التضخم مع انخفاض معدلات النمو الحقيقي التي عجزت ادوات التحليل الكينزي في معالجتها والتي كانت تستند إلى الافكار التي يصورها منحنى فيلبس في المقايضة بين التضخم والبطالة<sup>(3)</sup>.

بدأت افكار المدرسة النقودية بالظهور منذ منتصف الخمسينيات من القرن الماضي من قبل ابرز مفكرها (ميلتون فريدمان، فيليب كاجان وليدلر)، وقد نجحوا في لفت الانتظار إلى افكارهم بعد مشكلة التضخم الركودي، إذ انصب اهتمامهم إلى ابراز دور السياسة النقدية في التأثير في المتغيرات الاقتصادية رافضين فكرة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، معتقدين بان مبدأ الحرية واليد الخفية كفيل بتحقيق التوازن الاقتصادي، أي بالرجوع إلى

(1) ان أثر المزاخمة يكون ضعيفاً في حالة إذا لم تؤدي زيادة الإنفاق الى التأثير على سعر الفائدة او عندما يكون الاستثمار الخاص المرهون تجاه سعر الفائدة، وسنقوم بتوضيح أثر المزاخمة بشيء من التفصيل لاحقاً.

(2) شهدت المجتمعات الرأسمالية ظهور الاحتكارات المتمثلة بالشركات متعددة الجنسية وتزايد مجالات استثمارها ونشاطها في انحاء العالم والتي ادت الى زيادة الاجور للعاملين مما أثر سلباً على الانتاج فتزايدت البطالة فضلاً عن ارتفاع الاسعار الناجم عن ارتفاع اسعار المواد الاولية في ظل تراجع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- مصطفى يوسف كافي، «الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات»، دار الرواد، الطبعة الاولى، عمان، 2012، ص 212-213.

(3) لمزيد من التفاصيل حول منحنى فيلبس، راجع:

- كامل علاوي كاظم، «قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق»، المجلة العراقية للعلوم الادارية، م/5، العدد 20، جامعة كربلاء، العراق، حزيران، 2008، ص 55-56.

الافتراضات التي نادى بها الكلاسيك الاوائل، وفيما يأتي اهم افكار مدرسة النقوديين فيما يتعلق بعرض النقد وعجز الموازنة:

### 1- عرض النقد ودوره في النشاط الاقتصادي

أعاد ميلتون فريدمان الحياة إلى نظرية كمية النقود الكلاسيكية وذلك بتحويلها إلى نظرية حديثة للطلب على النقود، إذ جعل عرض النقد العامل الرئيس والمؤثر في مستوى الطلب الكلي، واعتبر فريدمان أن نظرية كمية النقود الكلاسيكية بصيغة (فيشر) هي في الأساس نظرية للطلب على النقود، وأن النقود تعد سلعة رأسمالية وهي الأساس في تكوين الثروة<sup>(1)</sup>.

ان النقطة المهمة والاساسية لهذه النظرية تتمثل بان النقود هي القوة المحركة في القطاع المالي وتمثل المتغير القائد لجميع الموجودات الاخرى وان تأثيرات كمية النقود تتجه بشكل مباشر إلى القطاع الحقيقي وان هنالك آلية للانتقال النقدي سواء أكانت بصورة مباشرة بين عرض النقد والطلب الكلي ام عن طريق تعديل المحافظ الاستثمارية للأفراد والمؤسسات ومن ثم فإن الزيادة في عرض النقد تؤثر على الطلب الكلي<sup>(2)</sup>، ففي الامد القصير تكون تغييرات عرض النقد مباشرة في التأثير في المتغيرات الاقتصادية الحقيقية وذلك عن طريق استجابة الافراد إلى فائض العرض النقدي وانعكاسه لزيادة الإنفاق على السلع والخدمات فيزداد الطلب الكلي ومن ثم الناتج والاستخدام باستبعاد أثر سعر الفائدة، وان الاثر في الاسعار يكون محدوداً في الاجل القصير، اما في الاجل الطويل فينصب تأثير الزيادة في عرض النقد في المستوى العام للأسعار بسبب ان المتغيرات الاقتصادية الحقيقية تتحدد بعوامل غير نقدية مثل معدل الادخار وهيكل الصناعة<sup>(3)</sup>.

ويرى النقوديون ان السياسة النقدية هي التي يُمكن ان تؤثر على تطور الناتج الاجمالي وان الكتلة النقدية يجب ان تزداد بنسبة مئوية مستقرة ترتبط بالنمو طويل الاجل للناتج<sup>(4)</sup>،

(1) محب خله توفيق، «الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات»، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، القاهرة، 2011، ص138.

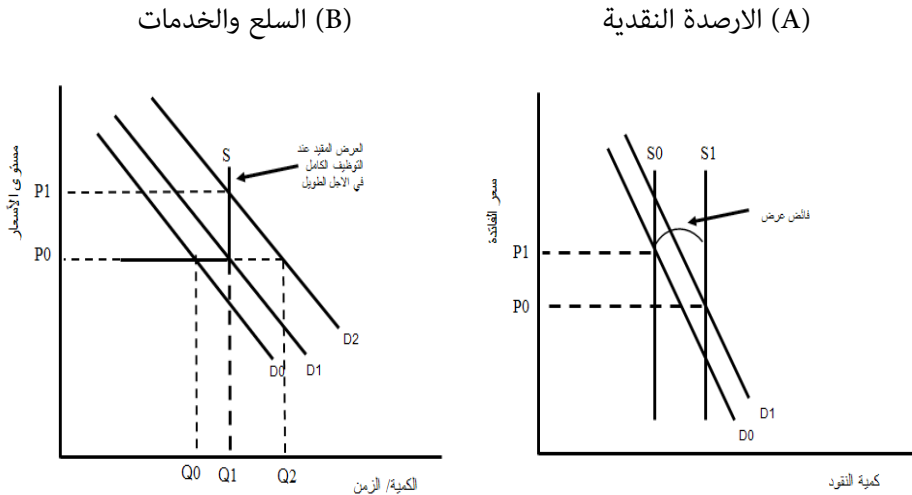
(2) Rudiger Dornbusch & Stanley Fisher, " Macroeconomics ", 3ed, (U.S.A), Mc Graw - Hill Ryerson Limited, 1989, P.138.

(3) مايكل ايدجمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص333.

(4) وسام ملاك، «النقود والسياسات النقدية والداخلية: قضايا نقدية ومالية»، دار المنهل اللبناني للنشر، بيروت، 2000، ص ص 302 - 303.

لذلك اقترح فريدمان اتباع قاعدة بسيطة تتمثل بتحديد معدل نمو ثابت لعرض النقد (Fixed Monetary Rule)، وبصرف النظر عن الاهداف المحددة متجنباً بذلك حالات التضخم والانكماش التي قد تحدث بسبب التغيرات في المعروض النقدي رافضين بذلك اتباع السياسات المرنة التي تميل إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي كون ان البنوك المركزية برايهم تخطئ في احتساب المدة الزمنية التي تفصل بين التغيرات في عرض النقد والتغيرات التي تطرا على النشاط الاقتصادي، لذلك فانهم يفضلون الالتزام بمعدل نمو ثابت لعرض النقد على المرونة<sup>(1)</sup>، وان الاثر الاولي لنمو عرض النقد سيقع على الانتاج وان المستوى العام للأسعار لا يتغير معه بالاتجاه نفسه في الاجل القصير على خلاف الاجل الطويل<sup>(2)</sup>، والشكل (10) يوضح ذلك:

الشكل (10): أثر تغييرات عرض النقد على الطلب الكلي



المصدر: جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، ترجمة: عبدالفتاح عبدالرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999، ص 423.

(1) ميشيل بو، جيل دوستالير، «تاريخ الفكر الاقتصادي»، ترجمة حليم طوسون، الطبعة الاولى، دار العالم الثالث، القاهرة، 1997، ص 148.

(2) Anderson, L.C & K. Carlson, "A Monetarist Model for Economic Stabilization", Federal Reserve Bank Of St-Louis Review, Vol 52, No.4, 1970, Pp.9-22.

من الشكل في اعلاه نلاحظ ان زيادة عرض النقد يتمثل بالانتقال إلى (S1) الذي أدى إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات من قبل الافراد مما يزيد من الطلب الكلي، وذلك بانتقال المنحنى (D0) إلى (D1) في الجزء (A) من الشكل نفسه، فإذا كان الانتاج عند مستوى ادنى من الطاقة الانتاجية في الاجل الطويل (Q0) مثلاً، وكما في الجزء (ب) من الشكل السابق، فمن الممكن تحقيق التوظف الكامل مع استقرار الاسعار<sup>(1)</sup>، وانه يُمكن زيادة الانتاج في الاجل القصير إذ تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى تزايد المبيعات إلى النقطة (Q2) بشكل مؤقت، ومع زيادة عرض النقد ينشأ التضخم ومن ثم يستقر المستوى التوازني للدخل في الاجل الطويل عند النقطة (Q1).

ومن ذلك يتبين ان خلق فائض في عرض النقد يؤدي إلى زيادة الإنفاق على السلع والخدمات ونمو الطلب على النقود<sup>(2)</sup>.

## 2- عجز الموازنة واثارها الاقتصادية

اتخذت المدرسة النقودية موقفاً معارضاً من فكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذهبت إلى ان الاقتصاد الخاص مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي<sup>(3)</sup>، وقد أنتقد (فريدمان) المدرسة الكينزية التي عد سياساتها سبباً في ظهور الازمات ومنها الركود التضخمي إذ توصل إلى نتيجة مفادها ان ادارة الطلب الكلي (زيادة النفقات العامة وتنظيم الموازنة بعجز) بالطريقة الكينزية ادت إلى زيادة عرض النقد وتسارع معدلات الاجور والاسعار مصاحبة معها معدلات بطالة<sup>(4)</sup>.

ترجع افكار النقوديين الخاصة بالموازنة العامة إلى افكار النيوكلاسيك التي كانت تدعو

(1) جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، مصدر سابق، ص423.  
 (2) يرى النقوديون ان الاستهلاك شانه شان الاستثمار يتناسب عكسياً مع سعر الفائدة ومن ثم فان الزيادات في عرض النقد تؤدي الى اسعار فائدة أدنى واستهلاك أكبر وبما ان الاستهلاك هو أحد مكونات الطلب الكلي فسيقود حتما الى الزيادة وسوف يتزايد معه المستوى التوازني للدخل لذلك تكون السياسة النقدية فعالة في حالة كون الطلب على النقود غير مرن بالنسبة لسعر الفائدة وأنها فاعلة ايضاً في ظل فح السيولة، للمزيد راجع:

- مايكل ابدجمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص278.

(3) وسام ملاك، «النقود والسياسات النقدية والداخلية: قضايا نقدية ومالية»، مصدر سابق، ص184.

(4) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- علي كنعان، «الاقتصاد المالي»، مطبعة الروضة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008، ص355.

إلى عدم تدخل الدولة مما دعا فريدمان إلى معارضة الاجراءات التدخلية عبر السياسة المالية كونه يدعو إلى تحقيق مبدأ توازن الموازنة وان استخدام الضرائب والنفقات لا تحقق الاستقرار الاقتصادي إذا لم يرافقه سياسة نقدية ملائمة، وان السياسة المالية التوسعية سوف تؤدي إلى رفع اسعار الفائدة ومن ثم تخفيض الاستثمار الخاص<sup>(1)</sup>.

لم يغفل أصحاب المدرسة النقودية دور النفقات والضرائب على الرغم من وجهة نظرهم الخاصة بالية الانتقال، ورأوا ان النفقات والايادات كأدوات مالية تنتقل اثارها بشكل غير مباشر إلى الطلب الكلي من خلال قناة سعر الفائدة وسرعة تداول النقود<sup>(2)</sup>، وتركز تحليلهم هذا في اطار ما يعرف بالآثار الانحسارية للسياسة المالية عن طريقة التمييز بينها وبين السياسة المالية الصرفة (Pure Fiscal Policy) التي تستبعد خلق النقود كمصدر من مصادر تمويل العجز، لان خلق النقود يعد اداة للسلطة النقدية.

يرى اصحاب هذه المدرسة ان الزيادة في النفقات العامة الممولة بالوسائل التي تزيد من عرض النقد لا بد ان تؤدي إلى زيادة الناتج بسبب تغير كمية النقد في الاجل القصير ومن ثم يتفقون مع وجهة النظر التي ترى بأن الزيادة في الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج<sup>(3)</sup>، اما علاقة عجز الموازنة بالتضخم فيرى أصحاب هذه المدرسة إلى وجود ارتباط بين عجز الموازنة والتضخم من خلال طريقة تمويل العجز، فاذا تم تمويل العجز من خلال الاصدار النقدي فإن ذلك سوف يقود إلى ضغوط تضخمية، اما إذا تم تمويله بالاعتماد على الدين العام الداخلي فسوف ينشا تضخم ضئيل، وتنعكس اثارها على اسعار الفائدة مما يقلل من الإنفاق الخاص في الاجل الطويل وهذا ما يسمى بالآثر الانكماشى لعجز الموازنة أو أثر المزاحمة (Crowding out).

### أ- مفهوم المزاحمة

ان فكرة التزاحم الاستثماري التي وردت في كتابات الكلاسيك الاوائل وتبنتها المدرسة النقودية تتلخص بالآثار الناجمة عن تطبيق سياسة مالية توسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق الخاص (الاستهلاكي والاستثماري) كنتيجة لتزايد حجم الإنفاق

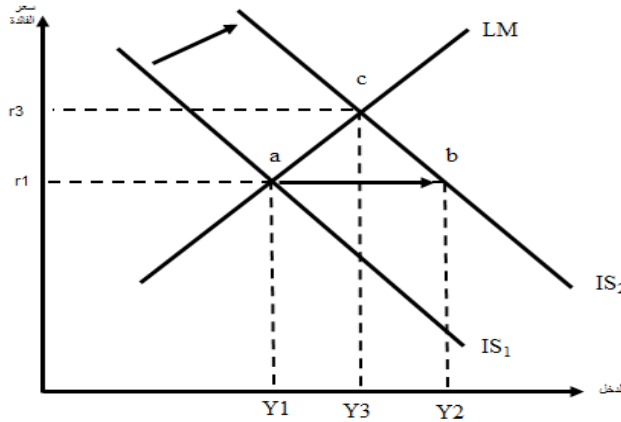
(1) ميلتون فريدمان، «الرأسمالية والحرية»، مصدر سابق، ص 74-75.

(2) جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، مصدر سابق، ص 432.

(3) M. Beunol, G. Dostuler, "Economic Thought Since Keynes", Edwar Elgar, New York, 1995, P.116.

الحكومي<sup>(1)</sup> دون حدوث أية زيادة في الناتج والاستخدام<sup>(2)</sup>، ويمكن بيان أثر المزاخمة من خلال منحنيات (IS-LM) وكما موضح في الشكل (11):

الشكل (11): أثر المزاخمة في نموذج (IS-LM)



المصدر: عبدالرحمن يسري، «النظرية الاقتصادية الكلية: مدخل حديث»، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1995، ص 250.

نلاحظ من الشكل السابق ان اتباع سياسة إنفاقه توسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى انتقال منحنى (IS0) إلى (IS1) مؤدياً إلى زيادة الدخل، وفي الوقت نفسه فإن أسعار الفائدة سوف ترتفع وتنقل التوازن إلى النقطة (c) إذ يترتب على ذلك ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة لحيازة الارصدة النقدية فينخفض الطلب على النقود من ناحية، ومن ناحية اخرى يؤدي إلى ارتفاع تكلفة تمويل الاستثمار فينخفض الاستثمار الخاص فيظهر أثر المزاخمة الذي يتوقف على ثلاثة عوامل<sup>(3)</sup>:

(أولاً): درجة استجابة الطلب النقدي للدخل.

(ثانياً): درجة استجابة الطلب النقدي لسعر الفائدة.

(ثالثاً): درجة استجابة الإنفاق الاستثماري لسعر الفائدة.

(1) ارثر اوسيلفان واخرون، «الاقتصاد الكلي: المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات»، مصدر سابق، ص 195.

(2) عوض فاضل اسماعيل، «عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي»، مصدر سابق، ص 35.

(3) وليد عبدالحاميد عايب، «الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي»، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بيروت، 2010، ص 170.

### ب- المزاومة في الاقتصاد المغلق والاقتصاد المفتوح

يمثل الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الكلي وجزءاً من إجمالي الناتج المحلي والذي نفترضه ثابتاً، فعندما تقوم الدولة بزيادة نفقاتها سيكون ذلك على حساب عناصر الطلب الكلي الأخرى وهو ما يقود إلى مفهوم تكلفة الفرصة البديلة<sup>(1)</sup>، وفي ظل اقتصاد يتسم بالانغلاق (بدون تجارة خارجية) فيقسم الانتاج إلى ثلاث مكونات وكما في المعادلة الآتية:

$$Y=C+I+G$$

ولو افترضنا ان الاقتصاد يكون في حالة التشغيل الكامل فإن عرض الانتاج سيكون ثابتاً، ولذلك فإن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى التأثير على الاستهلاك والاستثمار إذ تدخل الدولة كمنافس مع القطاع الخاص للحصول على التمويل اللازم لعجز موازنتها وان أثر ذلك يتمثل بارتفاع كلف الاستثمار الخاص ومن ثم انخفاض حجمه.

ان أثر المزاومة في الاقتصاد المغلق تظهر اثاره في الاجل القصير، فاذا كان الاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص في اطار تضخمي وان التدخل الانسب يكون في حالة الاستخدام الناقص، اما أثر المزاومة عن طريق اسعار الفائدة في ظل ثبات العرض النقدي فإن منافسة القطاع العام في الحصول على القروض سيؤدي إلى رفع اسعار الفائدة في اطار تضخمي<sup>(2)</sup>، اما في الاجل الطويل فإن الاثر النهائي لزيادة الإنفاق العام يتمثل بانخفاض الإنفاق الاستثماري.

اما في حالة اضافة التجارة الخارجية إلى مكونات الطلب والناتج المحلي، فيجب اضافة صافي التجارة إلى مكونات الانتاج السابقة وكما يأتي:

$$Y=C+I+G+ (nx)$$

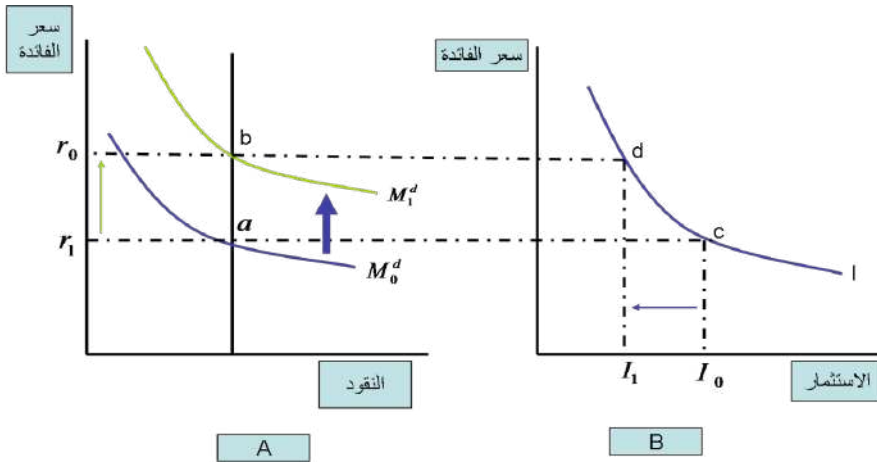
أن زيادة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد المفتوح قد يؤدي إلى تخفيض الصادرات وزيادة الاستيرادات ومن ثم زيادة مزاومة الاستهلاك والاستثمار بمزاومة صافي الصادرات أو

(1) تكلفة الفرصة البديلة تعرف بانها قيمة البديل الذي يتم التضحية به الآن في سبيل الحصول على بديل أفضل مستقبلاً.

(2) وليد عبد الحميد عايب، «الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي»، مصدر سابق، ص 173-174.

الاثنين معاً<sup>(1)</sup>، ويرتبط هذا الاثر في الاجلين المتوسط والطويل إذ ان انعاش الاقتصاد عن طريق الإنفاق يؤدي إلى انخفاض شروط التبادل الدولي وبالأخص في البلدان النامية، فيرى بعض الاقتصاديين ان زيادة الإنفاق الحكومي تمثل عملية انقاذ مؤقتة وان اثارها في الاجل الطويل تتمثل في ارتفاع أسعار الفائدة دون التأثير على الناتج ولا يختلف الأمر عند تخفيض الضرائب فسيصل الاقتصاد إلى النتيجة نفسها في حالة زيادة الإنفاق وهي مزاحمة الإنفاق الاستثماري<sup>(2)</sup>، والشكل (12) يوضح ذلك:

الشكل (12): المزاحمة في الامد الطويل



المصدر: آرثر اوسيلفان واخرون، «الاقتصاد الكلي: المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات»، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2014، ص 417.

## خامساً: الاتجاهات الاقتصادية الحديثة

### 1- مدرسة التوقعات العقلانية

ان أهم ما يميز اقتصاديو هذه المدرسة هو أفتراضهم ان صانعي القرار الاقتصادي لهم توقعات رشيدة (Rational Expectations) فضلاً عن استخدامهم لنموذج توازن عام ديناميكي يأخذ في الحسبان التداخل الزمني للقرارات الاقتصادية وتفاعلها مع بعضها بعضاً

(1) ارثر اوسيلفان واخرون، «الاقتصاد الكلي: المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات»، مصدر سابق، ص 197.  
(2) توجد حالة معاكسة تماماً لمسألة المزاحمة، فقد تقوم الدولة باتباع سياسات انكماشية تتمثل بتخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب والذي تكون اثاره معاكسة لآثر المزاحمة وهو ما يدعى عليه بظاهرة الاكتظاظ.



عبر الزمن بشكل آني<sup>(1)</sup>، لذلك يطلق على هذه الافكار أسم فرضية التوقعات العقلانية والتي يعد ظهورها تحدياً للنماذج التقليدية والنماذج الكينزية الحديثة.

#### أ- عرض النقد واثاره على التضخم وسعر الفائدة

ينتمي أنصار هذه المدرسة إلى التيار النيوكلاسيكي الذين قدموا المزيد من التحليل للحجج التي قدمها الكينزيون امثال (A.D.Phillips) و (J.Tobin) فضلاً عن فريدمان حول فرضية حيادية النقود، ويرى لوكاس (Lucas) ان اعتقاد المدرسة النقودية بأن تغييرات عرض النقد لها فاعلية في الاجل القصير على عكس الاجل الطويل هو أعتقاد غير منطقي، كما يرى ان هناك تعارض بين امكانية حدوث اثار حقيقية للتغيرات النقدية في الاجل القصير، أي عدم حياد النقود في الاجل القصير وتحقق الحياد التام للنقود في الاجل الطويل، وقد اضاف معياراً جديداً لتحليل دور عرض النقد على مستوى الاقتصاد والذي يقوم على أساس التفرقة بين أثر كل من التغيرات المتوقعة والتغيرات غير المتوقعة في المعروض النقدي على الجانب الحقيقي في ضوء مجموعة من الافتراضات حول سلوك دالة العرض الكلي والطلب الكلي وكيفية تكوين التوقعات المستقبلية واثارها الاقتصادية<sup>(2)</sup>.

ان التوجه النيوكلاسيكي الجديد للاقتصاد الكلي يعتقد بمرونة كل من الاجور والاسعار (بما فيها سعر الفائدة)، وتتكيف مع قوى العرض والطلب (هو أفتراض كلاسيكي) والاستعانة بكافة المعلومات المتاحة والاستفادة من تطورات الاساليب الاحصائية في اتخاذ قراراتهم وخلصوا إلى نتيجة مفادها أنه بالاستناد إلى التوقعات العقلانية فإن للحكومة لا تضلل الافراد من خلال السياسات الاقتصادية المنتظمة<sup>(3)</sup>.

افتترضت النظرية النقودية أن زيادة الاسعار والاجور سوف تؤدي بالقطاع العائلي إلى اتخاذ قرارات غير صحيحة بسبب عدم استخدامهم للمعلومات بكفاءة أكبر أو أظهرها مرونة أكبر من استجابتهم للتغير في عرض النقد، اما فرضية التوقعات العقلانية فأنها افتترضت النقيض، إذ يرى (لوكاس) ان صانعي القرارات يوظفون كافة المعلومات المتاحة لديهم والتي

(1) لورانس كلاين، «اقتصاديات العرض والطلب: تطبيقات معاصرة»، ترجمة سمير كريم، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، بدون سنة نشر، ص 168 - 170.

(2) Lucas, Robert e., "expectation and the neutrality of money ", journal of economic theory, 4,1972, pp.103.124-

(3) ساملسون ونوردهاوس، مصدر سابق، 740.

في ضوءها يتم اتخاذ قراراتهم وبذلك اسقط فرضية النقوديين القائلة بوجود خداع النقود فقط في جانب العمال إذ اوضح انه موجود في جانب المنتجين أيضاً<sup>(1)</sup>.

افترض (لوكاس) ان هناك نوعين من التغيرات في الاسعار الاولى تتمثل بالتغيرات التي تحصل في صناعة معينة كنتيجة للتقلبات قصيرة الامد في الطلب على السلع التي تنتج في هذه الصناعة والاخرى تتمثل بالتغيرات في المستوى العام للأسعار التي تحدث بسبب التغير في معدل نمو المعروض النقدي الذي صنفه إلى التغير المنتظم أو الدائم وهي تغيرات متعمدة من قبل السلطة النقدية وتسبب التضخم، والتغير غير المنتظم أو المؤقت في الاجل القصير التي قد تحدث نتيجة لأخطاء في عمل السلطة النقدية، وهي لا تؤثر في معدلات التضخم في الاجل الطويل<sup>(2)</sup>.

واستناداً لما تقدم ولغرض بيان أهمية عرض النقد في النشاط الاقتصادي قدم (لوكاس) تحليلاً مهماً افترض فيه ان السلطة النقدية تعتقد بوجود تبادل بين التضخم والنتاج استناداً إلى منحني فيلبس وعمد إلى زيادة المعروض النقدي دون الاعلان عنها إذ يتوقع ان يقوم الافراد بتكوين توقعات خاطئة عن معدل التضخم المتوقع في ظل استمرار الافراد بسلوك قراراتهم السابقة نفسها فيما يتعلق بالاستهلاك والانتاج، ولكنهم بعد ان يدركوا أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في الاسعار قاموا بتخفيض كمية العمل والانتاج، ويظهر التأثير على الجانب الحقيقي في الاجل القصير نتيجة لتغير كمية النقود، ولو حاول البنك المركزي تكرار الاجراءات السابقة نفسها بزيادة عرض النقد فيرى (لوكاس) واستناداً إلى فرضية التوقعات العقلانية ان الافراد سوف يدركونه بشكل أسرع من السابق وسوف يتخذون قرارات الاستهلاك والانتاج على ضوء توقعاتهم وعليه فإن تغيرات عرض النقد سوف لن يكون لها أثر في الاجلين القصير والطويل<sup>(3)</sup>.

أما أثر التغير النقدي على سعر الفائدة استناداً لآراء هذه المدرسة فيرى منظروها أن اتباع

(1) السيد متولي عبدالقادر، «اقتصاديات النقود والبنوك»، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2010، ص262.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) لمزيد من التفاصيل، راجع:

-Sargent,Thomas J.& Neil Wallace,” Rational Expectation And The Theory Of Economics Policy “، Journal Of Monetary Economics, 2, 1976, Pp.169.183-

- Lucas,Robert E., “Expectation And The Neutrality Of Money “، Op.Cit, PP.107.115-

سياسة نقدية توسعية يؤدي إلى خفض سعر الفائدة النقدي في الاجل القصير لأنها تعمل على زيادة الارصدة النقدية القابلة للاقتراض على خلاف ما يحدث في الاجل الطويل، وان التوسع النقدي سوف يؤدي إلى نمو الإنفاق الجاري في بادئ الأمر مما يزداد الطلب الكلي والدخل النقدي فيرتفع الطلب على الارصدة القابلة للاقتراض مما يولد ضغطاً لرفع سعر الفائدة، وعندما يصل الاقتصاد إلى حالة الاستخدام الكامل لذا ينبغي إلا تُهمل التوقعات التضخمية، والتي يكون لها دور في خلق التضخم<sup>(1)</sup>.

مما سبق يتضح أن أنصار التوقعات العقلانية يرون ان اتباع سياسة توسعية مرنة لعرض النقد لن تكون ناجحة في ظل مرونة الاجور والاسعار لتحقيق الاستقرار الاقتصادي لان التغيرات في عرض النقد واتجاهها بالإضافة إلى مقدار هذا التغير تكون متوقعة من قبل الجمهور ولذلك فإن مصدر التغير في الاسعار تكون مشخصه لديهم وعليه فإن النقود تكون محايدة وان زيادة عرض النقد بمعدل ثابت هي السياسة المثلى<sup>(2)</sup>، اما التغيرات غير المتوقعة فانها تؤدي إلى تحركات في الناتج الحقيقي، إذ ان تقلبات الطلب الكلي تعود بشكل رئيسي إلى السياسات غير المستقرة، ولا يمكن التنبؤ بها وهي التي تحدث تأثيراً على الانتاج والاستخدام<sup>(3)</sup>، لذلك ينبغي ان تأخذ السياسات المتبعة بنظر الاعتبار التوقعات لتقليل حالات عدم التأكد (Uncertainty)<sup>(4)</sup>، ويمكن توضيح ما سبق بالشكل (13)، فاذا افترضنا أن البنك المركزي يقوم بشراء سندات يزداد عرض النقد فجأة الذي يؤدي إلى انتقال المنحنى (AD1) إلى (AD2)، ولان هذا الانتقال غير متوقع فإن مستوى الاسعار المتوقع ظل عند (P1)، وكذلك منحنى العرض (AS1) مما أدى إلى زيادة الناتج الكلي والاسعار، اما إذا افترضنا ان الجمهور قد توقعوا سلوك البنك المركزي بالتدخل لزيادة عرض النقد بالاستناد إلى تجارب سابقة، عندها فإن اتباع سياسة التوسع النقدي تجعل الافراد يطالبون برفع الاجور النقدية للحفاظ على اجرهم الحقيقي مؤدياً إلى انتقال منحنى (AS1) إلى (AS2) في الشكل (13) الذي يتقاطع مع منحنى (AD2) المتوقع عند النقطة (2) إذ يبقى مستوى الانتاج عند لمعدل الطبيعي (Yn) مع ارتفاع المستوى العام للأسعار.

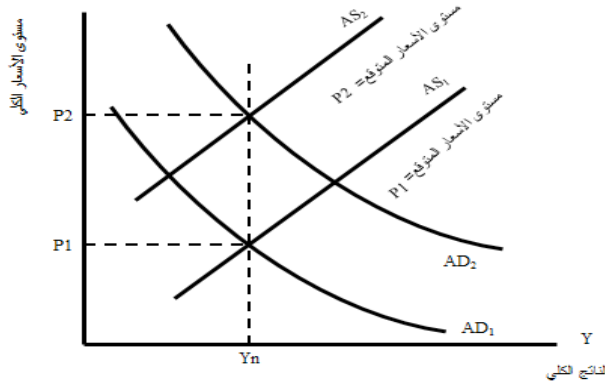
(1) ج أكلي، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص 685.

(2) السيد متولي عبدالقادر، «اقتصاديات النقود والبنوك»، مصدر سابق، ص 266.

(3) باري سيجل، «النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين»، مصدر سابق، ص 695.

(4) مايكل أبديمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص 341.

الشكل (13): أثر التغيير النقدي المتوقع على التوازن

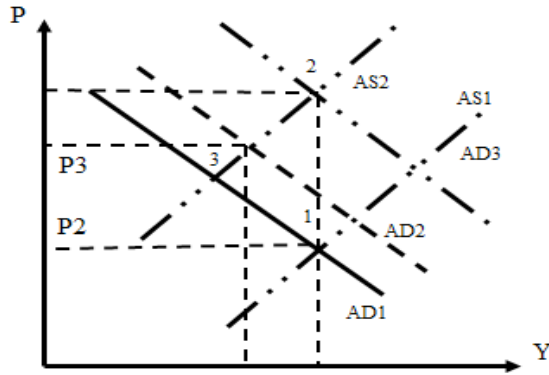


المصدر: سامي خليل، «نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة»، الكتاب الثاني، كاظمة للتوزيع والنشر، الكويت، 1994، ص 920.

### ب- عجز الموازنة واثارها الاقتصادية

ان منظري هذه المدرسة هم امتداد للأفكار الكلاسيكية التي ترى ضرورة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وامكانية حصول التوازن التلقائي من دون حاجة لتطبيق واتباع أدوات السياسة المالية من نفقات وضرائب وغيرها، فالتوقعات العقلانية للأفراد تحقق التوازن الاقتصادي في ظل المرونة التامة للأجور والاسعار، ولو اتبعت سياسة إنفاق توسعية فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي، وذلك موضح في التحليل السابق، ويرى أصحاب هذه النظرية ان تنظيم الموازنة بعجز نتيجة لتزايد الإنفاق يُمكن ان يؤثر سلباً على الدخل الكلي والاستخدام في حالة إذا كانت توقعات الافراد عن سياسة الإنفاق التوسعية أكبر من المنفذة ومن ملاحظة الشكل (14)، نرى ان زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي إلى (AD3) وان التوقعات العقلانية للعمال تؤدي إلى نقل منحنى العرض إلى (AS2)، فاذا كانت السياسة الانفاقية المنفذة بمقدار اقل من المتوقع أو المخطط لها عندها فإن منحنى الطلب الكلي لا ينتقل إلى المستوى (AD3)، وانما ينتقل إلى (AD2)، مما يترتب عليه انخفاض في الناتج وارتفاع في المستوى العام للأسعار.

الشكل (14): الآثار السلبية لزيادة الإنفاق الحكومي



المصدر: وليد عبد الحميد عايب، «الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي»، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 2010، ص 190.

وبعد استعراض أهم الأفكار العامة لأصحاب مدرسة التوقعات العقلانية فيما يتعلق بالأفكار العامة ونظرتهم إلى عرض النقد وعجز الموازنة والسياسات المتعلقة بهما، نخلص إلى أن السياسات المتوقعة ليس لها تأثير على النشاط الاقتصادي على خلاف السياسات غير المتوقعة وهذه النتيجة سميت بـ (فرضية عدم فعالية السياسة)<sup>(1)</sup> الخاصة بالتوجه الكلاسيكي الجديد والتي تتعلق بافتراض التوقعات العقلانية الرشيدة ومرونة الأجور والأسعار لا يمكن للسياسة المتوقعة التأثير على كل من الانتاج والبطالة، إذ أن مرونة الأسعار هي القناة التي يمكن من خلالها التأثير على الانتاج والبطالة، فإذا نجحت السياسة المتبعة في مفاجأة الأفراد فإن الأثر على المتغيرات الاقتصادية يكون ممكناً في حين لا يمكن تحقيق ذلك طالما أن السياسات المتبعة قابلة للتنبؤ.

أما أثر عجز الموازنة على سعر الفائدة فيرى أصحاب هذه النظرية أن سعر الفائدة لا يمكن أن ينحرف كثيراً عن السعر التوازني وأنه قادر على تحقيق التوازن في الأسواق المالية مستندين إلى مبدأ استخدام المعلومات بصورة كفوءة، وبالاعتماد على التوقعات العقلانية الرشيدة<sup>(2)</sup>، كما يرون أن المعلومات المتحققة في مدة سابقة لن تؤثر على أسعار الفائدة الحالية التي لن تتغير إلا في حالة وجود تغيرات غير متوقعة، ولا يمكن التنبؤ بها، ففي

(1) سامي خليل، «نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة»، مصدر سابق، ص 921.

(2) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين، «النقود والمصارف والأسواق المالية»، مصدر سابق، ص 320-322.

حالة اتباع الحكومة لسياسة انفاقية توسعية وعلان حاجتها إلى الاقتراض من السوق المحلية لتمويل الإنفاق سيؤدي ذلك إلى رفع سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الاموال بافتراض ثبات العرض.

## 2- اقتصاديات جانب العرض وآرائهم في عجز الموازنة وعرض النقد

شهد الفكر الاقتصادي في نهاية السبعينات من القرن الماضي تطوراً نوعياً لبحث المشاكل الاقتصادية الكلية تمثل في ادخال ادوات التحليل الجزئي للقطاعات الاقتصادية بما يحقق الاهداف المنشودة والمتمثلة بتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي مع الحفاظ على استقرار الاسعار.

لقد صممت أغلب السياسات الاقتصادية للحملات الانتخابية في الولايات المتحدة الامريكية اعتماداً على الافكار الكينزية التقليدية التي كانت تركز على كيفية ادارة الطلب الكلي لمعالجة مشاكل تلك المرحلة، إلا ان البرنامج الاقتصادي للحملة الانتخابية للرئيس الامريكي (Ronald Reagan) كانت مصممة على برامج هدفها تفعيل العرض لعلاج المشاكل التي ورثها الاقتصاد الامريكي<sup>(1)</sup> والتي ركزت هذه البرامج على اعطاء اهمية للحوافز كمحدد للبطالة واتباع سياسات تحفز الادخار والاستثمار وتركيز التحليل على الاجل الطويل، إذ أعلن عن برنامجه الاقتصادي المتضمن تخفيض معدلات الضرائب والانفاق الحكومي ووضع القيود على النقود وتحسين وازالة العقبات التنظيمية على قطاع الاعمال<sup>(2)</sup>.

ويتفق منظرو مدرسة اقتصاديات جانب العرض مع ما ذهب إليه النقوديون من ضرورة ضبط معدلات نمو عرض النقود وإلزام البنك المركزي بزيادة عرض النقد بمعدل ثابت كما دعوا إلى العودة إلى قاعدة الذهب وتثبيت سعر العملة على أساس مقدار معين من الذهب، التي يرون انها تؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم وأسعار الفائدة بما يضمن نمواً اقتصادياً سريعاً عن طريق اثار أسعار الفائدة على الاستثمار وفي الوقت نفسه تجعل الحكومة مقيدة

(1) استلم الرئيس ريغان السلطة عام 1981 اذ ورث مشاكل رئيسية تمثلت بارتفاع معدلات التضخم وضعف معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار فضلاً عن ارتفاع اسعار الفائدة وتسجيل معدلات قياسية في العجز، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، مصدر سابق، ص ص

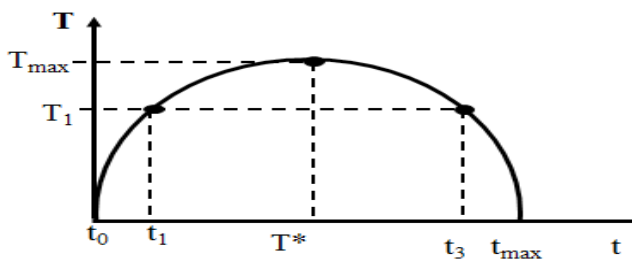
481-487.

(2) مايكل أبديمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، مصدر سابق، ص 349.

بكمية الذهب عند الرغبة بزيادة عرض النقد مما يؤدي إلى صعوبة اللجوء إلى أحداث عجز في الموازنة العامة<sup>(1)</sup>، ويظهر هذا الاثر عن طريق قرار ادارة (ريغان) بأجراء تخفيض تدريجي في كمية النقود لمعالجة ارتفاع مستويات التضخم واسعار الفائدة<sup>(2)</sup>.

أما فيما يخص عجز الموازنة فيرى أصحاب هذه المدرسة بضرورة تحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي وضرورة خفض النفقات الحكومية لتقليل عجز الموازنة والحد من اثارها السلبية، وتتمثل الفكرة الاساسية لأصحاب هذه المدرسة بإجراء التخفيضات الضريبية على الدخل والثروة من اجل معالجة مشاكل الركود والبطالة إذ يؤدي انخفاض معدلات الضريبة إلى تحفيز ميول الافراد نحو الادخار والاستثمار والانتاج واثاره الايجابية على خفض معدلات البطالة والايمان التام بما جاء في (منحنى لافر)<sup>(3)</sup>، الذي يشير إلى ان خفض معدلات الضريبة سيؤدي إلى زيادة الإيرادات لا إلى خفضها وكما موضح في الشكل (15):

الشكل (15): منحنى لافر



Source: Robert J Gordan ,«Macroeconomics», 8th Ed, Addison Wesley Long Man, California ,2000 p. 365.

(1) المصدر السابق نفسه، ص352.

(2) جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، مصدر سابق، ص469.

(3) ينسب هذا المنحنى الى الاقتصادي الشهير من ولاية كاليفورنيا والمرشح لانتخابات مجلس الشيوخ الامريكي، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- Campbell R. & Stanley L. Brue, "Economics Principles: Problems and Policies ", 16th ed, mc graw – hill, Irwin, 2005, p.303.

- Robert J Gordan, " Macroeconomics ", Op.Cit, pp.365 – 368

يوضح منحني لافر العلاقة بين معدلات الضريبة وإيراداتها، وأساس هذه الفكرة هو أن الإيراد الضريبي يرتفع عند زيادة معدلات الضريبة في البداية، هذا الارتفاع لا يتسم بالاستمرار بل ينخفض عند الاستمرار بزيادة معدلات الضريبة الذي يقود إلى التهرب الضريبي فضلاً عن أثارها السلبية على العمل والادخار والاستثمار ومن ثم تدني في مستوى النشاط الاقتصادي وانخفاض حصيلته الضرائب<sup>(1)</sup>، وقد توصل لافر إلى أن تخفيض معدلات الضرائب يؤدي إلى زيادة حصيلتها<sup>(2)</sup>، إذ تقود انخفاض المعدلات الضريبية إلى زيادة الادخار والاستثمار وسيترتب عليه زيادة في الناتج والتوظيف، أما الأثر على مستوى الأسعار فيتوقف على موقف الطلب الكلي من التخفيض الضريبي، فإذا تزايد الطلب الكلي بمقدار أكبر من مقدار زيادة العرض الكلي فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار، وبالعكس في حالة زيادة العرض الكلي بمقدار يفوق الطلب الكلي فإن ذلك سيؤدي إلى تخفيض الأسعار، أما إذا ظل منحني الطلب الكلي ثابتاً فإن الأثر على الأسعار يكون بانخفاضها ويؤكد انصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض إلى أن تطبيق برامجهم المتمثل بالتخفيض الضريبي يؤدي إلى تخفيض معدلات التضخم وينخفض بذلك أسعار الفائدة، ويظهر من تتبع مؤشرات الاقتصاد الأمريكي أنه على الرغم من إجراء تخفيضات ضريبية وصلت إلى (25%)<sup>(3)</sup>.

(1) ميشيل بور، جيل دوستالير، «تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز»، مصدر سابق، ص 148.

(2) Paul. A Samuelson And William D. D. Nordhaus, "Macroeconomics", 13th Ed, (New York, Mcgraw-Hill Book Co, 1989,) Pp.210.211-

(3) رمزي زكي، «الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة»، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص ص 422-425.





## الفصل الثالث

### الاساليب الكمية المستخدمة في تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة

تعد بيانات السلاسل الزمنية واحدة من أهم أنواع البيانات المستخدمة في التحليل العملي والتي اخذت تستخدم في مختلف العلوم بما فيها علم الاقتصاد لما لتحليل السلاسل الزمنية من خصائص تعطي نتائج موثوقة لغرض تقدير العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية ولاسيما تلك العلاقات التي لم تجزم النظرية الاقتصادية باتجاهها، وفي هذا المجال يكون التركيز على الاختبارات المتعلقة بالسلاسل الزمنية وكما يأتي:

#### أولاً: تحليل استقرارية السلاسل الزمنية

تفترض الدراسات القياسية السابقة والمعتمدة على بيانات السلسلة الزمنية بانها ساكنة حتى منتصف سبعينيات القرن الماضي، وفي العام 1974 توصل العالمان السويديان ( Engle And Newbold ) إلى أن الدراسات التي تم اجراؤها والمعتمدة على السلاسل الزمنية دون اختبار استقراريتها هي دراسات غير دقيقة، وهذا ما أكده كل من (Nelson and Polsser)<sup>(1)</sup>، ولاسيما عند اجراء اختبارات السببية بين المتغيرات الاقتصادية والتي تم اجراؤها من قبل (Granger) و(Sims) والتي افترضت ان السلسلة الزمنية الموجودة في التحليل مستقرة وعليه فاختبار استقرار السلسلة الزمنية لا بد أن يسبق اختبار السببية<sup>(2)</sup>.

(1) C. Nelson And C.Plosser, "Trend And Random Walk In Macroeconomic Time Series: Some Evidence And Implication", Journal Of Money Economics, Vol. 10, 1982, Pp. 139 – 162.

(2) جوجارات، «الاقتصاد القياسي»، تعريب ومراجعة: هند عبدالغفار عودة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015، ص 1020.

## 1- ماهية استقرارية السلسلة الزمنية

من اجل معرفة ماهية استقرارية السلسلة الزمنية ينبغي معرفة بعض المصطلحات الاحصائية المرتبطة بهذا المجال أهمها العمليات العشوائية، والتي تعرف بأنها مجموعة من المتغيرات مرتبة زمنياً<sup>(1)</sup> وهي على نوعين الاولى عمليات عشوائية ساكنة والثانية عمليات عشوائية غير ساكنة، فيقال عن العملية العشوائية بانها ساكنة إذا كان المتوسط والتباين ثابتين بمرور الزمن، أما إذا كانت العملية العشوائية غير مستقرة فهذا يعني ان لديها متوسط متغير مع الزمن أو تباين متغير مع الزمن أو كليهما، وهو ما يعرف بنموذج السير العشوائي (عملية جذر الوحدة العشوائي).

ان اختبار استقرارية السلسلة الزمنية تكمن اهميتها في النتائج التي يتوصل اليها اوقات محددة، وتشير عدم استقرارية بيانات السلسلة الزمنية إلى امكانية دراسة سلوك المتغير في المدة الزمنية محل الدراسة فقط فضلاً عن وجود ارتباط زائف<sup>(2)</sup>.

## 2- اختبارات استقرارية السلسلة الزمنية

هنالك اختبارات عدة للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية من عدمه، اهمها:

### أ- التحليل البياني

تعد من أسهل الطرق في الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية، إذ تعتمد على رسم السلسلة الزمنية بيانياً مع الزمن إذ تثبت قيم المتغير المراد اختباره على المحور العمودي ويتم تثبيت الزمن على المحور الافقي، فاذا كانت مشاهدات المتغير تسير ارتفاعاً وانخفاضاً مع الزمن فهذا يعني ان السلسلة غير مستقرة، اما إذا كانت المشاهدات تتغير مع الزمن ويمكن حصرها بين حدين أعلى وأدنى فهذا يدل على استقرارية السلسلة الزمنية.

(1) للمزيد، راجع:

- المصدر السابق نفسه، ص 1024.

(2) B. Rao, "Cointegration - For The Applied Economics", New York, The Macmillan Press Ltd, 1994, P. 105.

## ب- دالة الارتباط الذاتي

أحد الاختبارات البسيطة للاستقرارية يعتمد على دالة الارتباط الذاتي (ACF)، إذ تعرف دالة لارتباط الذاتي عند الفجوة بأنها<sup>(1)</sup>:

$$\hat{P}_K = \frac{Y_K}{Y_0} = \frac{\text{cov. } k_{t-1}}{\text{var } k_t}$$

حيث أن:

$$\hat{Y}_k = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{n}$$

$$\hat{Y}_0 = \frac{\sum (Y_t - \bar{Y})^2}{n}$$

إذ أن:

N = حجم العينة، K = طول الفجوة الزمنية.

وبرسم شكل الانتشار بين قيم K و  $\hat{\rho}$  نحصل على شكل الارتباط ومن خلاله يتم الحكم على استقرارية بيانات السلسلة الزمنية أو عدم استقرارها، ومن الناحية النظرية يجب ان تكون قيمة معامل الارتباط مساوية للصفر فقد اوضح كل من (Anderson) و (Bartlett) ان معامل الارتباط لبيانات  $\frac{1}{\sqrt{n}}$  (White Noise)<sup>(2)</sup> تتوزع توزيعاً طبيعياً حول وسط حسابي مساوٍ للصفر وخطا معياري، ففي فترة حدود الثقة عند مستوى (95%) فإن معاملات الارتباط الذاتي يجب ان تقع في حدود (± 1.96) وبخلافه تعد السلسلة غير مستقرة، لذلك فإن استقرارية السلسلة الزمنية يتطلب ان يكون معامل الارتباط الذاتي لا يختلف معنوياً عن الصفر لأي فجوة زمنية.

(1) Ruey S.Tsay, " Analysis Of Financial Time Series ", 2nd Ed, Agohn Wiley And Sons Inc, Publication, 2005, P.26.

(2) مصطلح يشير الى الضجة البيضاء أو (التشويش الابيض) ويشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائية في النموذج، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- Spyros Makridakis And Others, "Forecasting Methods And Application", 3th, U.S.A, 1998, p.31.

### ت- اختبار جذر الوحدة (The Unit Root Test)

هو اختبار يكشف عن أستقرارية بيانات السلسلة الزمنية من عدمها، ولتوضيح طبيعة جذر الوحدة العشوائي يتم الاستعانة بالمعادلة الآتية:

$$Y_t = \rho Y_{t-1} + v_t - 1 \leq \rho \leq 1$$

حيث تمثل  $v_t$  حد الخطأ العشوائي بوسط حسابي مساوٍ للصفر وتباين ثابت  $\sigma^2$  وهو ما يعرف ب (White Noise).

من المعادلة في اعلاه يتم التحقق من الفرض الصفري وتوجد فرضيتان:

- الاولى: فرضية العدم وتتضمن ان السلسلة لها جذر الوحدة (غير مستقرة):  $H_0: \rho = 1$
- الثانية: الفرضية البديلة وتتضمن ان السلسلة ليس لها جذر الوحدة (مستقرة):  $H_1: \rho < 1$

ولتحديد قبول أو رفض فرضية العدم أو الفرضية البديلة توجد عدة اختبارات، اهمها اختبار ديكي فولر البسيط والموسع (Augmented Dickey – Fuller).

عندما تكون بيانات السلسلة الزمنية غير مستقرة فذلك يعني ان حد الخطأ العشوائي لايتوزع توزيعاً طبيعياً، وفي عام 1979 اوجد كل من (Dickey – Fuller) اختباراً يتطلب اجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة مع الفرق الاول لها كمتغير تابع وادخاله بتباطؤ سنة واحدة كمتغير مستقل بالاعتماد على الصيغ الآتية<sup>(1)</sup>:

$$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + ut \dots \dots \dots (1)$$

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + ut \dots \dots \dots (2)$$

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 t + ut \dots \dots \dots (3)$$

(1) Dickey, D.A. And Fuller, W. A., “ Distribution Of Estimators For Autoregressive Time Series With Unit Root ”, Journal Of American Statical Association, 1979, Pp.427- 431.

وحيث ان:  $\delta = \rho - 1$  وبما ان  $\rho = 1$  عندها فإن  $\delta = 0$

تتضمن الصيغة الاولى صيغة سير عشوائي بدون حد ثابت واتجاه زمني والصيغة الثانية بوجود حد ثابت بدون اتجاه زمني، اما الصيغة الثالثة فتتضمن وجود حد ثابت واتجاه زمني، وفي كل الصيغ يكون الفرض العدمي هو ان  $\delta = 0$  بمعنى وجود جذر الوحدة وان السلسلة الزمنية غير ساكنة، ومن اجل اتخاذ القرار الاحصائي بقبول أو رفض الفرض العدمي اوضح (Dickey - Fuller) ان قيمة (t) المقدره لمعامل  $Y_{t-1}$  يتبع احصاء (tau)  $(\tau)$ ، فاذا كانت القيمة المطلقة المحسوبة لإحصاء (tau)  $(|\tau|)$  تزيد عن القيمة الحرجة (Dickey - Fuller) أو (Mackinnon) فيتم رفض الفرض العدمي الذي ينص بان  $\delta = 0$  وعندها تكون السلسلة الزمنية ساكنة، وبالعكس في حالة إذا كانت قيمة  $(|\tau|)$  المحتسبة اقل من القيمة الحرجة لها عندها نقبل الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة.

تم انتقاد اختبار (DF) في الحالات التي يكون فيها حد الخطأ مرتبطاً، أي ان حد الخطأ يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، عندها قام هذان الباحثان (Dickey - Fuller) بتطوير الصيغ السابقة من خلال اضافة قيم في مدد زمنية متباطئة للمتغير التابع  $X$  ليطلق عليه اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey - Fuller)  $(2)$ ، الذي يأخذ الصيغة الآتية  $(3)$ :

$$\Delta Y_t = \delta_0 + \delta_1 Y_{t-1} + \delta_2 t + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t \dots \dots \dots (4)$$

ويستخدم هذا الاختبار المنهجية المتبعة في النموذج البسيط نفسها وذلك للتحقق من صحة الفرض العدمي.

وفي حالة قبول الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة يؤخذ الفرق الاول للسلسلة الزمنية ومن ثم التحقق من استقراريتها عندها يقال ان السلسلة الزمنية الاصلية متكاملة من الرتبة

(1) قام (Dickey - Fuller) بحساب القيمة الحرجة لإحصاء (tau) على اساس محاكاة (Monte Carlo) بعدها قام (Mackinnon) بعمل جداول اكثر دقة ووضوح، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- جوجارات، «الاقتصاد القياسي»، مصدر سابق، ص 1048.

(2) Dickey, D.A. And Fuller, W. A., "Likelihood Ratio Statistical For Autoregressive Time Series With Aunit Root", Econometrica, U.S.A, 1981, Pp.1057.1072-

(3) N.D. Gujarati, "Basic Econometrics" 4 th ed, Macgraw Hill, Inc, 1995, p817.

الاولى  $I(1)$ ، وإذا استقرت في الفرق الثاني فيقال ان السلسلة متكاملة من الرتبة الثانية  $I(2)$  وهكذا، اما إذا كانت السلسلة الزمنية الاصلية ساكنة ومستقرة فيقال انها متكاملة من الرتبة الصفرية  $I(0)$ ، أو انها ساكنة عند المستوى.

### ثانياً: تحليل التكامل المشترك (Co Integration)

ان تحليل التكامل المشترك يلزم ان تكون جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج متكاملة من الرتبة نفسها، فعندما تكون السلاسل الزمنية مستقرة ودرجة التكامل بينها واحدة، يُمكن استخدام التكامل المشترك لاختبار وجود التوازن الطويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في مستوياتها، أي ان العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المراد تحليلهما ستكون ذات معنى فقط عندما يكون حد الخطأ المقدر مستقراً من الدرجة صفر ولا يعاني من جذر الوحدة<sup>(1)</sup>، لذلك يكون هذا الاختبار الخطوة الثانية في تحليل العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة لتجنب الانحدار الزائف<sup>(2)</sup>.

توجد طرائق متعددة لاختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات الاقتصادية، اهمها:

#### أ- مدخل (Engle - Granger) ذي الخطوتين

يقوم هذا الاختبار على اساس وجود فرضية العدم والتي تنص  $\rho = 0$ : أي عدم وجود تكامل مشترك مقابل الفرض البديل  $\rho = 1$ : أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك على وفق الخطوتين الآتيتين<sup>(3)</sup>:

الخطوة الاولى: تقدير معادلة الانحدار للمتغيرات موضوع الدراسة بطريقة المربعات

(1) R. Carter Hill And William E. And Others, "Principles of Econometrics", 4th Ed, John and Sons, 2012, P.370.

(2) يبين الانحدار الزائف عدم حقيقة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية حتى وان اجتازت الاختبارات الاحصائية، اذ اوضح (Yule) ان الارتباط الزائف يظهر في السلاسل الزمنية غير الساكنة حتى وان كان حجم العينة كبيراً بحيث يكون هنالك خطأ في الانحدار والذي يظهر في قيمة منخفضة لاحصاء (Durbin - Watson) والذي يقترح وجود ارتباط ذاتي قوي من الدرجة الاولى، ووفقاً لكل من (Granger) و (Newblod) فان قاعدة (الإبهام)  $R^2 > d, w$  يعد قاعدة جيدة لاكتشاف الانحدار الزائف، لمزيد من التفاصيل، راجع: - جوجارات، «الاقتصاد القياسي»، مصدر سابق، ص 1037.

(3) Robert, F. Engle And C.W. Granger, " Cointegration And Error Correction: Representation And Testing ", Econometrica, Vol. 5, 2, 1987, Pp. 251 - 276.

الصغرى الاعتيادية (OLS)، ومن ثم اختبار وجود جذر الوحدة في حدي الخطأ باستعمال طريقة (ديكي - فولر) الموسع، فاذا كانت تحوي على جذر الوحدة عندها نقبل بفرضية العدم والعكس عندما تخلو من جذر الوحدة إذ نقبل بالفرض البديل، التي تنص على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات موضوع البحث، ان وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات يتطلب ان تكون هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة نفسها، فاذا دل اختبار ديكي - فولر الموسع على انها مستقرة عند الدرجة نفسها (تكاملية من الدرجة  $I(d)$ ) عندها يتم اعتماد طريقة (OLS) لتقدير العلاقة طويلة الاجل على وفق الصيغة الآتية:

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t \text{ --- (1)}$$

بعدها يتم اختبار استقرارية البواقي لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم.

الخطوة الثانية: يكون التحقق من العلاقة طويلة الاجل، التي تم التوصل اليها في الخطوة السابقة من خلال تقدير أنموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) وذلك بأخذ البواقي الناتجة من الانحدار في الخطوة السابقة كمتغير مستقل متباطئ ولفترة واحدة على وفق المعادلات الآتية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta X_{t-i} + \rho_1 \varepsilon_{t-1} + U_t \text{ --- (2)}$$

$$\Delta X_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \rho_2 \varepsilon_{t-1} + V_t \text{ --- (3)}$$

إذ إن:

$\Delta$ : الفرق الأول،  $(e_{t-1})$ : حد تصحيح الخطأ يمثل العلاقة الطويلة الأجل.

يشير الرمز  $(\rho)$  إلى سرعة التعديل الذي يجب ان تكون اشارته سالبة، الذي يفسر مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الاجل القصير عن قيمته التوازنية في الاجل الطويل بوحدة واحدة<sup>(1)</sup>، ويتم اختبار فرضية العدم  $\rho \geq 0$ ، التي تنص على عدم تناظر تكامل المتغيرات مقابل الفرضية البديلة  $\rho < 0$  والتي تنص على تكامل البيانات، فاذا كانت القيمة المحسوبة لإحصاء (t) أكبر من القيمة الحرجة لها نقبل

(1) Juan M. Rodriguez, "Introduction to Econometrics", Prentice Hill, January 17, 2003, P.221.



بالفرض العدمي والعكس إذا كانت قيمة (t) المحتسبة اقل من القيمة الحرجة إذ نرفض الفرض العدمي ونقبل بالفرضية البديلة، التي تنص على تناظر بيانات السلسلة للمتغيرات موضوع البحث.

### ثالثاً: تحليل سببية كرانكر ((Analysis Granger Causality)

ان تحليل الانحدار يتعامل مع اعتماد متغير واحد على عدد من المتغيرات المستقلة وهي لا تشير بالضرورة إلى وجود السببية بينهما، بمعنى ان الكشف عن وجود علاقة بين المتغيرات لا تثبت بالضرورة وجود السببية أو اتجاه التأثير، ولكن في الانحدار المتعلق بالسلاسل الزمنية فيشير بعض الباحثين إلى ان الأمر مختلف وانه يتضمن وجود السببية<sup>(1)</sup>.

ذكر (J.S.Mail) السببية بأنها مجموعة من الظروف والشروط الايجابية والسلبية التي متى تحققت ترتبت عليها نتيجة مطردة<sup>(2)</sup>، أما مفهوم ((Heise فهو أن السببية هي علاقات تتكون فيها حادثة معلومة تتبع دائماً بحادثة أخرى معينة ويقع تعاقب الأحداث هذا خلال زمن ما ؛ فتدعى الحادثة الأولى بالسبب أو العلة والحادثة الثانية بالمسبب أو المعلول<sup>(3)</sup>، ومن المفترض أن يكون السبب (Cause) سابقاً زمنياً للتأثير؛ فلا يجوز أن يكون لاحقاً له وإلا ذهب المفهوم البديهي للسببية، أي ان الاحداث في الماضي يُمكن ان تسبب الاحداث الحالية إذ لا يُمكن افتراض ان احداث المستقبل هي سبب الاحداث الحالية<sup>(4)</sup>، وهي الفكرة التي تبناها اهم اختبارات كشف العلاقة السببية وهو اختبار (Granger)، يستعمل هذا الاختبار في اغلب دراسات السلاسل الزمنية، فقد قدم كرانكر معياراً لتحديد العلاقة السببية واتجاهها والتأكد من وجود العلاقة العكسية (Feed Back) بين المتغيرات المراد دراستها عن طريق تقدير المعادلتين الاتيتين بطريقة (OLS)<sup>(5)</sup>:

(1) جوجارات، «الاقتصاد القياسي»، مصدر سابق، ص 901.

(2) نديم مرعشلي، أسامة مرعشلي، «الصاح في اللغة والعلوم»، دار العلم للملايين، بيروت، 1971، ص562.

(3) D.r. Heise, "Causal Analysis", public Finance, vol. 30, 1975, p. 25.

(4) Gray Koop, "Analysis of Economics Data", John Wiley and Sons, New York, 2000, P. 175.

(5) N.D. Gujarati, op. cit, pp.620.

$$Y_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j Y_{t-j} + \mu_{1,t} \text{----- (1)}$$

$$X_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-j} + \mu_{2,t} \text{----- (2)}$$

حيث ان:  $\mu_{1,t}, \mu_{2,t}$  تمثل حدود الخطأ غير المترابطة والتي تتصف بـ (white Noise).  
 المعاملات التي تصف الآثار لـ  $(n, m)$  من القيم الجارية والسابقة للمتغيرين  $(Y_t, X_t)$  على المتغير  $(Y_t)$  في المعادلة (١).

المعاملات التي تصف الآثار لـ  $(n, m)$  من القيم الجارية والسابقة لكل من  $(X_t, Y_t)$  على المتغير  $(X_t)$  في المعادلة (٢).

ويتم اتخاذ القرار الإحصائي بقبول أو رفض فرضية العدم عن طريق إجراء اختبار  $(F)$  المعياري، الذي يحسب على وفق الصيغة الآتية<sup>(١)</sup>:

$$F = \frac{RSS_R - RSS_{UR} / M}{RSS_{UR} / N - K} \text{----- (3)}$$

إذ إن:

$RSS_R$ : مجموع مربعات الانحدار للنموذج المقيد،  $RSS_{UR}$ : مجموع مربعات الانحدار للنموذج غير المقيد

$M$ : عدد التباطؤات (التخلف) المثلى للمتغير المستقل،  $N$ : حجم العينة و  $K$ : عدد المعلمات المقدرة.

ومن اجل اتخاذ القرار الاحصائي بوجود العلاقة السببية بين المتغيرات نختبر فرضية العدم للمعادلة (1)  $H_0: \alpha_i = 0$ ، كما يتم اختبار فرضية العدم في المعادلة الثانية  $H_0: \delta = 0$ ، ثم نقارن القيمة المحسوبة لـ  $(F)$  مع مثلثها الجدولية وتوجد اربعة احتمالات لاتجاه السببية وهي<sup>(2)</sup>:

(1) Ibid.p. 621.

(2) Johanson, Jack and John Dinardo, "Econometric Methods",4th Edition. Mc. Graw Hill, Singapore, 1997, P.255.

- أ- إذا كانت قيمة ( $F$ ) المحتسبة اقل من القيمة الجدولية نقبل بفرضية العدم في كلتا المعادلتين مما يدل على استقلالية المتغيرات وعدم وجود علاقة سببية بينهما.
- ب- عند رفض فرضية العدم للمعادلة الاولى وقبولها للفرضية الثانية، فهذا يدل على وجود علاقة سببية باتجاه واحد  $(Y_t \leftarrow X_t)$ .
- ت - عند قبول فرضية العدم للمعادلة الاولى ورفضها للمعادلة الثانية فيدل على وجود سببية باتجاه واحد  $(X_t \leftarrow Y_t)$ .
- ث- اما عند رفض فرضية العدم لكلا المعادلتين فيدل على وجود علاقة تبادلية  $(X \longleftrightarrow Y)$ .

## الفصل الرابع

### تحليل المتغيرات الاقتصادية الكلية في إيران ونيجيريا

#### أولاً: مؤشرات النمو الاقتصادي

تعددت تعريفات النمو واتفقت من حيث المبدأ مع رأي (Paterson Wallis) بأن جوهر النمو الاقتصادي لا بد أن يتركز على قدرة الاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات بشرط أن تكون هذه القدرة مصحوبة بالزيادة المستمرة للنتاج<sup>(1)</sup>، وغالباً ما نستعمل مقياسان الأول يتمثل بنمو الناتج المحلي الإجمالي الذي يوضح معدل الزيادة في الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي من السلع والخدمات في اقتصاد دولة ما خلال مدة محددة<sup>(2)</sup>، فتزايد الناتج المحلي الحقيقي يعني نمو الاقتصاد ويشير تناقص الناتج المحلي إلى تراجع الاقتصاد والنمو بمعدل سالب، أما المقياس الثاني فيتمثل بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Per-Capita Income)، ويُعدّ مقياساً أفضل لكونه يعبر عن المستوى المعيشي للسكان، وتسويغ ذلك أنه إذا اتخذت مجرد الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي معياراً للنمو الاقتصادي فقد يزداد الناتج المحلي الإجمالي من دون أن يرتفع متوسط نصيب الفرد منه في حالة تجاوز معدل الزيادة في السكان لمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أو بقاء معدل دخل الفرد ثابتاً عندما يتساوى معدل الزيادة في السكان مع معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي<sup>(3)</sup>، وتم اختيار هذين البلدين وفق اعتبارات علمية تتمثل بكون البلدين من ضمن البلدان النامية متشابهة الخصائص مع الاقتصاد العراقي ومررت بالظروف التي مر بها العراق نفسها، فضلاً عن امكانية الاستفادة من تجارب هذه البلدان في تجاوز المشاكل النقدية التي حصلت نتيجة

(1) باترسون والاس، «الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي»، الجزء الثاني، ترجمة صلاح الدباغ، 1968، ص316.

(2) Robert J.Gordan, "Macroeconomics", Little Brown and Company, 1987, pp. 554 - 556.

(3) Nicolas. Stem, "Determinat of Growth", Economic Journal, Vol.(5), No.3,1991, pp.122-123.

تمويل العجز الحاصل في موازينها العامة، وسيتم تحليل هذين المؤشرين لبلدان العينة وكالاتي:

### 1- الناتج المحلي الاجمالي (Gross Domestic Product)

قبل البدء بتحليل الناتج المحلي الاجمالي في بلدان العينة ينبغي ان نذكر نبذة تعريفية لكل دولة وكما يأتي:

#### أ- الجمهورية الاسلامية الايرانية

إيران هي دولة تقع في غرب اسيا وتعني اسم (إيران) بالفارسية ارض الاريين وقد استعمل هذا الاسم منذ عهد الساسانيين في العصور القديمة، وكما يعرف ببلاد فارس، وايران هي البلد الثامن عشر في العالم من حيث المساحة إذ يبلغ حوالي (1648195 كم2) ويتجاوز عدد سكانها (75) مليون نسمة حالياً، وهي بلد مميز بسبب أهمية موقعها الجيوسياسي إذ يعد نقطة التقاء ثلاثة مجالات آسيوية (غرب آسيا ووسطها وجنوبها)، يحدها من الشمال أرمينيا وأذربيجان وتركمانستان، وتطل إيران على بحر قزوين وهو بحر داخلي تحده كازاخستان وروسيا، ويحدها من الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان، ومن الغرب العراق ومن الشمال الغربي تركيا، طهران هي العاصمة، وأكبر مدينة في البلاد والوسط السياسي والثقافي والتجاري والصناعي وتحتل إيران مركزاً مهماً في امن الطاقة الدولية والاقتصاد العالمي بسبب احتياطياتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، النظام السياسي في إيران استناداً إلى دستور عام 1979 يضم العديد من الهيئات المترابطة بشكل معقد اعلى سلطة في الدولة هو المرشد الاعلى والاسلام الدين الرسمي والعملية المحلية هو الريال والفارسية اللغة الرسمية.

#### ب- جمهورية نيجيريا الاتحادية

نيجيريا هي احدى دول غرب افريقيا المطلة على المحيط الاطلسي، وهي جمهورية اتحادية فيدرالية تتألف من 36 ولاية تشكل مجموعها دولة نيجيريا، عاصمة نيجيريا هي ابوجا منذ عام 1991 بعد ان كانت لاغوس سابقاً، استعمرت من قبل بريطانيا منذ العام 1861م حتى حققت نيجيريا الاستقلال عام 1960، وقد مرت بحرب اهلية بعد عدة سنوات تناوبت عليها حكومات متعددة منها عسكرية ودكتاتورية إلى اجراء الانتخابات عام 2011

التي يعتقد بانها اكثر ديمقراطية<sup>(1)</sup>، ومن ناحية المعتقد الديني ينقسم تقريباً بين المسيحيين الذين يعيشون معظمهم في الاجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد وبين المسلمين الذين يتركز معظمهم في المناطق الشمالية والجنوبية الغربية، تؤدي احتياطات النفط دوراً رئيسياً في الاقتصاد النيجيري، وتعد اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية فضلاً عن بعض اللغات المحلية اما العملة المحلية فهي النaira.

ويمكن بيان تطور الناتج المحلي الاجمالي في كل من إيران ونيجيريا من بيانات الجدول (1)، إذ نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي في إيران سجل معدلات نمو سالبة في اغلب السنوات خلال المدة (1980 - 1988) كنتيجة طبيعية كونها المدة التي حدثت فيها حرب الخليج الاولى<sup>(2)</sup>، والتي تزامنت بدايتها مع انخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية، إذ انخفض الناتج من (843207.6) مليار ريال عام 1982 إلى (745357.4) مليار ريال في نهاية الحرب عام 1988، وبعد انتهاء الحرب وأثناء المدة (1989-1997) أخذ الناتج المحلي الاجمالي بالتزايد على أثر ارتفاع أسعار النفط، إذ ارتفع من (789133.0) مليار ريال وبمعدل نمو سنوي بلغ (5.9%) عام 1989 إلى (1010601.4) مليار ريال عام 1991 وبمعدل نمو سنوي بلغ (12.3%)، إلا ان أسعار النفط عاودت الانخفاض عام 1993 مما انعكس على معدلات نمو الناتج أثناء المدة (1993-1997).

اما أثناء المدة (1997-2005) فقد تم اعتماد خطة للتنمية تستهدف تخفيف الاعتماد على النفط ومحاولة لانعاش الاقتصاد، وفي عام 1999 شهد الاقتصاد الإيراني تحسناً تدريجياً على أثر ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية، فقد ارتفع الناتج المحلي من (1186177.4) مليار ريال عام 1999 إلى (1668186.1) مليار ريال عام 2005، اما خلال المدة (2006-2013) فقد شهد النمو الاقتصادي معدلات متذبذبة، فقد بلغ الناتج (2157934.1) مليار ريال

(1) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- شيماء محي الدين محمود، «تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا»، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014، ص ص 190 - 200.

(2) حدثت هذه الحرب مع العراق، اذ بدأت في 22 سبتمبر من العام 1980 على إثر مناورات عسكرية من الطرفين على إثر الغاء اتفاقية الجزائر، واستمرت هذه الحرب ثمان سنوات انتهت في الثامن من اب من العام 1988 اذ وافقت إيران على وقف اطلاق النار وفق القرار 598 لمجلس الامن والذي تضمن ايضا الانسحاب الى الحدود الدولية وتبادل الاسرى وعقد مفاوضات السلام فضلاً عن اعادة الاعمار بمساعدة دولية.

وبمعدل نمو (4.3%) عام 2011، بعدها تناقص الناتج المحلي بفعل العقوبات الدولية وازدياد ضغط الدول الكبرى على إيران بسبب برنامجها النووي وقد بلغ الناتج (2011554.0) مليار ريال عام 2012 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (6.8%) وكذلك الحال في عام 2013 فقد أستمّر الناتج بالانخفاض محقق معدل نمو بلغ (-1.9%) عام 2013، في حين سجل معدلات نمو موجبة خلال الاعوام 2014 و2015، إذ بلغ الناتج (2035438.5) و(2131554.4) مليار ريال على التوالي، اما معدل النمو المركب<sup>(1)</sup> فقد بلغ (3.1%) خلال المدة (1980-2015)، والشكل (16) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي في إيران أثناء مدة الدراسة.

الجدول (1): الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه في إيران ونيجيريا للمدة (1980 - 2015) بالأسعار الثابتة لعام 2005

نيجيريا: مليار نايرا			إيران: مليار ريال			الدول
معدل النمو الحقيقي %	نسبة التغير %	الناتج المحلي الاجمالي	معدل النمو الحقيقي %	نسبة التغير %	الناتج المحلي الاجمالي	السنوات
4.2	-	50.27	-21.5	-	722812.7	1980
-13.1	-5.2	47.62	-5.6	-5.0	686901.7	1981
-1	3.04	49.07	23.1	22.8	843207.6	1982
-5	8.2	53.11	11	9.7	925030.8	1983
-2	12.2	59.62	-7.1	-7.6	855035.5	1984
8.2	13.9	67.91	1.8	1.8	870351.4	1985
-8.8	1.8	69.15	-9.7	-9.8	785295.0	1986
-10.7	52.1	105.22	0.1	0.2	786922.3	1987
7.5	32.1	139.09	-6	-5.3	745357.4	1988
6.4	55.8	216.8	6.1	5.9	789133.0	1989
12.7	23.4	267.55	13.5	14.0	899964.7	1990
-0.6	16.6	312.14	12.7	12.3	1010601.4	1991
0.4	70.4	532.16	3	3.1	1041570.0	1992
2	28.5	683.87	1.4	1.4	1055689.7	1993

(1) تم احتسابها وفق الصيغة الآتية:

$$R = \left[ \sqrt[n]{\frac{Y_n}{Y_0}} - 1 \right] \times 100$$

حيث ان:  $R$  = معدل النمو المركب.  $Y_n$  = قيمة المتغير في سنة المقارنة.  $Y_0$  = قيمة المتغير في سنة الاساس.

0.9	31.5	899.86	-1.6	-0.9	1045963.4	1994
-0.3	114.8	1933.21	2.4	2.7	1074044.2	1995
4.9	39.8	2702.72	6.3	5.4	1131945.9	1996
2.8	3.6	2801.97	1.3	0.8	1141305.3	1997
2.7	-3.3	2708.43	2	2.2	1166376.0	1998
0.5	17.9	3194.01	2	1.7	1186177.4	1999
5.3	43.4	4582.13	5.8	5.7	1253472.4	2000
4.4	3.1	4725.09	2.3	2.1	1279193.0	2001
3.7	46.2	6912.38	8	8.1	1383116.3	2002
10.3	22.7	8487.03	8.6	8.4	1499527.9	2003
23.7	34.4	11411.07	4.3	4.6	1569066.2	2004
3.4	27.7	14572.24	4.2	6.3	1668186.1	2005
8.2	27.3	18564.8	5.7	6.1	1769426.0	2006
6.8	11.2	20657.32	9.1	7.7	1906446.7	2007
6.2	17.6	24296.33	0.9	0.6	1918681.0	2008
6.9	2.05	24794.24	2.3	1.3	1942989.5	2009
7.8	37.06	33984.75	6.5	6.5	2068911.9	2010
4.8	10.07	37,409.86	3.70	4.3	2157934.1	2011
4.2	8.3	40,544.10	-6.60	-6.8	2011554.0	2012
5.3	13.1	45,876.25	-1.90	-1.9	1972852.0	2013
6.3	6.1	48,698.80	4.30	3.1	2035438.5	2014
5.5	5.9	51,587.80	2.20	4.70	2131554.4	2015
معدل النمو المركب: (21.9)			معدل النمو المركب: (3.1%)			

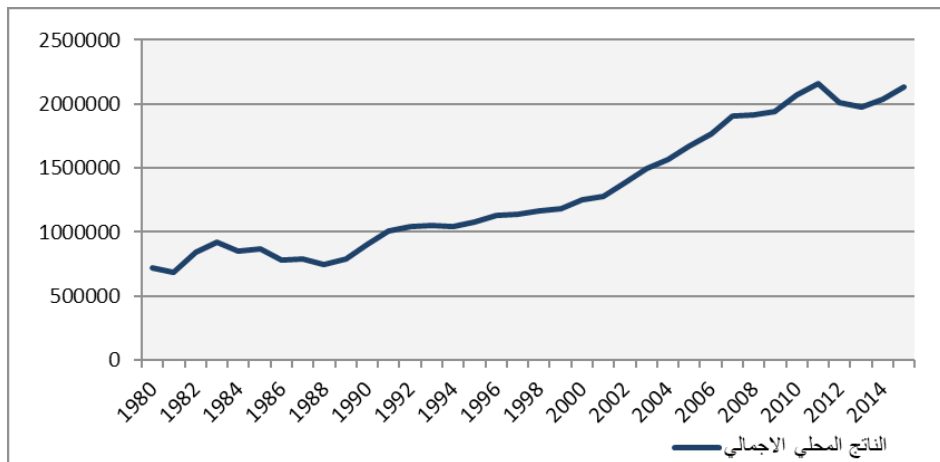
المصدر:

Central Bank Of Islamic Republic Of Iran , Data Base.

Central Bank Of Nigeria , Statistical Bulletin. Lagos.



الشكل (16): تطور الناتج المحلي الاجمالي في إيران للمدة (1980-2015) القيمة (مليار ريال)



المصدر: بيانات الجدول (1).

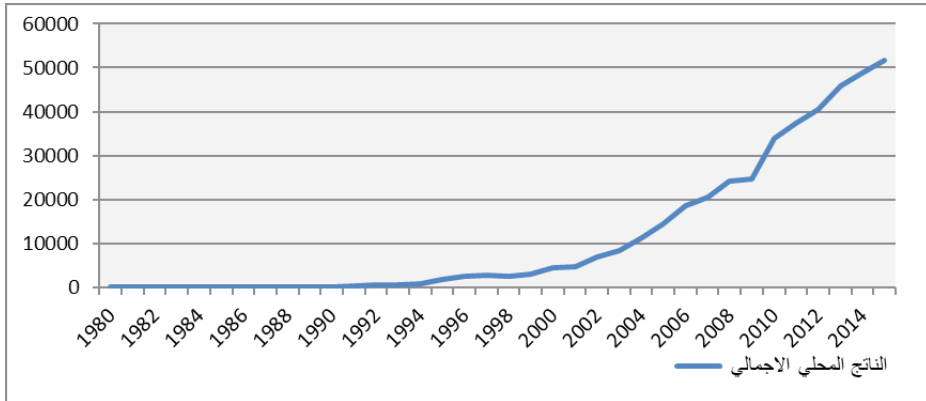
اما في نيجيريا فتشير بيانات الجدول (1) إلى ان الناتج المحلي الاجمالي حقق معدلات نمو متفاوتة أثناء مدة الدراسة، ففي المدة (1980 - 1990) حقق الناتج نسب تغير مرتفعة إذ بلغت اعلى نسبة (55.8%) في عام 1989 بمعدل نمو حقيقي بلغ (6.4%) وبلغ الناتج (216.8) مليار نايرا، وقد سجل معدلات نمو حقيقي سالبة بلغت اقصاها (13.1%) عام 1981 والسبب في ذلك قيام نيجيريا بتحديد اسعار مبيعاتها من النفط الخام بمستوى اعلى من مستوى الاسعار السائدة<sup>(1)</sup>، ويلاحظ في عام 1986 نتيجة انخفاض أسعار النفط لجات نيجيريا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قروض، وقد فرضت عليها تطبيق شروط تمثلت في تخفيض سعر العملة الوطنية وتطبيق الخصخصة فضلاً عن تحرير الاسعار واسواق المال<sup>(2)</sup>، وتخلت نيجيريا عن تطبيق سياسات الاصلاح بعد عام 1990 بعد تفاقم مشكلة المديونية وارتفاع نسب التضخم، اما في المدة (1992-2000) فقد شهد الاقتصاد النيجيري تحسناً في اداء النمو وسجلت نسب تغير الناتج المحلي الاجمالي موجبة في أغلب السنوات باستثناء عام 1998 إذ سجل (-3.3%)، في حين ارتفعت قيمة الناتج من (312.14) مليار نايرا عام

(1) لينل واخرون، «الانتعاش والازمات وسياسات التكييف الهيكلي»، ترجمة علي حيايني، هيئة الموازنة والتخطيط، الطبعة الاولى، 1999، ص 95.

(2) احمد جاسم محمد، «تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في إيران»، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2006، ص 26.

1991 إلى (4582.13) مليار نايرا عام (2000) وبمعدلات نمو حقيقي موجبة بلغت اقصاها (5.3%) عام 2000، وفي بداية الالفية الجديدة دخلت الحكومة النيجيرية ببرنامج اصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي يفسح للقطاع الخاص المجال في أداء الدور الاكبر في الاقتصاد واتباع سياسة مالية ونقدية منضبطة على وفق برامج التكييف الهيكلي<sup>(1)</sup>، وخلال المدة (2001-2015) فقد ازداد الناتج المحلي الاجمالي بشكل لافت مسجلاً نسب تغير موجبة طوال هذه المدة ومحققاً معدلات نمو حقيقي موجبة، بلغ اعلى معدل (23.7%) عام 2004 وبلغ الناتج (11411.07) مليار نايرا، والشكل البياني الآتي يوضح تطور قيمة الناتج المحلي الاجمالي خلال مدة الدراسة في نيجيريا.

الشكل (17): تطور الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا للمدة (1980-2015) القيمة (مليار نايرا)



المصدر: بيانات الجدول (1).

اما فيما يخص الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في عينة الدراسة فتشير بيانات الجدول (2) إلى هيمنة القطاعات الخدمية على بقية القطاعات في تكوين الناتج في إيران، فبالنسبة للقطاع الزراعي نجد ان هذا القطاع يعاني من مشكلتين تتمثل الاولى بشحة مصادر المياه والثانية ضالة الاستثمارات فيه<sup>(2)</sup>، الأمر الذي جعله يعتمد على الاستيرادات في تغطية الطلب على السلع الزراعية، مما شكل نسبة تتراوح بين (5.9%) وهو الحد الادنى خلال

(1) National Center For Economic Mangment And Administration Structural Adjustment Program In Nigeria Processes Out Comes, 2003, P.31.

(2) نبيل جعفر عبدالرضا، «اشباع الحاجات الاساسية في إيران»، دراسات اقتصادية، البصرة، مركز الدراسات الإيرانية، العدد الخامس، 2000، ص 19.

متوسط المدة (1980 - 1985) و(7.9%) كحد أعلى لمتوسط المدة (1996-2000)، بمعدل نمو بسيط بلغ (2.9%)، اما فيما يخص القطاع الصناعي فقد شهدت مدة الحرب (العراقية - الإيرانية) تراجعاً في نسب مساهمته في الناتج بسبب توقف اغلب المصانع عن العمل بفعل الحرب<sup>(1)</sup>، إذ نجد ان نسبة مساهمته بلغت (16.8%) كمتوسط المدة (1980-1985)، وبعد انتهاء الحرب ونتيجة تبني خطوات الاصلاح الشامل من قبل الحكومة الإيرانية، التي ركزت على تأهيل شركات القطاع العام<sup>(2)</sup>، ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي إلى (31.6%) كمتوسط للمدة (1991-1995)، وقد انخفضت نسبة مساهمته في تكوين الناتج في السنوات اللاحقة بفعل العقوبات الدولية التي فرضت عليها، إلى ان بلغت نسبته (12.4%) كمتوسط للمدة (2011-2015) وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.9%). اما بخصوص القطاع النفطي، فتتميز إيران بعد نجاح الثورة الاسلامية عام 1979 بفلسفة نظام حكم يسيطر القطاع العام فيه على الموارد الطبيعية، إذ يحظر الدستور الإيراني الملكية الاجنبية والخاصة لهذا المورد، لذا فإن الشركة الوطنية للنفط هي المسؤولة عن عمليات التنقيب والانتاج في مشاريع النفط والغاز الطبيعي مع السماح للشركات الاجنبية بمشاركة الشركات الحكومية في عمليات الاستكشاف عبر عقود إعادة الشراء (Buy Backs)، ومن بيانات الجدول (2) نلاحظ ان نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج بلغت (23.1%) كمتوسط المدة (1980-1985)، وانخفضت هذه النسبة في المدة اللاحقة بفعل انخفاض اسعار النفط بصورة عامة والنفط الإيراني بصورة خاصة نتيجة ارتفاع كلف التأمين، بعدها ظلت نسب مساهمة هذا القطاع تتراوح صعوداً ونزولاً بفعل انتعاش الاسعار تارة، وفرض العقوبات الدولية تارة اخرى<sup>(3)</sup>، إلى ان بدأ الانتعاش

(1) البنك المركزي الإيراني، التقرير الاقتصادي، العدد 269، 1993، ص 10.

(2) تعد صناعة السيارات فضلاً عن صناعة البتروكيمياويات من اهم الصناعات في إيران، اذ تعد حاضنة تاريخية لصناعة السيارات منذ تأسيس شركة إيران خودرو عام 1962 في طهران، اذ اعتمدت على الاجانب من الفرنسيين والالمان في انتاج سيارات ذات علامات تجارية مثل بيجو وستروين وغيرها من العلامات. (3) تم فرض العقوبات الدولية على إيران بسبب الخلاف على سلمية برنامجها النووي والذي بدأت ملامح هذا الخلاف عام 2002 واستمرت حتى تموز من العام 2015، وخلال هذه المدة تم فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على إيران وبخاصة في مجال الطاقة، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- تريتيا بارزي، «إيران والمجتمع الدولي»، ترجمة زينة ادريس، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، 2012، ص ص 25 - 35.

- زهير خضير عباس، «الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج النووي الإيراني»، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014، ص ص 174-182.

في اواخر عام 2013 بعد توقيع اتفاقية جنيف مع الدول الكبرى، إذ شكلت نسبة (26%) كمتوسط للمدة (2011 - 2015) وبمعدل نمو بسيط بلغ (5.1%).

الجدول (2): الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في إيران ونيجيريا للمدة (2015 - 1980) متوسط المدة %

السنوات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع النفطي	باقي القطاعات
إيران				
1980 - 1985	5.9	16.8	23.1	54.2
1986 - 1990	7.7	28.5	16.8	47
1991 - 1995	7.8	31.6	17.2	43.4
1996 - 2000	7.9	26.8	19	46.3
2001 - 2005	7.4	22	23.3	47.3
2006 - 2010	6.3	18.3	24.5	50.9
2011 - 2015	6.2	12.4	26	55.4
معدل النمو البسيط	2.8	1.9	5.1	2.6
نيجيريا (%)				
السنوات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع النفطي	باقي القطاعات
1980 - 1985	35.8	5.5	28	30.7
1986 - 1990	39.5	7.5	26	27
1991 - 1995	39	5	27.5	28.5
1996 - 2000	40.5	4.5	26	29
2001 - 2005	41.5	4.5	22.5	31.5
2006 - 2010	42	4	18.5	35.5
2011 - 2015	40	4.5	14	41.5
معدل النمو البسيط	3.3	2.9	1.3	3.8

المصدر: من احتساب الباحث بالاستناد إلى:

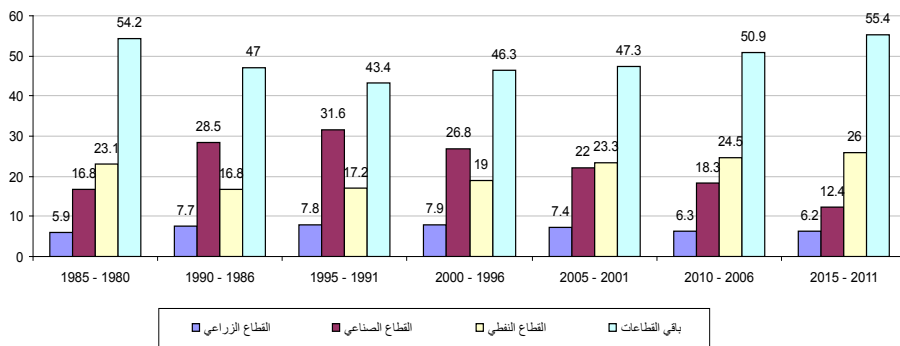
Central Bank Of Islamic Republic Of Iran , Data Base.-

Central Bank Of Nigeria , Statistical Bulletin. Lagos.-

اما بقية القطاعات فقد شكلت النسبة الاكبر في تكوين الناتج على الرغم من انخفاض

نسبها خلال المدة من (1986 - 1990) مقارنة بالمدة (1980 - 1985) إذ بلغت في المتوسط (54.2%)، في حين عاودت الارتفاع في الفترات اللاحقة بفعل السياسات المتبعة في إيران ولاسيما تبني الخطة التنموية للسنوات (2000-2004) التي ركزت على تشجيع دور القطاع الخاص ومنحه التسهيلات اللازمة لنموه، وكذلك نتيجة العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني بسبب برنامجها النووي لتقليل الاعتماد على النفط، ويلاحظ ارتفاع نسبة المساهمة في المدد اللاحقة إلى ان بلغت (55.4%) كمتوسط المدة (2011-2015) وبمعدل نمو بلغ (2.6%) خلال مدة الدراسة، والشكل البياني الآتي يوضح تطور نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج في إيران.

الشكل (18): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في إيران للمدة (1980 - 2015) (%)



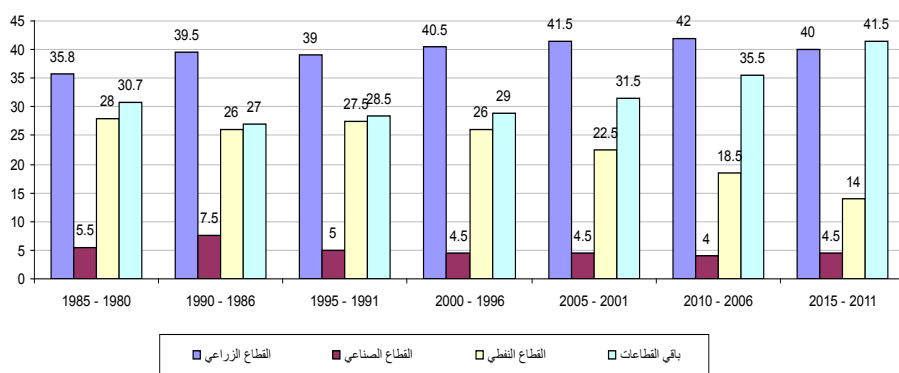
المصدر: بيانات الجدول (2)

اما في نيجيريا فتشير بيانات الجدول (2) إلى هيمنة القطاع الزراعي على بنية الناتج في اغلب سنوات الدراسة، إذ بلغ متوسط مساهمته في تكوين الناتج (35.8%) خلال المدة (1985 - 1980) وارتفع إلى (42%) في المتوسط خلال المدة (2006-2010)، فيما بلغت (40%) كمتوسط مساهمته في تكوين الناتج خلال المدة (2011-2015) في حين بلغ معدل النمو البسيط لهذا القطاع (3.3%)، اما القطاع الصناعي فلم يشكل إلا نسبة ضئيلة في مساهمته في تكوين الناتج، إذ تراوح في المتوسط بين (7.5%) خلال المدة (1986-1990) كحد اعلى وبين (4%) كحد ادنى خلال المدة (2006-2010)، فبلغ معدل النمو البسيط (2.9%).

اما فيما يخص القطاع النفطي فقد شكل نسباً متفاوتة في مساهمته في تكوين الناتج في نيجيريا، فخلال المدة (1985-1980) شكل النفط في المتوسط ما نسبته (28%) التي انخفضت في المدد اللاحقة إلى (22.5%) كمتوسط المدة (2005-2001) إلى ان وصلت إلى (14%) في المتوسط خلال المدة (2015-2011) وبمعدل نمو بلغ (1.3%).

اما بالنسبة لبقية القطاعات فلا تقل اهمية عن مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج، إذ شهدت هذه القطاعات بشكل عام تطوراً ملحوظاً، وقد ارتفعت نسبة مساهمتها من (27%) كمتوسط المدة (1990-1986) إلى (41.5%) كمتوسط المدة (2015-2011) وبمعدل نمو بسيط بلغ (3.8%)، والشكل الآتي يوضح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج في نيجيريا.

الشكل (19): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا للمدة (1980 - 2015) (%)



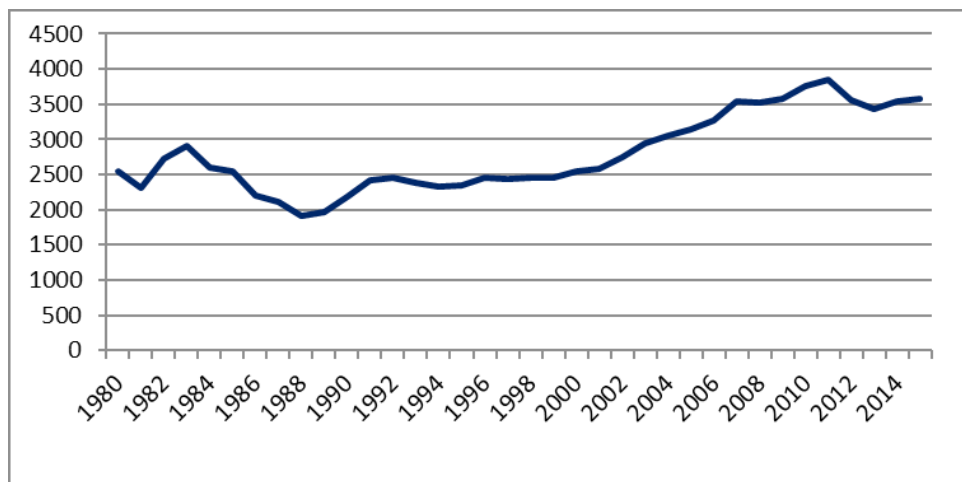
المصدر: بيانات الجدول (2).

## 2- متوسط نصيب الفرد من الناتج

تبين بيانات الجدول (3) ان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في إيران والذي شهد انخفاضاً ملحوظاً ومعدلات نمو سالبة في أغلب السنوات خلال المدة (1980-1988) إذ انخفضت من (2547) دولار لكل فرد في عام 1980 إلى (1917) دولار لكل فرد عام 1988، وقد بلغت قيمة اعلى معدل انخفاض للنمو السنوي (13.2%) عام 1986 مع اشتداد الحرب وانخفاض اسعار النفط آنذاك، ومع انتهاء سنوات الحرب شهد متوسط نصيب الفرد من الناتج تحسناً ملحوظاً إذ بلغ (2455) دولار لكل فرد عام 1992 بمعدل نمو سنوي (1.7%)، ثم

أخذ بالتذبذب بالانخفاض والارتفاع خلال السنوات اللاحقة إلى أن بلغ ذروته في عام (2011) إذ بلغ (3850) دولار لكل فرد بمعدل نمو سنوي بلغ (2.4%)، أما بعدها فقد أخذ بالانخفاض بفعل العقوبات الدولية التي فرضت على الاقتصاد الإيراني إذ بلغ أدنى قيمه له (3437) دولار لكل فرد عام 2013 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (3.1%)، في حين بلغ معدل النمو المركب (1%) سنوياً خلال المدة (1980-2015)، والشكل الآتي يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج خلال مدة الدراسة.

الشكل (20): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إيران للمدة (1980 - 2015) (دولار أمريكي)



المصدر: بيانات الجدول (2).

الجدول (3): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في إيران ونيجيريا للمدة (1980 - 2015) دولار امريكي

نيجيريا: 2005 = 100		إيران: 2005 = 100		البلد
نسبة التغير %	متوسط نصيب الفرد من الناتج	نسبة التغير %	متوسط نصيب الفرد من الناتج	السنوات
-	840	-	2547.0	1980
-15.4	710	-9.3	2310.0	1981
-3.5	685	18.3	2733.0	1982
-7.4	634	6.6	2914.0	1983
-4.5	605	-10.8	2597.0	1984
5.6	639	-0.2	2542.0	1985
-11.1	568	-13.2	2204.0	1986
-13	494	-3.9	2116.0	1987
4.6	517	-0.9	1917.0	1988
3.6	536	2.8	1971.0	1989
10	590	10.7	2182.0	1990
-3.2	571	10.5	2412.0	1991
-2.1	559	1.7	2455.0	1992
-0.3	557	-2.6	2391.0	1993
-1.6	548	-2.8	2323.0	1994
-2.7	533	1.0	2347.0	1995
2.4	546	4.6	2455.0	1996
0.1	547	-0.5	2444.0	1997
0.1	548	0.1	2448.0	1998
-2	537	0.1	2452.0	1999
2.7	552	4.1	2554.0	2000
1.8	562	0.9	2577.0	2001
1	568	6.6	2749.0	2002
7.5	611	7.3	2950.0	2003
30.4	797	3.1	3043.0	2004
0.8	804	3.0	3135.0	2005
5.3	847	4.4	3276.0	2006
4	881	7.9	3535.0	2007
3.5	912	-0.1	3528.0	2008



4.1	950	1.1	3568.0	2009
4.9	997	5.3	3758.0	2010
2.1	1018	2.4	3850.0	2011
1.4	1033	-7.7	3550.0	2012
2.6	1060	-3.1	3437.0	2013
3.5	1098	3	3541	2014
4.7	1150	1.10	3580	2015
معدل النمو المركب: (0.9%)		معدل النمو المركب: (1.0%)		

المصدر:

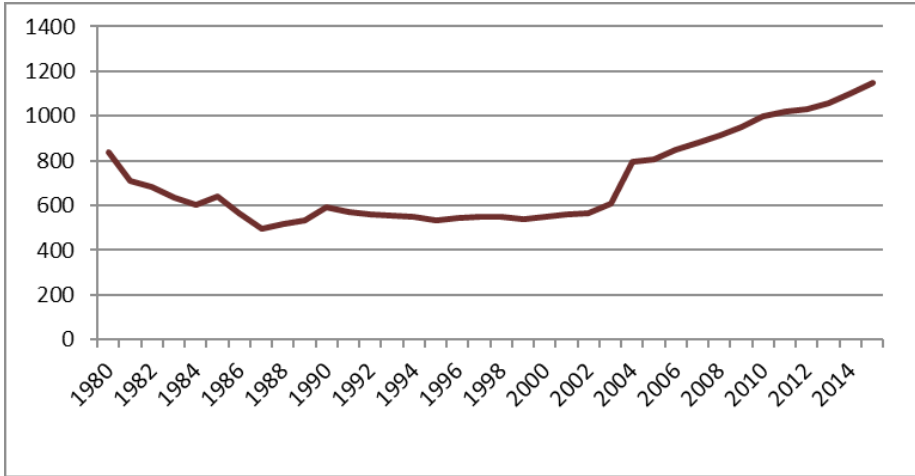
Central Bank Of Islamic Republic Of Iran , Data Base.

Central Bank Of Nigeria , Statistical Bulletin. Lagos.

اما في نيجيريا فنلاحظ من بيانات الجدول (3) ان متوسط نصيب الفرد من الناتج شهد انخفاضات متتالية في قيمته خلال مدة الدراسة، إذ انخفض من (840) دولار عام 1980 إلى (494) دولار عام 1987 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (13%) ثم اخذ بالتذبذب خلال السنوات اللاحقة وبلغ (611) دولار عام 2003 مرتفعاً إلى (997) دولار عام 2010 وبمعدل نمو سنوي بلغ (4.9%) بعدها اخذت هذه القيمة في التزايد إلى ان بلغت (1150) دولار عام 2015 بمعدل نمو سنوي بلغ (4.7%)، اما معدل النمو المركب فقد بلغ (0.9%) خلال المدة (1980-2015)، والشكل الآتي يوضح تطور متوسط نصيب الفرد من الناتج في نيجيريا.

الشكل (21): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في نيجيريا للمدة (1980 - 2015) (دولار

امريكي)



المصدر: بيانات الجدول (2).

## ثانياً: المؤشرات المالية

### 1- الإيرادات العامة

الإيرادات الكلية هي المصادر التي تستمد الدولة منها الاموال اللازمة لسد نفقاتها، هذه الموارد متعددة اهمها موارد الدولة من املاكها الخاصة والضرائب والرسوم والقروض والوسائل النقدية<sup>(1)</sup>، يبين الجدول (4) مقدار الإيرادات الكلية، وهيكلها في كل من إيران ونيجيريا، ففيما يخص إيران نلاحظ تطور مقدار الإيرادات خلال مدة الدراسة ففي المدة (1980-

(1) تطورت الإيرادات العامة بتطور الوظائف الاقتصادية للدولة، فبعد ان اقتصر عند الاقتصاديين التقليديين على توفير الموارد اللازمة من اجل تمويل الإنفاق العام، اصبحت في الفكر الاقتصادي المعاصر اداة مهمة في التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي لما لها من دور في تخصيص الموارد واعادة توزيع الدخل اضافة الى تحفيز النمو الاقتصادي، اذ صنفت الإيرادات الى عدة تصنيفات لمزيد من التفاصيل حول هذه التصنيفات، راجع:

- حسين عواضة، عبدالرؤوف قطيش، «المالية العامة»، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، 2013، ص ص 369 - 374.

- هشام محمد صفوت العمري، «اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية»، الجزء الاول والثاني، الطبعة الثانية جامعة بغداد، 1988، ص ص 63 - 66.

(1985) بلغ متوسط الإيرادات (2131) مليار ريال، ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً خلال المدة اللاحقة بفعل انخفاض أسعار النفط إذ بلغت في المتوسط (2361) مليار ريال، إذ شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته (39.2%) من إجمالي الإيرادات شكلت الإيرادات الأخرى غير النفطية (الإيرادات الضريبية والرسوم وغيرها من الإيرادات) ما نسبته (60.8%) من إجمالي الإيرادات في المدة (1986-1990)، كما يلاحظ نمو قيمة الإيرادات الكلية في المدد اللاحقة فضلاً عن تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وتنوع مصادر الدخل والإيرادات غير النفطية وبخاصة الضرائب، فقد تقلصت الإعفاءات الضريبية باستثناء بعض القطاعات وتبسيط قوانين الضرائب وتعديلها<sup>(1)</sup>، وارتفعت إجمالي الإيرادات من (14389) مليار ريال كمتوسط للمدة (1991-1995) إلى (61403) مليار ريال في المتوسط للمدة (1996-2000)، وبلغت نسبة الإيرادات النفطية منها (57.2%) في حين بلغت نسبة باقي الإيرادات (42.8%) في المتوسط للمدة نفسها، وما يميز هذه المدة إنشاء (صندوق النفط لتثبيت الاقتصاد) تحت إدارة البنك المركزي كآلية للتحكم في العائدات النفطية مهمتها تثبيت الموازنات السنوية وتمويل مشاريع القطاع الخاص والمختلط بالعملة الصعبة عن طريق البنوك الاستثمارية، أما أثناء المدة (2005-2013) تم تأسيس (الصندوق الوطني للتنمية) من أجل استعمال فوائض عائدات النفط في تمويل المشاريع الاستراتيجية وتمويل مشروعات القطاع العام فضلاً عن الاتجاه إلى تأمين الإنفاق الحكومي من العائدات الضريبية وباقي العائدات غير النفطية<sup>(2)</sup>، وبعد حدوث أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الدول الكبرى وفرض العقوبات الدولية على الاقتصاد الإيراني نلاحظ نمو الإيرادات غير النفطية، إذ عملت إيران على احتواء الآثار السلبية للعقوبات الاقتصادية عن طريق دعم الصادرات غير النفطية التي يعتمد عليها كبديل عن النفط<sup>(3)</sup>، إذ شكلت ما نسبته (62%) من متوسط إجمالي الإيرادات التي بلغت (499154) مليار ريال خلال المدة (2006 - 2010) انخفضت هذه النسبة إلى (54%) من إجمالي الإيرادات غير النفطية خلال المدة (2011-2015) التي بلغ فيها متوسط الإيرادات (1180171) مليار ريال والتي شكلت فيها الإيرادات النفطية ما نسبته (46%) من إجمالي الإيرادات.

(1) IMF, Recont Economic Development, April, 1998, P.12.

(2) IMF, country report, 2008, p.38.

(3) Central Bank of The Islamic Republic of Iran, Annual Review, 2015, p.15.

الجدول (4): هيكل الإيرادات العامة في إيران نيجيريا للمدة (1980 - 2015) متوسط المدة (%)

إيران: مليار ريال					
السنوات	الإيراد الكلي	الإيراد النفطي	نسبته من الإيراد الكلي %	الإيرادات الأخرى	نسبته من الإيراد الكلي %
1980 - 1985	2131	1340.25	63.5	790.75	36.5
1986 - 1990	2361	964.18	39.2	1396.8	60.8
1991 - 1995	14389	9646.6	61.7	4742.4	38.3
1996 - 2000	61403	34146.2	57.2	27257.1	42.8
2001 2005-	171628	102519.2	59.4	69109.1	40.6
2006 - 2010	499154	183042.1	38	316103.3	62
2011 - 2015	1180171	533305.2	46	646846.1	54
نيجيريا: مليار نايرا					
1980 - 1985	8.2	5.9	69.5	2.5	30.5
1986 - 1990	20.8	14.9	71.4	6.2	29.6
1991 - 1995	110.1	88.5	80.4	21.6	19.6
1996 - 2000	449.2	340.5	75.8	109.6	24.2
2001 2005-	1090.2	843.8	77.4	246.4	22.6
2006 - 2010	2619.2	2037.7	77.8	581.5	22.2
2011 - 2015	3683.4	2821.5	76.6	861.9	23.4

المصدر: من احتساب الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (1).

أما في نيجيريا فنلاحظ من بيانات الجدول أعلاه نمو إجمالي الإيرادات وهيمنة الإيرادات النفطية طوال مدة الدراسة، فقد ارتفعت الإيرادات من (8.2) مليار نايرا كمتوسط المدة (1980-1985) إلى (110.1) مليار نايرا كمتوسط المدة (1991-1995) فقد شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته (80.4%) من إجمالي الإيرادات خلال المدة نفسها، وقد استمرت الزيادات المتتالية في الإيرادات إلى أن بلغت (3683.4) مليار نايرا كمتوسط المدة (2011-2015) وشكلت الإيرادات النفطية نسبة (76.6%) من إجمالي الإيرادات، كما يلاحظ من بيانات الجدول السابق تذبذب الإيرادات الأخرى غير النفطية فقد بلغت أعلى نسبة لها (30.5%) من إجمالي الإيرادات خلال المدة (1980-1985)، التي انخفضت هذه النسبة إلى (19.6%) خلال المدة (1991-1995) ثم إلى (22.2%) خلال المدة (2006-2010) إذ بلغت (581.4624) مليار نايرا، أما خلال متوسط المدة (2011-2015) فقد بلغت الإيرادات غير النفطية ما قيمته (861.9156) مليار نايرا بنسبة بلغت في المتوسط (23.4%).

## 2- النفقات العامة

يظهر الإنفاق الحكومي دور الدولة في الحياة الاقتصادية فهو يعبر عن حجم التدخل الحكومي والتكفل بالأعباء العامة سواء من قبل الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية بهدف تحقيق الاهداف المتعددة للمجتمع واشباع الحاجات العامة، إذ اصبح الاداة المالية الرئيسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>(1)</sup>، ففي إيران وبعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 اتبعت سياسة تقديم الخدمات الاجتماعية إلى الطبقات المحرومة في المجتمع الإيراني<sup>(2)</sup>، ولمتابعة التطورات الحاصلة في الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري في كل من إيران ونيجيريا يلاحظ من بيانات الجدول (5) ان الإنفاق الجاري يمثل النسبة الأكبر من اجمالي الإنفاق العام في إيران وشكل ما نسبته (72.5%) خلال المدة (1980-1985) من اجمالي الإنفاق الذي بلغ في المتوسط (2976.3) مليار ريال في حين شكل الإنفاق الاستثماري (27.5%) من اجمالي الإنفاق العام، اما خلال المدة (1990-1985) فقد ارتفعت نسبة الإنفاق الجاري من اجمالي الإنفاق العام نتيجة لمتطلبات الإنفاق العسكري<sup>(3)</sup>، فشكلت ما نسبته في المتوسط (78.5%) من اجمالي الإنفاق البالغ (3806) مليار ريال، وبعد انتهاء الحرب ارتفعت نسبة الإنفاق الاستثماري إلى (30.8%) في المتوسط من اجمالي الإنفاق العام البالغ (15008.7) مليار ريال خلال المدة (1995-1991) وهي النسبة الاعلى خلال مدة الدراسة، واستمرت هيمنة الإنفاق الجاري بالنمو إلى ان وصلت إلى (80.5%) كمتوسط المدة (2015-2011) من اجمالي الإنفاق البالغة (1246363.2) مليار ريال، إذ بلغت نسبة الإنفاق الاستثماري (19.5%) من اجمالي الإنفاق، اما بالنظر إلى نسب متوسط الإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي فقد بلغت اعلى نسبة خلال المدة (1985-1980) وقد بلغت (37.1%) اما اقل نسبة فقد بلغت (22.3%) كمتوسط المدة (1995-1991) إذ يتبين من هذه النسب والفروقات بينهما ان هنالك علاقة موجبة بين متوسط الإنفاق ومعدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج (الموضح سابقاً) وعليه صحة الفرض القائل بوجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهو ما يدعى بقانون (فاكتر)<sup>(4)</sup>.

(1) وليد عبد الحميد عايب، «الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي»، مصدر سابق، ص 100.

(2) ابراهيم رزاق، «تعريف بالاقتصاد الإيراني»، دار ني للنشر، طهران، 2002، ص 74.

(3) المصدر السابق نفسه.

(4) يعد الاقتصادي الألماني ادولف فاكتر من اوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط

الجدول (5): هيكل الإنفاق العام في إيران ونيجيريا للمدة (1980 - 2015) متوسط المدة (%)

إيران: مليار ريال						البلد
نسبة الإنفاق الكلي من الناتج %	نسبته من الإنفاق العام %	الإنفاق الاستثماري	نسبته من الإنفاق العام %	الإنفاق الجاري	الإنفاق الحكومي	السنوات
37.1	27.5	804.6	72.5	2099.8	2976.3	1980 - 1985
24.7	21.5	797.7	78.5	2929.8	3806	1986 - 1990
22.3	30.8	4709.1	69.2	1230.5	15008.7	1991 - 1995
26.2	29.5	19002.8	70.5	4644.3	654477.5	1996 - 2000
23.6	24.5	49536.3	75.5	148254.9	197867	2001 - 2005
25.5	26	166430.6	74	468892.8	635397.3	2006 - 2010
29.9	19.5	233682.6	80.5	1012599.9	1246363.2	2011 - 2015
نيجيريا: مليار نايرا						البلد
10.1	50.5	5.5	49.5	5.7	11.2	1980 - 1985
12.5	37.7	12.5	62.3	20.9	33.5	1986 - 1990
12	41.4	62.9	58.6	89.1	152.1	1991 - 1995
10	53	305.8	47	274.5	557.2	1996 - 2000
12.9	31	374.5	69	903.4	1302.1	2001 - 2005
11.5	33.5	861.8	66.5	2046.8	3055.5	2006 - 2010
6	27	951.6	73	3406.4	4687.8	2011 - 2015

المصدر: من احتساب الباحث استناداً إلى بيانات الملحق (2).

اما فيما يخص نيجيريا فنجد من بيانات الجدول في اعلاه نجد تطوراً لقيمة الإنفاق العام خلال مدة الدراسة إذ ازدادت من (11.18) مليار نايرا كمتوسط للمدة (1980-1985) إلى (557.15) مليار نايرا كمتوسط المدة (1996-2000)، ثم استمرت بالتزايد إلى

الاقتصادي اذ قدم عام 1883 م ما سمي بقانون تزايد نشاط الدولة اذ حاول ايجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي واستنتج العلاقة التبعية بين النمو الاقتصادي ومو النشاط الحكومي اذ ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي ان معدل نمو نصيب الفرد من السلع العامة أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج لأسباب يرى فاكر بانها تتعلق بالتصنيع والتحديث وعامل التطور الاقتصادي ولتكنولوجي، لمزيد من التفاصيل، راجع: - علي احمد خليل، سليمان الوزني، «المالية العامة والاصلاح المالي»، دار زهران للنشر، عمان، الاردن، 2002، ص122.

- وليد عبدالحميد عايب، «الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي»، مصدر سابق، ص56.

ان بلغت في المتوسط (4687.8) مليار نايرا خلال المدة (2011-2015)، ومن تفحص الجدول السابق نلاحظ الإنفاق الجاري شكل النسبة الاكبر من اجمالي الإنفاق العام أغلب مدد الدراسة باستثناء المديتين (1985-1980) و(1996-2000) إذ شكل الإنفاق الاستثماري النسبة الاكبر إذ بلغ (50.5%) و(53%) على التوالي، وبالنظر إلى نسب الإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي نلاحظ ان متوسطات هذه النسب تراوحت بين (6%) خلال المدة (2011-2015) كحد ادنى وبين (12.9%) كحد اعلى خلال المدة (2006-2010)، وبالنظر إلى الفروق في هذه النسب وبين معدلات نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج في نيجيريا يتبين ضعف العلاقة بين الإنفاق ونمو متوسط نصيب الفرد ممثلاً للنمو الاقتصادي.

### 3- صافي الموازنة العامة

يُشير العجز إلى توسع الموقف المالي للحكومة وزيادة الإنفاق بينما يشير فائض الموازنة العامة إلى انكماش الموقف المالي وتخفيض الإنفاق، اما صافي الموازنة<sup>(1)</sup> كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فيعد مؤشراً للتغير الحاصل في أثر القطاع الحكومي على الاقتصاد، ومن تفحص بيانات الجدول (6) نلاحظ ان الموازنة العامة في إيران سجلت عجزاً في اغلب سنوات الدراسة، فخلال المدة (1980-1988) ونتيجة لزيادة الإنفاق الحكومي في اثناء الحرب ارتفع العجز في الموازنة من (972.5) مليار ريال عام 1981 إلى (1496.1) مليار ريال في نهاية الحرب، إذ يشكل هذا العجز ما نسبته (17.3%) عام 1981 و(9.6%) عام 1988، اما خلال المدة (1990 - 1994) فسجلت الموازنة عجزاً متذبذباً بلغ ادناه (418.6) مليار ريال عام 1991 بنسبة (1.5%) من الناتج المحلي الاجمالي، بعدها سجل فائضاً في الموازنة خلال المدة (1995-1997) بفعل اتباع سياسة تقليل الدعم التي تم تطبيقها، والتي شملت المشتقات النفطية، إذ بلغ أقصى فائض (338.8) مليار ريال عام 1997، بعدها نظمت الموازنات بعجز نتيجة لازدياد معدلات الإنفاق العام مما يشير إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوسع حجم القطاع العام، وقد بلغ العجز (166797.6) مليار ريال عام 2010 مع اشتداد العقوبات الاقتصادية على إيران، ومنذ العام 2010 شرعت

(1) يقاس المفهوم التقليدي لصافي الموازنة العامة وفقاً للأساس النقدي (الفرق بين اجمالي التدفقات النقدية للإنفاق الحكومي واليرادات المالية) او الاساس التراكمي أي على اساس ما هو مستحق ولم يسوّ بعد أي بغض النظر عما إذا كانت تتضمن مدفوعات نقدية ام لا.

الحكومة الإيرانية بتنفيذ جملة من الإصلاحات في الموازنة العامة شملت اصلاح نظام الدعم غير المباشر الخاص بالسلع الاساسية كالمشتقات النفطية والمياه والكهرباء والخبز، وحل محله برنامج تحويلات نقدية مباشرة<sup>(1)</sup>، مما انعكس على صافي الموازنة العامة إذ تراجع العجز إلى (128315) مليار ريال عام 2015 إذ شكل بنسبة (2.6%) من الناتج المحلي الاجمالي.

اما في نيجيريا فيلاحظ من بيانات الجدول (6) ان الموازنة العامة سجلت عجزاً منظماً في اغلب سنوات الدراسة ما عدا السنوات (1980، 1995، 1996) إذ سجلت فائضاً في الموازنة بلغ اقصاه (32.05) مليار نايرا عام 1996 بنسبة (0.8%) من اجمالي الناتج، في حين بلغ أقصى عجز عام 2011 إذ بلغ (1158.52) مليار نايرا بنسبة (1.8%) من اجمالي الناتج.

يظهر من بيانات عجز الموازنة طبيعة الاقتصاد النيجيري والمشاكل الهيكلية التي يعاني منها وبخاصة تضخم الإنفاق الاستهلاكي غير المنتج، والذي أثر بدوره على الموازنة العامة التي نظمت بعجز في أغلب سنوات الدراسة، والملاحظ ان سياسات الاصلاح التي انتهجت في نيجيريا لم تعالج العجز الهيكلية الناجم عن المشاكل السياسية وحالات الفساد الاداري والمالي المنتشرة في الاقتصاد النيجيري<sup>(2)</sup>، وفي المدة (2003-2007) تم تنفيذ برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي ومحاربة الفساد والاهتمام بإجراء الاصلاح المالي والمؤسسي وكان التحدي الاساس هو تقليل التقلبات بفك الارتباط بين الإنفاق العام وايراد النفط، ونجحت نيجيريا في ذلك عام 2004 بتبني قاعدة مالية مبنية على سعر النفط، وكان الهدف منها تقييد الإنفاق بتحويل ايرادات النفط إلى الميزانية طبقاً لسعر مرجعي، ينبغي الاشارة هنا إلى الاقتصاد النيجيري يعاني من عبء الدين الخارجي الذي بلغ عام 1983 ما قيمته 12 مليار دولار امريكي لم تستطع سدادها، والذي تزامن مع انخفاض اسعار النفط الأمر الذي جعلها توافق

(1) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القوى الاقتصادية في المجتمع الإيراني، القاهرة، 2015، ص 7.

(2) تعاني نيجيريا من تفشي الفساد المالي والاداري والتي ادت الى استنزاف الموارد المالية، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- هيفاء احمد محمد، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا»، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 46، 2010، ص 104 - 106.

- شيما محي الدين محمود، «تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا.....»، مصدر سابق، ص 312.



على اتباع برنامج اصلاح يشرف عليه الدائنون ولاسيما صندوق النقد الدولي<sup>(1)</sup>، مع الاشارة إلى ان القروض الخارجية في نيجيريا كانت مضمونة بالنفط.

الجدول (6): صافي الموازنة العامة في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)

نيجيريا: مليار نايرا				إيران: مليار ريال				البلد
النسبة من الناتج %	صافي الموازنة	الإنفاق الكلي	الإيراد الكلي	النسبة من الناتج %	صافي الموازنة	الإنفاق الكلي	الإيراد الكلي	السنوات
4.9	4.94	6.813	11.75	-9.4	-528.3	2227.9	1699.6	1980
-4.1	-3.9	11.41	7.51	-17.3	-972.5	2298.4	1325.9	1981
-6	-6.1	11.92	5.82	-13.8	-937	2707.1	1770.1	1982
-3	-3.36	9.64	6.27	-7.4	-665.5	3167.4	2501.9	1983
-2.2	-2.66	9.93	7.27	-8	-898.6	3672.3	2773.7	1984
-2.2	-3.04	13.04	10	-5.3	-638.8	3353.6	2714.8	1985
-6.3	-8.52	16.22	7.97	-5.2	-647	3313.2	2666.2	1986
-3	-5.89	22.02	16.13	-11.9	-1449.5	3156.8	1707.3	1987
-4.6	-12.16	27.75	15.59	-9.6	-1469.1	3640.6	2171.5	1988
-3.9	-15.13	41.03	25.89	-12.3	-2125.2	4210.6	2085.4	1989
-6.7	-22.12	60.27	38.15	-5.3	-1142.1	4316.7	3174.6	1990
-6.5	-35.76	66.58	30.83	-1.5	-418.6	6051.1	5632.5	1991
-4.5	-39.53	92.8	53.26	-2.8	-1157.3	8090.8	6933.5	1992
-5.9	-65.16	191.23	126.07	-1.5	-872.3	10756.8	9884.5	1993
-5	-70.27	160.89	90.62	-0.8	-636.2	20886.9	20250.7	1994
0.03	1	248.77	249.77	0.4	332.1	28912.4	29244.5	1995
0.8	32.05	337.22	325.14	0.2	244.5	41330.9	41575.4	1996
-0.1	-5	356.26	351.26	0.2	338.8	56783.1	57121.9	1997
-3.3	-133.39	443.563	310.174	-1.2	-3059.9	65438	62378.1	1998
-6	-285.1	947.69	662.59	-6.1	-17098.3	70724.3	53626	1999

(1) لمزيد من التفاصيل، راجع:

- نجوزي اكونجوا واخرون، «نيجيريا تجاهد لاسترداد عافيتها»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، المجلد 45، 2008، ص 42 - 44.
- رجاء جابر عباس، «الاصلاح النقدي في العراق في ضوء بعض التجارب العالمية»، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الكوفة، 2014، ص 102-103.

-1.5	-103.78	701.06	597.28	-0.2	-443.9	92759.6	92315.7	2000
-3.2	-221.05	1018.03	796.98	-0.1	-408.5	105049	104640.8	2001
-3.8	-301.4	1018.16	716.75	0.02	181.8	125298	125479.5	2002
-2	-202.72	1225.97	1023.241	-4.7	-37168.6	202325	165156.7	2003
-1.5	-172.6	1426.2	1253.6	-4.5	-44187.5	252055	207867.5	2004
-1.1	-161.41	1822.1	1660.7	-3.8	-49229.2	304229	255000.3	2005
-0.5	-101.4	1938	1836.61	-3.6	-60853.4	448523	387669.4	2006
-0.5	-117.24	2450.9	2333.66	-7.2	-147431.1	561359	413928	2007
-0.1	-47.38	3240.82	3193.44	-3.7	-96041.7	569037	472995	2008
-3.2	-810.01	3452.99	2642.98	-6.8	-209767	805742	595975.2	2009
-2	-1105.4	4194.58	3089.18	-5.2	-166797.6	791957	625159.4	2010
-1.8	-1158.52	4712.06	3553.54	-1.3	-52118.3	872187	820068.2	2011
-1.3	-975.68	4605.39	3629.61	-1.1	-52323.8	1166703	1114379.1	2012
-1.4	-1153.49	5185.32	4031.83	-1.4	-45546	1042271	996724.6	2013
-1	-978.43	4578.06	3599.63	-1.3	-52353	1415138	1362785	2014
-0.7	-756	4358.5	3602.5	-2.6	-128315	1735115	1606800	2015

المصدر:

Central Bank Of Islamic Republic Of Iran , Data Base.

Central Bank Of Nigeria , Statistical Bulletin. Lagos.

### ثالثاً: المتغيرات النقدية

يتكون القطاع المصرفي في إيران من ست وعشرون مؤسسة تنخرط في أربع فئات رئيسية الأولى بنوك حكومية عامة والثاني بنوك حكومية متخصصة والثالثة بنوك خاصة صغيرة نسبياً والرابعة بنوك كبيرة تمت خصصتها، ان عمل النظام المصرفي كان يدار من قبل الادارة المركزية، إذ أصدر البرلمان الإيراني بعد سقوط نظام الشاه قانون الخدمات المصرفية الخالية من الفوائد عام 1983، الذي أعيدت بموجبه هيكله اعمال النظام المصرفي بما يجعلها تتوافق مع الشريعة الاسلامية، إلا انه تم اجراء بعض الخطوات الاصلاحية التي تمثلت بالسماح للقطاع الخاص في الاستثمار في القطاع المصرفي، وكان ذلك عام 2000<sup>(1)</sup>.

(1) حسين الموسوي، «سياسات امريكا واسرائيل ازاء إيران»، مجلة شؤون الشرق الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 106، 2003، ص 182.

## 1- تحليل واقع عرض النقد

عند تفحص بيانات الجدول (7) والذي يوضح قيم نمو عرض النقد ومعدلاته بمعناه الضيق والواسع، يظهر انهما شهدا تطوراً خلال مدة الدراسة، ففي إيران نلاحظ ان عرض النقد الضيق قد ارتفع من (1665.8) مليار ريال عام 1980 إلى (6776.8) مليار ريال عام 1988 إذ بلغ اعلى معدل نمو أثناء هذه المدة مع بداية الحرب العراقية الايرانية نسبة (32.2%) عام 1981، اما عرض النقد الواسع فانه ارتفع من (3550) مليار ريال عام 1980 إلى (12668.2) مليار ريال عام 1988 بمعدل نمو اقصى بلغ (26.9%) عام 1981، وفي السنوات اللاحقة استمر عرض النقد بمعناه الضيق والواسع بالنمو وقد بلغ عرض النقد الضيق (56271.9) مليار ريال عام 1997 بمعدل نمو سنوي بلغ (37.3%) في حين بلغ عرض النقد الواسع (116552.6) مليار ريال بمعدل نمو سنوي بلغ (37%) لنفس السنة.

ومع بدء ازمة البرنامج النووي الايراني مع الدول الكبرى وفرض العقوبات الاقتصادية على إيران وتجميد اموال مصارفها في الخارج اخذ عرض النقد بالتزايد إذ بلغ عرض النقد الضيق (414544.9) مليار ريال عام 2007 بمعدل نمو سنوي (30.3%) وازداد إلى (1248856) مليار ريال بنهاية عام 2015 ومعدل نمو سنوي بلغ (5.9%)، اما عرض النقد الواسع فقد ارتفع من (1284199.4) مليار ريال بمعدل نمو بلغ (39.4%) عام 2007 إلى (6616289) مليار ريال عام 2015 بمعدل نمو سنوي بلغ (27.5%)، ان الزيادة المضطربة في عرض النقد انما تعود إلى ان السياسة المتبعة في إيران لتمويل العجز في الموازنة هي الاقتراض من البنك المركزي وعدم اللجوء إلى الاقتراض الخارجي إلا عند الضرورة القصوى<sup>(1)</sup>.

(1) زهراء منشاري، «سياسات الاقتصاد الكلي والمديونية الخارجية في البلدان النامية»، جامعة الزهراء، طهران، 2000، ص179.

الجدول (7): عرض النقد ومعدلات نموه في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)

نيجيريا				إيران				الدول
نسبة التغير %	عرض النقد الواسع	نسبة التغير %	عرض النقد الضيق	نسبة التغير %	عرض النقد الواسع	نسبة التغير %	عرض النقد الضيق	السنوات
-	15.9	-	7.2	-	3550	-	1665.8	1980
5.3	16.7	29.1	9.3	26.9	4508.1	32.2	2203.3	1981
11.3	18.6	16.1	10.8	16.1	5236.1	22.8	2707.5	1982
8.1	20.1	9.2	11.8	22.8	6430.7	28.6	3483.9	1983
14.4	23.0	2.5	12.1	16.8	7514.4	11.07	3869.6	1984
15.6	26.6	7.4	13.0	6.02	7966.9	17.7	4557.6	1985
4.5	27.8	3.1	13.4	12.9	9002.1	8.03	4923.6	1986
20.1	33.4	17.1	15.7	19.1	10722.6	18.02	5811	1987
37.4	45.9	40.7	22.1	18.3	12668.2	16.6	6776.8	1988
2.3	47.0	21.2	26.8	23.6	15687.6	14.4	7758.1	1989
45.7	68.5	46.2	39.2	19.5	18753.3	15.8	8987.2	1990
27.8	87.6	28.8	50.5	22.4	22969.5	24.5	11195.2	1991
47.8	129.5	49.1	75.3	24.6	28628.4	21.8	13640.8	1992
53.1	198.2	57.2	118.4	25.2	35866	19.9	16368.6	1993
34.6	266.9	43.1	169.5	34.2	48135	36.9	22412.7	1994
19.3	318.5	18.8	201.5	28.4	61844	35.7	30431.8	1995
16.3	370.5	12.8	227.4	37.5	85072.2	34.6	40967.3	1996
15.8	429.3	18.2	268.9	37	116552.6	37.3	56271.9	1997
22.4	525.7	18.5	318.9	15.2	134286.3	12.4	63303.7	1998
33.1	699.7	23.4	393.8	19.4	160401.5	18.1	74784.4	1999
48.1	1,036.5	61.7	637.1	20.1	192689.2	16	86751	2000
26.8	1,315.1	28.1	816.6	29.2	249110.7	31.8	114420.5	2001
21.6	1,599.6	15.8	946.4	28.8	320957.3	24.9	142956.7	2002
24.1	1,985.8	29.4	1,225.3	30.08	417524	27.7	182652.7	2003
14.0	2,263.9	8.6	1,330.8	26.1	526596.4	19	217356.8	2004
24.3	2,814.1	29.6	1,725.8	30.2	685867.2	16.3	252815.1	2005
43.1	4,027.7	32.1	2,280.9	34.2	921019.4	25.7	317919.4	2006
44.2	5,809.5	36.6	3,116.1	39.4	1284199.4	30.3	414544.9	2007
57.7	9,166.3	55.8	4,857.2	27.7	1640293	29.2	535707.3	2008

17.6	10,780.1	3.3	5,017.9	15.9	1901366	-1.9	525482.5	2009
6.9	11,525.3	11.0	5,571.9	23.9	2355889.1	14.5	601697	2010
15.4	13,303.3	21.5	6,771.5	25.1	2948874.2	26.09	758716.6	2011
16.3	15,483.5	9.5	7,420.1	20.1	3542551.9	18.3	897572.5	2012
1.3	15,689.0	-5.2	7,032.8	30.04	4606935.9	14.2	1025478.3	2013
20.6	18927.8	11.1	7815.5	12.8	5199477	14.69	1178598.5	2014
1.1	19142.5	15.07	8994	27.2	6616289	5.9	1248856	2015

المصدر:

Central Bank Of Islamic Republic Of Iran , Data Base.

Central Bank Of Nigeria , Statistical Bulletin. Lagos

اما في نيجيريا ونتيجة لزيادة الإيرادات من النقد الاجنبي وانعكاسه على الإنفاق العام بالزيادة والتي أدت إلى زيادة العملة في التداول ومن ثم زيادة عرض النقد<sup>(1)</sup>، وهذا ما يوضحه بيانات الجدول (7)، فنلاحظ ان عرض النقد ارتفع من (7.2) مليار نايرا عام 1980 إلى (22.1) مليار نايرا عام 1988، ثم ارتفع إلى (118.4) مليار نايرا عام 1993 إذ سجلت على معدل نمو سنوي خلالها إذ بلغ (57.2%)، اما في السنوات اللاحقة فقد تطور عرض النقد الضيق بالوتيرة السابقة نفسها فقد ارتفع من (169.5) مليار نايرا عام 1994 إلى (637.1) مليار نايرا عام 2000 إذ سجل معدل نمو سنوي بلغ (61.7%)، ويلاحظ انه خلال هذه المدة تميز النشاط المصرفي في نيجيريا بسوء التنظيم وزيادة في عدد البنوك التي استفادت من سياسة التحرير المالي التي خففت من شروط منح تراخيص انشاؤها<sup>(2)</sup>، كما نلاحظ تدني مستويات نمو عرض النقد الضيق ونسب تغيرها في السنوات اللاحقة بفعل سياسات اصلاح القطاع المصرفي التي تم اتباعها عام 2004 حيث دمجت عدد من البنوك فانخفضت من 89 إلى 24 عام<sup>(3)</sup> 2005، وسجل اعلى معدل نمو (15.07) عام 2015 إذ بلغ عرض النقد الضيق (8994) مليار نايرا، اما مقياس عرض النقد الواسع فلم يشهد معدلات النمو التي سجلها عرض النقد

(1) Fatukashi Bayo, Determinants of Inflation in Nigeria: An Empirical Analysis International Journal of Humanities and Social Science, Vol.1, No.18, 2000.

(2) Chukwuma Agu, Mergers And Acquisitions: The Nigerian Banking Consolidation Program, International Journal Of Banking And Finance, Vol.8, No.4, 2012, Pp.5.7-

(3) رجاء جابر عباس، «الاصلاح النقدي في العراق في ضوء بعض التجارب العالمية»، مصدر سابق، ص108.

الضيق إلا في سنوات محدودة، فنلاحظ من بيانات الجدول السابق ان عرض النقد الواسع ارتفع من (15.9) مليار نايرا عام 1980 إلى (45.9) مليار نايرا عام 1988 ثم إلى (198.2) مليار نايرا عام 1993 وقد سجلت اعلى معدل نمو سنوي خلالها إذ بلغ (53.1%)، التي ارتفعت هذه النسبة إلى (57.7%) عام 2008 فقد بلغ عرض النقد الواسع (9166.3) مليار نايرا، اما في السنوات اللاحقة فكانت نسب النمو في عرض النقد متدنية بالمقارنة فيما سبقها وبلغت أدنى معدل لها عام 2015 إذ بلغ (1.1%).

## 2- اداء بعض المؤشرات النقدية

### أ- معيار حجم الإفراط النقدي<sup>(1)</sup>

يعبر الإفراط النقدي عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم لقدرة الجهاز الانتاجي، إذ يمثل الإفراط النقدي صفة الاختلال وعدم التوازن بين كمية النقود المتداولة وحجم الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة وعن طريقه نتعرف على متوسط نصيب الوحدة من الناتج المحلي الحقيقي لكمية النقود، إذ ان تغير حجم المعروض النقدي مع بقاء حجم الناتج دون تغيير أو تغيره بنسبة أقل من تغير المعروض النقدي فإن ذلك يؤدي إلى الإفراط النقدي، ومن بيانات الجدول (8) نلاحظ انخفاض حجم الإفراط النقدي في إيران إذ بلغ اعلى معدل للإفراط النقدي (0.5) ريال عام 2015 بلغ أدنى معدل للإفراط النقدي عام 1980 فبلغ (0.002) ريال مما يظهر قوة السلطة النقدية للتأثير والتحكم في عرض النقد عن طريق تحديدها الحجم الامثل للنقود في مواجهة التطور الاقتصادي، اما في نيجيريا فقد تراوح معيار الإفراط النقدي بين (0.1) نايرا و(0.2) نايرا طوال مدرة الدراسة مما يظهر مسابرة نمو عرض النقد الضيق للنمو الحقيقي للاقتصاد على الرغم من المعدلات القياسية للنمو التي بلغها عرض النقد الضيق.

### ب- معيار العمق المالي<sup>(2)</sup>

يعبر هذا المعيار عن درجة نقدية الاقتصاد، إذ تشير قيمه المرتفعة إلى قدرة صانع

(1) يتم احتسابه بالصيغة الآتية: حجم الإفراط النقدي =  $\frac{M1}{RGDP}$

حيث ان: M1 عرض النقد الضيق، RGDP: الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة.

(2) يتم احتسابه بالصيغة الآتية: معيار العمق المالي =  $\frac{M2}{CGDP} \cdot 100$

حيث ان: M2 عرض النقد الواسع، CGDP: الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية.

السياسة النقدية في نقل القرار الاقتصادي والنجاح في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وفي توفير الائتمان للاقتصاد لتمويل المشاريع الانتاجية، ومن تفحص بيانات الجدول (8) نلاحظ ان قيمة هذا المعيار في إيران بلغ أعلى نسبة له خلال المدة (1980-1980) إذ بلغ (88.2%)، وان هذه النسبة ارتفعت إلى (91.3%) مع انتهاء الحرب، ومع تنامي دور القطاع العام على حساب القطاع الخاص وسيطرته على مفاصل الاقتصاد كافة، انخفضت قيمة هذا المعيار إلى (50.1%) عام 2001، ومع بدء مرحلة العقوبات الاقتصادية عاودت قيمة هذا المعيار بالارتفاع التدريجي إلى ان بلغ (85%) عام 2015.

اما في نيجيريا فلم يبلغ هذا المعيار نسباً مرتفعة مقارنة بإيران، إذ يلاحظ من بيانات الجدول (8) ان معيار العمق المالي بلغ (16.07%) عام 1980 مرتفعاً إلى (20.6%) عام 1986 ثم إلى (26.3%) عام 1990، بعدها اخذت هذه النسب بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً إلى ان بلغت (43.4%) عام 2009، إذ تدل على تحسن اداء السياسة النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية إلا انها عاودت الانخفاض إلى ان بلغت (20.02%) عام 2015 مما يدل على ضعف نقدية الاقتصاد وعدم فاعلية الاجراءات النقدية في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي في نيجيريا.

الجدول (8): اداء بعض المؤشرات النقدية في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)

نيجيريا		إيران		الدول
العمق النقدي %	حجم الافراط النقدي	العمق النقدي %	حجم الافراط النقدي	السنوات
16.07	0.1	63.7	0.002	1980
17.7	0.2	80.2	0.003	1981
18.4	0.2	77.2	0.003	1982
18.2	0.2	71.9	0.003	1983
19.7	0.2	67.6	0.004	1984
19.7	0.2	67.2	0.005	1985
20.6	0.2	72.4	0.006	1986
17.2	0.1	88.2	0.007	1987
17.4	0.2	83.3	0.009	1988
12.2	0.1	91.3	0.009	1989

26.3	0.1	87.5	0.009	1990
16.1	0.2	78.7	0.01	1991
14.7	0.1	69.3	0.01	1992
18.1	0.2	65.3	0.01	1993
19.1	0.2	56.8	0.02	1994
10.9	0.1	56.7	0.02	1995
9.1	0.1	54.1	0.03	1996
10.2	0.1	56.3	0.04	1997
13.1	0.1	54.8	0.05	1998
14.9	0.1	58	0.06	1999
15.4	0.1	52.2	0.06	2000
19.1	0.2	50.1	0.08	2001
20.5	0.1	55.4	0.1	2002
20.0	0.1	53.2	0.1	2003
19.8	0.1	54.1	0.1	2004
19.2	0.1	53.8	0.2	2005
21.6	0.1	55.6	0.2	2006
28.1	0.2	63.2	0.2	2007
37.7	0.2	63.4	0.3	2008
43.4	0.2	62.1	0.3	2009
21.2	0.2	74.1	0.3	2010
21.0	0.2	76.5	0.4	2011
21.7	0.2	76	0.4	2012
19.5	0.2	79	0.5	2013
21.2	0.2	81	0.5	2014
20.02	0.2	85	0.5	2015

المصدر: من احتساب الباحث استناداً إلى بيانات الجدول (1، 7).

### 3- تحليل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف

يلاحظ من بيانات الجدول (9) ان معدل التضخم في إيران يبرز الظروف التي مر بها الاقتصاد الإيراني، بدأت إيران تعاني من حالة التضخم منذ عام 1984 على خلفية انخفاض أسعار النفط في الاسواق العالمية فضلاً عن الحرب مع العراق، وقد أدى تراجع العائدات النفطية وانخفاض قيمة العملة إلى تراجع استيرادات المواد الخام ومن ثم تراجع الانتاج



(مسيباً انخفاضاً في العرض الكلي مقابل زيادة الطلب الكلي) مما دفع معدلات التضخم إلى الارتفاع، التي بلغت ذروتها (28.6%) عام 1988، وهذا مظهر للزيادة المفرطة في عرض النقد (الجدول 7) لتمويل عجز الموازنة الناتج من تزايد نفقات الدولة وتأمين هذا العجز بالاعتماد على الجهاز المصرفي والبنك المركزي مما أدى إلى زيادة القاعدة النقدية والسيولة والتي أدت إلى تزايد الضغوط التضخمية<sup>(1)</sup>، بعدها انخفضت معدلات التضخم إلى ادنى مستوياته عام 1990 إذ بلغ معدل التضخم السنوي (7.6%) على أثر انتهاء الحرب وارتفاع اسعار النفط، وخلال المدة 1991 إلى 2001 اخذ التضخم بالزيادة والنقصان (تبعاً لتقلبات أسعار النفط) فبلغ أعلى معدل (49.6%) عام 1995، اما في السنوات اللاحقة فأخذ هذا المعدل بالتذبذب إلى أن بلغ (39.2%) عام 2013 ليعود إلى الانخفاض مسجلاً (22%) عام 2015.

اما بالنسبة لسعر الفائدة فقد شهد تطوراً ملحوظاً خلال مدة الدراسة، فقد بلغ معدل الفائدة السنوي (8.5%) عام 1980، وفي عام 1990 اتخذ البنك المركزي الإيراني بعض الخطوات الإصلاحية في مجال السياسة النقدية أهمها تحديد اسعار فائدة مختلفة حسب المدة الزمنية للدخار<sup>(2)</sup>، وهذا ما يفسر سبب رفع سعر الفائدة إلى (9%) عام 1990 ثم إلى (14%) من عام 1995 إلى عام 2000، بعدها أخذت بالتذبذب وبنسب ضئيلة إلى ان بلغت (18%) عام 2015.

الجدول (9): التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)

الدول	إيران			نيجيريا		
	السنوات	التضخم	سعر الفائدة	سعر الصرف	التضخم	سعر الفائدة
1980	20.6	8.5	70	9.9	5.5	0.546
1981	24.2	8.5	78	20.8	5.5	0.617
1982	18.6	8.5	83	7.6	7.5	0.673
1983	19.7	8.5	86	23.2	7.5	0.724
1984	12.5	9	90	17.8	9	0.766
1985	4.3	8	207	7.4	9	0.893
1986	18.4	8.5	217	5.7	9	1.754
1987	28.5	8.5	221	11.2	12	4.016
1988	28.6	8.5	237	54.5	12	4.536

(1) فاطمة نظيفي، «هل اسباب التضخم في إيران نقدية»، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الاول، طهران، 2000، ص 87.

(2) احمد جاسم محمد، «تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في إيران»، مصدر سابق، ص 80.

7.364	16	50.4	299	8.5	22.3	1989
8.038	18.5	7.3	394	9	7.6	1990
9.909	15.5	13	511	9	17.1	1991
17.298	17.5	44.5	655	10	25.8	1992
22.065	20	57.1	890	11.5	21.2	1993
21.996	13.5	57	1221	11.5	31.4	1994
21.895	13.5	72.8	1725	14	49.6	1995
21.884	13.5	29.2	2194	14	28.9	1996
21.886	13.5	8.5	2779	14	17.3	1997
21.886	13.5	9.9	3206	14	17.8	1998
92.338	18	6.6	4172	14	20	1999
101.697	14	6.9	5731	14	14.4	2000
111.231	20	18.8	6163	13	11.2	2001
120.578	16.5	12.8	6907	13	14.3	2002
129.222	15	14	8193	13	16.4	2003
132.888	15	14.9	8613	13	14.7	2004
131.274	13	17.8	8963	13	13.4	2005
128.651	13	8.2	9170	12	11.9	2006
125.808	9.5	5.3	9281	12	17.2	2007
118.546	9.75	11.5	9428	15	25.5	2008
148.901	6	11.5	9864	14.5	13.5	2009
150.186	6.25	13.7	10254	14	10.1	2010
153.903	12	10.8	11100	17	20.6	2011
157.494	12	12.2	12260	17	27.3	2012
157.311	12	8.4	20248	17	39.2	2013
158.552	13	8	24787	18	17.2	2014
165.600	11	9	29930	18	22	2015

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد إلى:

Central Bank Of Islamic Republic Of Iran , Data Base.

Central Bank Of Nigeria , Statistical Bulletin. Lagos.

International Monetary Fund , Islamic Republic Of Iran, Country Report , Washington, D.C. , 2016.

وعند تفحص سعر صرف الدولار الأمريكي امام الريال الإيراني نلاحظ من البيانات انخفاض قيمة الريال في بداية الدراسة مقارنة بنهاية المدة، لقد تدخل البنك المركزي في تحديد سعر الصرف بين مدة واخرى، فبعد ان كان سعر الصرف الاجنبي (70) ريال/ دولار، ثم اخذ بالزيادة التدريجية في السنوات اللاحقة، وقد ارتفع سعر الصرف إلى (237) ريال/ دولار مع نهاية الحرب العراقية - الإيرانية، بعدها استمر الانخفاض في قيمة الريال مع تزايد عرض النقد ونمو الإنفاق العام لإعادة اعمار ما دمرته الحرب مما تطلب تنظيم الموازنة بعجز وضرورة تمويلها، فقد ارتفع سعر الصرف من (299) ريال/ دولار عام 1989 إلى (4172) ريال/ دولار عام 1999، وفي عام 2002 اتخذ البنك المركزي قراراً بتعويم العملة والاعتماد على آلية السوق في تحديد سعر صرف الدولار في معاملات التمويل الخارجي، وفي العام 2002 اعلن البنك المركزي تطبيق استراتيجية سعر الصرف الواحد<sup>(1)</sup>، وبعد أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الغرب ارتفع سعر الصرف إلى مستويات قياسية إلى ان بلغ (29930) ريال/ دولار عام 2015.

اما في نيجيريا فيلاحظ من البيانات ان أعلى معدل للتضخم السنوي في نيجيريا خلال المدة (1980-1990) بلغ (54.5%) عام 1988 وذلك للأسباب سابقة الذكر والمتمثلة بزيادة عرض النقد نتيجة الإنفاق الحكومي وانخفاض سعر صرف النايرا مقابل الدولار، بعدها اخذ بالتذبذب إلى أن وصل إلى مستوى قياسي اخر عام 1995 إذ بلغ (72.8%) وهذا بفعل معدلات نمو عرض النقد المرتفعة (الجدول 7). أثناء تلك المدة على الرغم من تنظيم الموازنة بفائض بفعل زيادة الإيرادات النفطية التي تجاوزت نسبة (80%) من اجمالي الإيرادات في العام 1995، بعدها اخذ معدل التضخم بالانخفاض التدريجي إلى أن وصل إلى أدنى مستوى له في العام 2007 وقد بلغ (5.3%) بفعل سياسات الاصلاح المتبعة فقد قام البنك المركزي النيجيري تشريع قانون حث على تحقيق الاستقرار النقدي إذ يكون استهداف التضخم هدف للسياسة النقدية في الاجل الطويل، كما بلغ (13.7%) في عام 2010 ثم انخفض إلى (9%) عام 2015.

ان المتتبع لإصلاحات القطاع المالي في نيجيريا يجد ان هذه الاصلاحات بدأت مع تحرير سعر الفائدة عام 1987 عن طريق تدابير رفع قيود الترخيص للبنوك وتسهيل دخول المصارف

(1) احمد جاسم محمد، «تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في إيران»، مصدر سابق، ص 76.

الاجنبية<sup>(1)</sup>، وعند تفحص بيانات الجدول (9) نرى ان سعر الفائدة أخذ بالتزايد التدريجي أثناء مدة الدراسة، فقد بدأ بمعدل (5.5%) عام 1980 مرتفعاً إلى (16%) عام 1989، بعدها اخذ سعر الفائدة بالتزايد والتناقص إلى ان بلغ ذروته عام 1993 بسبب إيقاف منح ترخيص انشاء بنوك جديدة وفرض قيود على سعر الفائدة، اما عام 1997 فقد أعيد العمل بمنح تراخيص انشاء البنوك وتحرير سعر الفائدة الذي بلغ (13.5%) بعدها أخذ بالتذبذب إلى ان بلغ (11%) عام 2015.

اما سعر الصرف فقد شهد هو الاخر زيادة في سعر صرف الدولار الامريكي مقابل النaira وكما موضح في الجدول (9)، فقبل تطبيق برامج التكيف الهيكلي عام 1986 كانت النaira تتمتع بقيمة عالية إذ بلغ (0.893) نaira/ دولار عام 1985، وبعد تطبيق برامج الاصلاح وعلى الرغم من ضخ النقد الاجنبي في سوق الصرف إلا ان قيمة النaira انخفضت بشكل كبير، فقد أرتفع سعر الصرف من (1.754) نaira/ دولار عام 1986 إلى (8.038) نaira/ دولار عام 1990، بعدها اخذ بالتزايد التدريجي حتى بلغ (21.886) نaira/ دولار عام 1998، وفي عام 2002 أدخل نظام المزايدة في سوق الصرف الاجنبي نتيجة لزيادة الطلب على العملة الاجنبية مما أثر على سعر الصرف الذي أستقر نسبياً خلال المدة 2004-2008 نتيجة ضخ كميات من النقد الاجنبي لمواجهة الطلب والسيطرة على التضخم، بعدها ونتيجة للازمة الاقتصادية العالمية عام 2008، والتي أدت إلى انخفاض الاحتياطيات الاجنبية<sup>(2)</sup>، قفز سعر الصرف إلى (148.901) نaira/ دولار عام 2009، الذي أخذ بالتزايد التدريجي في السنوات اللاحقة إلى ان بلغ (165.6) نaira/ دولار عام 2015.

(1) African Development Bank, African Union Commission and the united nation economic commission for Africa, African statistical yearbook, 2004, p.296.

(2) عرفت بأزمة الرهن العقاري والتي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت اثارها على الاقتصاد العالمي وما خلفته من انخفاض حاد في اسعار المواد الخام، وتأثرت نيجيريا بهذه الازمة نظراً للعلاقة الاستراتيجية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بسبب اعتماد الاخيرة على نسبة عالية من النفط النيجيري تبلغ (1.5) مليون برميل يومياً هذا من ناحية، ومن ناحية اخرى يتجسد النفوذ والتأثير الأمريكي على نيجيريا من خلال انتشار عملاق الشركات الأمريكية فيها وبخاصة في مجال النفط مثل شركة تكساس لافريقيا وشركة دارلنغ الدولية وشركة موبيل اويل وغيرها من الشركات، لمزيد من التفاصيل، راجع: - اياد عبدالكريم مجيد، «سياسة نيجيريا النفطية: الواقع والطموح»، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 38، 2008، ص ص 168 - 170.



## الفصل الخامس

### نتائج تحليل العلاقة بين صافي الموازنة العامة والتغير النقدي في إيران ونيجيريا

من اجل تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي في كل من إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015) وقياسها، أعتمد الباحث على المنهجية القياسية الموضحة في المبحث الاول من هذا الفصل المتمثلة بتحليل استقرارية بيانات السلسلة الزمنية بطريقتين أولاًهما دالة الارتباط الذاتي (ACF)<sup>(1)</sup> واختبار جذر الوحدة المتمثل بـ(ADF) ومن ثم اختبار التكامل المشترك بطريقة (Engle - Granger) ذي الخطوتين كون ان المعادلات المراد تقديرها تمثل علاقة بين متغيرين فقط، أي اجراء انحدار خطي بسيط، بعدها اجراء اختبار سببية (Granger) لتحديد اتجاه العلاقة السببية ان وجدت، وقد استند الباحث في تحليل العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي على بيانات سنوية للمدة (1980-2015) لكل من إيران ونيجيريا مستخدماً البرنامج الاحصائي (Eviews 7) اما المتغيرات الاقتصادية المراد تحليل العلاقة بينها هي:

NB : صافي الموازنة، M1: عرض النقد الضيق، M2: عرض النقد الواسع.

I: معدل التضخم، R: سعر الفائدة السنوي الاسمي.

#### اولاً: نتائج تحليل استقرارية متغيرات الدراسة

##### 1- إيران

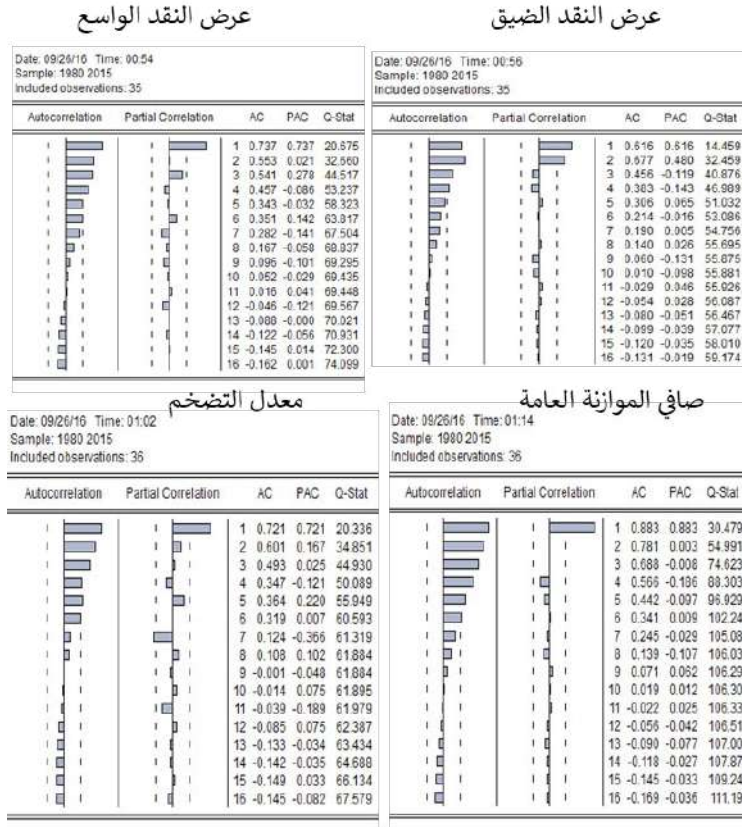
أ- دالة الارتباط الذاتي (AFC)

توضح نتائج تحليل دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات الاقتصادية موضوع البحث في إيران

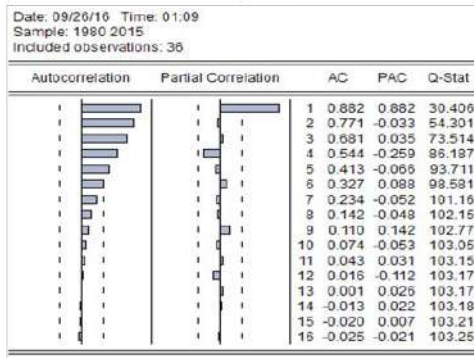
(1) يكشف هذا الاختبار ايضاً استقرار بيانات السلسلة الزمنية من خلال الشكل البياني لدالة الارتباط والتي تم توضيحها سابقاً.

عدم استقرارية هذه المتغيرات في المستوى بل انها استقرت في الفروق الاولى، والاشكال البيانية الآتية توضح ذلك.

الشكل (22): استقرارية متغيرات الدراسة في إيران



سعر الفائدة



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

## ب- اختبار جذر الوحدة

لاختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع البحث، وبعد تقدير النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية (5%) وبأجراء اختبار استقرار حد الخطأ العشوائي عند المستوى والفروق، وتوصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (10): نتائج اختبار (ADF) عند المستوى والفروق الاول للمتغيرات الاقتصادية في إيران للمدة (2015-1980)

Stationary	test-critical	t-statistic	test-critical	t-statistic	test-critical	t-statistic	المتغير
درجة الاستقرار	القيمة الحرجة	النموذج الثالث	القيمة الحرجة	النموذج الثاني	القيمة الحرجة	النموذج الاول	
level	-3.544284	-2.907464	-2.948404	1.729646-	-1.950687	-1.169057	NB
1st dif	-3.552973	-4.226245	-2.954021	-4.296414	-1.951332	-4.302059	NB
level	-3.580623	-1.272782	-2.967767	-0.279803	-1.952910	-0.848803	M1
1st dif	-3.548490	-3.911866	-2.954021	-1.603930	-1.951332	-0.958957	M1
level	-3.574244	-3.719228	-2.963972	-0.549912	-1.952473	-0.238138	M2
1st dif	-3.556875	-4.640765	-2.963972	-0.664353	-1.951000	-1.252698	M2
level	-3.444284	-3.553003	-2.948404	-2.608505	-1.950687	-1.244050	I
1st dif	-3.552973	-6.166153	-2.954021	-6.254810	-1.951332	-6.349021	I
level	-3.565775	-2.724726	-2.948404	-0.294396	-1.950687	-1.575536	R
1st dif	-3.548490	-6.655678	-2.951125	-6.667834	-1.951687	-1.883633	R

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

تشير نتائج اختبار (ADF) الواردة في الجدول (10) إلى ان المتغيرات موضوع البحث جميعها غير مستقرة (Non Stationery) في مستوياتها (Levels)، بل استقرت في فروقها الاولى (1st difference)، فبالنسبة لمتغير صافي الموازنة العامة (NB) وبعد اجراء اختبار الاستقرارية عند المستوى، ونجد ان مطلق القيم المحتسبة للنماذج الثلاثة لإحصاء (tau) والبالغة (-1.169057) للنموذج الاول و(-1.729646) للنموذج الثاني و(-2.907464) للنموذج الثالث اقل من القيم الجدولية المقابلة لها وعليه يجب قبول فرضية العدم والتي تنص على وجود جذر الوحدة للمتغير مما يتطلب اجراء اختبار الفرق الاول التي اثبت اختبارها انها مستقرة للنماذج المقدره الثلاثة، أي رفض فرضية عدم استقرار بيانات السلسلة، وقد بلغت القيم المحتسبة (-4.302059) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (-1.951332)



للمنموذج الاول فيما بلغت القيمة المحتسبة لـ (tau) (-4.296414)، وهي أكبر من مثلتها الجدولية البالغة (-2.954021)، وكذلك الحال بالنسبة للمنموذج الثالث إذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.226245) والتي فاقت القيمة الجدولية والبالغة (-3.552973).

اما ما يخص متغير عرض النقد الضيق (M1) فتشير النتائج إلى قبول فرضية العدم للنماذج المقدره، وعند تقدير النماذج عند الفرق الاول فقد دلت النتائج على خلو النموذج الثالث فقط من جذر الوحدة إذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.911866) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (-3.548490).

وعند تفحص متغير عرض النقد الواسع (M2) فتشير النتائج إلى قبول فرضية العدم وان البيانات تحوي على جذر الوحدة، في حين أثبتت النتائج خلوها من جذر الوحدة عند الفرق الاول للمنموذج الثالث أي بحد ثابت واتجاه زمني، فيما لم تظهر معنوية احصائية لبقية النماذج، إذ بلغت القيمة المحتسبة للمنموذج الاول (-1.252698) اما للمنموذج الثاني فقد بلغت (-0.664353) وهي أقل من القيم الجدولية المقابلة لها، في حين بلغت قيمة (tau) المحتسبة للمنموذج الثالث (-4.640765) وهذه القيمة أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (-3.556875) كما موضح في الجدول السابق.

وعند تقدير النماذج الخاصة بمعدل التضخم (I) واختبار استقرار البواقي لها، بينت النتائج إلى عدم استقرارية البيانات بالمستوى إذ كانت القيم المحتسبة أقل من مثلاتها الجدولية مما استدعى الانتقال إلى اخذ الفرق الاول لبيانات معدل التضخم والتي أثبت استقراره وخلوه من جذر الوحدة ومن ثم رفض فرضية العدم للنماذج الثلاثة المقدره، فبالنسبة للمنموذج الاول بلغت القيمة المحتسبة (-6.349021) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي بلغت (-1.951332)، في حين بلغت قيمة المحتسبة للـ (tau) (-6.254810) للمنموذج الثاني وهي أكبر من مثلتها الجدولية، في حين دل النموذج الثالث على خلوه من جذر الوحدة من خلال القيمة البالغة (-6.166153) وهي أكبر من القيمة الجدولية للمنموذج نفسه.

اما سعر الفائدة (R) فتشير نتائج اختبار (ADF) إلى عدم استقرار بيانات السلسلة عند اختبار المستوى، إذ دلت النتائج على تفوق القيمة الجدولية على مثلتها المحتسبة مما تطلب اجراء اختبار استقرار البواقي عند الفرق الاول وللنماذج الثلاثة التي اظهرت معنويتها في نموذجين فقط، إذ يلاحظ من الجدول (10) قبول فرضية العدم للمنموذج الاول والمتمثل

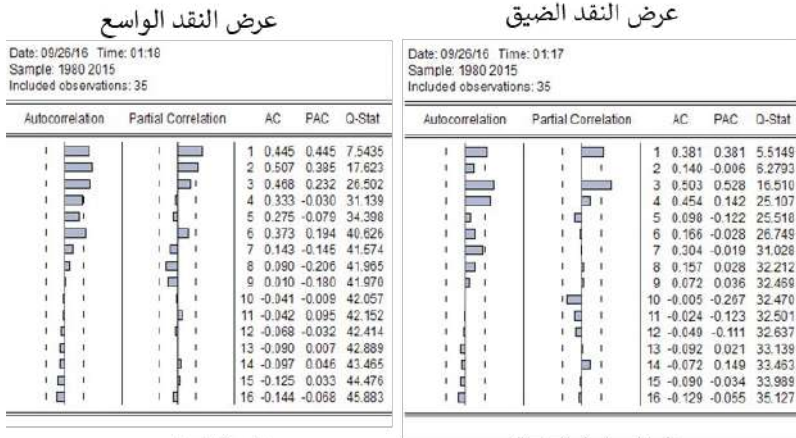
بالتقدير بدون حد ثابت ولا اتجاه زمني، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-1.883633) وهي أقل من القيمة الجدولية، التي بلغت (-1.951687) مما استوجب تقدير النموذج الثاني والمتمثل بالحد الثابت بدون اتجاه زمني، الذي أظهر معنوية احصائية إذ كانت القيمة المحتسبة والبالغة (-6.667834) أكبر من الجدولية والبالغة (-2.951125) وكذلك الحال بالنسبة للنموذج الثالث، الذي بين خلو بيانات السلسلة الخاصة بها من جذر الوحدة.

## 2- نيجيريا

### أ- دالة الارتباط الذاتي (AFC)

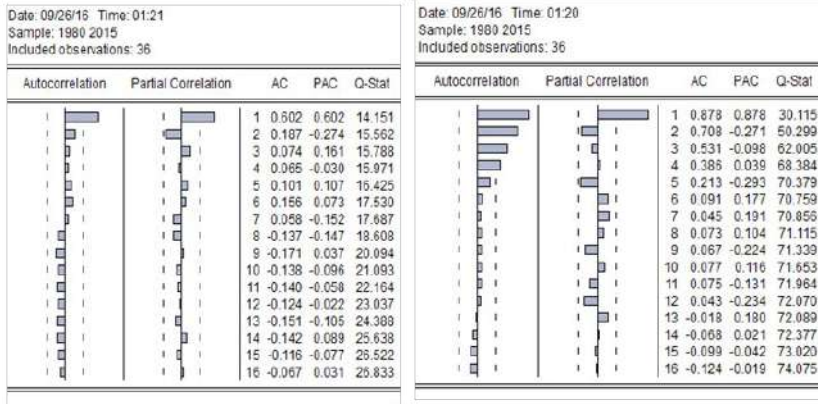
توضح النتائج الخاصة بتحليل دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات الاقتصادية موضوع البحث في نيجيريا إلى عدم استقراريتها في المستوى بل في الفروق الاولى لجميع المتغيرات موضوع البحث، والاشكال الآتية توضح ذلك.

## الشكل (23): استقرارية متغيرات الدراسة في نيجيريا

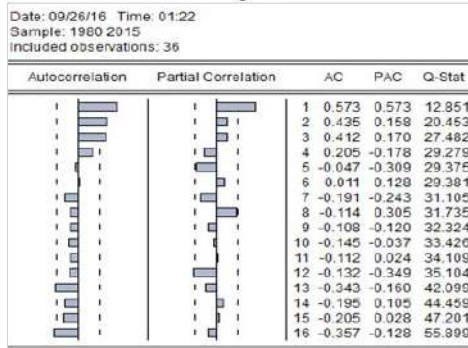


## معدل التضخم

## صافي الموازنة العامة



## سعر الفائدة



المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

## ب- اختبار جذر الوحدة

عند تقدير النماذج الثلاثة عند مستوى معنوية (5%) بأجراء اختبار الاستقرارية لها عند المستوى والفروق باستخدام اختبار (ADF) فقد توصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (11) نتائج اختبار (ADF) للمتغيرات الاقتصادية في نيجيريا للمدة (1980-2015)

Stationary	test-critical	t-statistic	test-critical	t-statistic	test-critical	t-statistic	المتغير
درجة الاستقرار	القيمة الحرجة	النموذج الثالث	القيمة الحرجة	النموذج الثاني	القيمة الحرجة	النموذج الاول	
level	-3.544284	-2.072248	-2.948404	0.998595-	-1.950687	-0.422224	NB
1st dif	-3.548490	-4.715441	-2.951125	-4.794417	-1.951000	-4.803641	NB
level	-3.557759	-0.607797	-2.957110	-0.436656	-1.951687	-0.551947	M1
1st dif	-3.552973	-4.796628	-2.981038	-2.852968	-1.954414	-3.028068	M1
level	-3.587527	-2.015966	-2.967263	-1.285069	-1.953856	-0.852913	M2
1st dif	-3.548490	-5.385018	-2.981038	-2.397352	-1.954414	-2.434558	M2
level	-3.444284	-3.052296	-2.948404	-2.834496	-1.950687	-1.811574	I
1st dif	-3.552973	-5.840581	-2.954021	-5.869369	-1.951332	-5.967769	I
Level	-3.544284	-3.051192	-2.948404	-2.122456	-1.951000	-0.422806	R
1st dif	-3.544284	-4.358793	-2.948404	-3.122456	-1.951000	-0.422806	R

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

تشير نتائج اختبار (ADF) الواردة في الجدول (11) إلى ان المتغيرات موضوع البحث جميعها غير مستقرة (Non Stationery) في المستوى (Level)، لكنها مستقرة عند الفرق الاول (1st difference) في نيجيريا.

بالنسبة إلى متغير صافي الموازنة (NB) فتشير النتائج إلى قبول فرضية العدم للنماذج المقدره إذ كانت القيم المحتسبة لـ (tau) اقل من القيم الجدولية، وعند تقدير النماذج عند الفرق الاول فقد دلت النتائج على خلوها من جذر الوحدة للنماذج الثلاثة إذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.803641)، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (-1.951000) للنموذج الاول فيما بلغت (-4.794417) وهي أكبر من مثلتها الجدولية للنموذج الثاني، وبلغت احصاء (tau) للنموذج الثالث (-4.715441) وقد بلغت القيمة الجدولية لها (-2.548490).

كما تبين النتائج الموضحة في الجدول السابق ان متغير عرض النقد الضيق (M1) وبعد اجراء اختبار الاستقرار عند المستوى، ان مطلق القيم المحتسبة للنماذج الثلاثة لإحصاء (tau) وبالغة (-0.551947) للنموذج الاول و(-0.436656) للنموذج الثاني و(-0.607797) للنموذج الثالث وهذه القيم أقل من القيم الجدولية المقابلة لها، ومن ثم قبول فرضية العدم، التي تنص على وجود جذر الوحدة للمتغير مما يتطلب اجراء اختبار الفرق الاول التي اثبتت انها مستقرة والنماذج المقدره جميعها، أي رفض فرضية عدم استقرار بيانات السلسلة.

وعند تقدير النماذج الخاصة بعرض النقد الواسع (M2) يتبين من اختبار استقرار البواقي لها إلى انها غير مستقرة في المستوى، فكانت القيم المحتسبة أقل من مثيلاتها الجدولية مما استدعى اجراء اختبار الفرق الاول والتي اثبتت استقراريته وخلوه من جذر الوحدة وبالتالي رفض فرضية العدم للنموذج المقدر الاول والثالث، فبيما يخص للنموذج الاول بلغت القيمة المحتسبة (-2.434558) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي بلغت (-1.954414)، في حين بلغت القيمة المحتسبة للـ (tau) (-5.385018) للنموذج الثالث وهي أكبر من مثيلتها الجدولية، في حين دل نموذج الحد الثابت من دون اتجاه زمني على قبول فرضية العدم.

اما معدل التضخم (I) فتشير نتائج اختبار (ADF) إلى عدم استقرار بيانات السلسلة عند اختبار المستوى، وقد دلت النتائج على تفوق القيمة الجدولية على مثيلتها المحتسبة للنماذج المقدره الثلاثة، إذ بلغت القيمة المحتسبة للنموذج الاول (-1.811574) في حين بلغت قيمة النموذج الثاني (-2.834496)، اما قيمة النموذج الثالث فقد بلغت (-3.052296).

وهذه القيم المحتسبة اقل من القيم الجدولية المقابلة لها كما هو واضح في الجدول (11) مما تطلب اجراء اختبار الاستقرار عند الفرق الاول والنماذج الثلاثة التي أظهرت معنويتها في جميع النماذج، فيلاحظ من الجدول السابق رفض فرضية العدم للنموذج الاول والمتمثل بالتقدير من دون حد ثابت ولا اتجاه زمني، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.967769)، وهي أقل من القيمة الجدولية والتي بلغت (-1.951332)، اما النموذج الثاني والمتمثل بالحد الثابت بدون اتجاه زمني أظهر معنوية احصائية إذ بلغت القيمة المحتسبة وبالغة (-5.869369)، وهي أكبر من مثيلتها الجدولية وبالغة (-2.9540231)، وكذلك الحال بالنسبة للنموذج الثالث والذي بين خلو بيانات السلسلة الخاصة بها من جذر الوحدة إذ بلغ (-5.840581)، وهي أكبر من قيمتها الجدولية.

وعند تفحص متغير سعر الفائدة (R) فتشير النتائج إلى قبول فرضية العدم، وان البيانات تحوي على جذر الوحدة عند اجراء اختبار الاستقرار عند المستوى، في حين أثبتت النتائج خلوها من جذر الوحدة عند الفرق الاول للنموذج الثاني والثالث، إذ بلغت القيمة المحتسبة للنموذج الثاني (-3.122456) اما للنموذج الثالث فقد بلغت (-4.358793) وهي أكبر من القيم الجدولية المقابلة لها، وبلغت قيمة (tau) المحتسبة للنموذج الاول (-0.422806) وهذه القيم أقل من القيمة الجدولية والبالغة (-1.951000) كما موضح في الجدول السابق.

### ثانياً: نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة (Engle – Granger)

#### 1- إيران

أظهرت النتائج الخاصة باختبار ((ADF لإيران، ان متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها، هذا يعني انها متكاملة من الدرجة الاولى (NB,M1,M2,I,R)  $I(1) \approx$  ) عندها يُمكن اجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة (Engle – Granger) ذي الخطوتين، الذي يقوم بتقدير العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، وكالاتي:

#### أ- الخطوة الاولى

تتضمن هذه المرحلة تقدير انحدار العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات موضوع البحث بطريقة (OLS) كما في المعادلات الآتية:

$$NB_t = \alpha + \beta_1 M_{1t} + \varepsilon_{1t} \text{ --- (1)}$$

$$M1_t = \alpha + \beta_1 NB_t + \varepsilon_{2t} \text{ --- (2)}$$

$$NB_t = \alpha + \beta_1 M_{2t} + \varepsilon_{3t} \text{ --- (3)}$$

$$M2_t = \alpha + \beta_1 NB_t + \varepsilon_{4t} \text{ --- (4)}$$

$$NB_t = \alpha + \beta_1 I_t + \varepsilon_{5t} \text{ --- (5)}$$

$$I_t = \alpha + \beta_1 NB_t + \varepsilon_{6t} \text{ --- (6)}$$

$$NB_t = \alpha + \beta_1 R_t + \varepsilon_{7t} \text{ --- (7)}$$

$$R_t = \alpha + \beta_1 NB_t + \varepsilon_{8t} \text{ --- (8)}$$

حيث ان:  $\varepsilon$  : حد الخطأ المراد اختبار استقراريته للمعادلات اعلاه.

وبعد تقدير المعادلات اعلاه بطريقة (OLS)، تم اختبار استقرار حد الخطأ لكل معادلة بطريقة (ADF) وطريقة (KPSS) <sup>(1)</sup> ونتائج الجدول الآتي يوضح ذلك:

(1) يمثل اختبار (Kwiatkowski - Phillips - Schmidt - shin) مكمل لاختبار ديكي فولر الموسع عند اختبار استقرار حد الخطأ لتقدير العلاقة طويلة الاجل، اذ ان فرضية العدم في هذا الاختبار تنص ان السلسلة الزمنية مستقرة على عكس اختبار ديكي فولر الموسع، لمزيد من التفاصيل حول هذا الاختبار، راجع:

- Kwiatkowski, D., P.C.B. Phillips, P. Schmidt and Y. Shin, "Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root", Journal of Econometrics, 54, 1992, pp.159178-.

الجدول (12): نتائج اختبار استقرار حدود الخطأ في إيران

اختبار (KPSS)		اختبار (ADF)		المعادلة
test-critical	t-statistic	test-critical	t-statistic	
0.463000	0.161353	-1.950687	-3.007753	1
0.463000	0.452815	-1.957110	-2.666817	2
0.463000	0.204907	-1.951000	-2.316251	3
0.463000	0.365200	-1.951687	-2.392477	4
0.463000	0.812728	-1.950687	-1.760571	5
0.463000	0.090145	-1.951000	-4.007069	6
0.463000	0.198981	-1.951332	-2.020091	7
0.463000	0.673207	-1.951687	-1.263772	8

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

تبين نتائج الجدول (12) اختبار استقرارية حدود الخطأ للمعادلات المقدره، ففيما يخص للمعادلة الاولى والثانية والتي تبين العلاقة بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق تبين النتائج استقرارية حدي الخطأ للمعادلتين على وفق الاختبارين (ADF) و (KPSS) عند مستوى المعنوية (5%)، وفي ذلك مؤشر معنوي لوجود تكامل مشترك بين المتغيرين وبالاجاهين كون ان  $I(0) \approx \varepsilon_{\tau_t}, \varepsilon_{\tau_t}$ ، كما تشير النتائج إلى خلو حدي الخطأ للمعادلتين الثالثة والرابعة من جذر الوحدة، فعند مقارنة القيمة المحتسبة لـ (tau) للمعادلة الثالثة، التي بلغت (-2.316251) مع مثيلتها الجدولية والبالغة (-1.951000) نلاحظ رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، اما عند مقارنة القيمة المحتسبة لاختبار (KPSS) والبالغة (0.204907) مع القيمة الجدولية والبالغة (0.463000) عند مستوى معنوية (5%) نلاحظ ان القيمة المحتسبة أقل من الجدولية مما يدل على قبول الفرض العدمي باستقرار حد الخطأ، وكذلك الحال بالنسبة للمعادلة الرابعة، التي تبين استقرار حد الخطأ المقدر مما يبين ان حدي الخطأ متكاملين من الدرجة نفسها وهو مؤشر معنوي لوجود تكامل مشترك بينهما.

وعند تفحص نتائج اختبار استقرار حدي الخطأ للمعادلتين الخامسة والسادسة يتبين عدم استقرار حد الخطأ في المعادلة الخامسة على وفق اختبار (ADF) و (KPSS)، وقد دلت النتائج على خلو حد الخطأ من جذر الوحدة للمعادلة السادسة أي عند اجراء انحدار عجز الموازنة كمتغير مستقل على التضخم كمتغير تابع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-4.007067)



لاختبار (ADF) في حين بلغت (0.090145) لاختبار (KPSS) ومن ثم رفض فرضية العدم في الاختبار الاول وقبوله في الاختبار الثاني مما يدل على وجود مؤشر معنوي للتكامل المشترك بينهما، كما تدل النتائج الموضحة في الجدول (12) ان حد الخطأ للمعادلة السابعة مستقر على وفق كلا الاختبارين، ففيما يخص اختبار (ADF) بلغت القيمة المحسوبة (-2.020091) وهي أكبر من مثيلتها الجدولية ومن ثم رفض الفرض العدمي بوجود جذر وحدة لحد الخطأ، اما اختبار (KPSS) فقد بلغ (0.198981) وهي اقل من مثيلتها الجدولية والبالغة (0.463000) مما يدل على قبول الفرض العدمي باستقرارية حد الخطأ ومعنوية وجود تكامل مشترك بين سعر الفائدة كمتغير مستقل وصافي الموازنة العامة كمتغير تابع، اما المعادلة الثامنة فتظهر نتائج الاختبارين وجود جذر الوحدة في حد الخطأ المقدر ومن ثم عدم تكاملها مع حد الخطأ للمعادلة السابقة بالدرجة نفسها.

#### ب- الخطوة الثانية

تتضمن هذه الخطوة التحقق من العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ، إذ تم تقدير المعادلات الآتية:

$$\Delta NB_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta M_{1t-i} + \rho_1 a_{t-1} + U_t \text{ -----(1)}$$

$$\Delta M_{1t} = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta M_{1t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \rho_2 a_{t-1} + V_t \text{ -----(2)}$$

$$\Delta NB_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta M_{2t-i} + \rho_1 a_{t-1} + U_t \text{ -----(3)}$$

$$\Delta M_{2t} = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta M_{2t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \rho_2 a_{t-1} + V_t \text{ -----(4)}$$

$$\Delta NB_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta I_{t-i} + \rho_1 a_{t-1} + U_t \text{ -----(5)}$$

$$\Delta I_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta I_{t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta DS_{t-j} + \rho_2 a_{t-1} + V_t \text{ -----(6)}$$

$$\Delta NB_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta R_{t-i} + \rho_1 a_{t-1} + U_t \text{ -----(7)}$$

$$\Delta R_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta R_{t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \rho_2 a_{t-1} + V_t \text{ -----(8)}$$

حيث ان:  $(e_{t-1})$ : حد الخطأ المقدر من الخطوة الاولى.

وبعد التقدير وبالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (EViews7) الذي يتميز بحساب قيمة (tau) مباشرة لتحديد قبول فرضية العدم أو رفضها لتحديد التكامل المشترك بين المتغيرات، والنتائج موضحة في الجدول (13).

الجدول (13): نتائج اختبار (Engle - Granger) للمتغيرات الاقتصادية في إيران للمدة (2015-1980)

المعادلة	المتغير التابع	tau - statistic	Prob 5%
1	NB	-2.959450	0.0390
2	M1	-3.954012	0.0037
3	NB	-3.497726	0.0216
4	M2	-4.365593	0.0015
5	NB	-1.760571	0.6522
6	I	-3.656483	0.0371
7	NB	-2.717476	0.2175
8	R	-1.919527	0.5752

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

ومن تفحص النتائج الواردة في الجدول اعلاه نلاحظ ان المتغيرات الاقتصادية المقدره لاختبار العلاقة طويلة الاجل اوضحت صحة نظرية التكامل المشترك بين المتغيرات في كل المعادلات ما عدا المعادلتين السابعة والثامنة، أي علاقة صافي الموازنة العامة مع سعر الفائدة في إيران، فعند تقدير واختبار العلاقة طويلة الاجل بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق نجد ان القيمة المحتسبة لـ (tau) معنوية في الاتجاهين عند المستوى (5%) إذ بلغت (-2.959450) للمعادلة الاولى وبلغت (-3.954012) للمعادلة الثانية، ولذلك نرفض فرضية العدم بعدم وجود تكامل مشترك، اما عند تقدير واختبار العلاقة بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الواسع فتشير نتائج الاختبار إلى رفض فرضية العدم في المعادلة الاولى فقد بلغت القيمة المحتسبة (-2.497726) وهي غير معنوية، وكذلك الحال بالنسبة للمعادلة الثانية، إذ بلغت (-4.365593) والتي أظهرت معنويتها الاحصائية، اما فيما يخص العلاقة بين صافي الموازنة والتضخم فقد اوضحت النتائج وجود تكامل مشترك بينهما في المعادلة السادسة إذ بلغت القيمة المحتسبة (-3.656483) وهي معنوية عند مستوى (5%) وعليه رفض فرضية العدم، اما العلاقة بين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة فلم تظهر معنوية احصائية في أي اتجاه والتي قدرت المعادلات السابعة والثامنة إذ ان القيمة المحتسبة كانت غير معنوية مما دلت على قبول الفرض العدمي بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين في إيران.

## 2- نيجيريا

تظهر النتائج الخاصة باختبار (ADF) لنيجيريا، ان متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها وإنما استقرت عند الفرق الاول، هذا يعني انها متكاملة من الدرجة الاولى  $(NB, M1, M2, I, R) \approx I(1)$  بعدها يُمكن اجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة (Engle - Granger) ذي الخطوتين، والذي يقوم بتقدير العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، وكالاتي:

## أ- الخطوة الاولى

تتضمن هذه المرحلة تقدير انحدار العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات موضوع البحث وبعد تقدير المعادلات (التي ذكرت سابقاً) بطريقة (OLS) نخبر استقرار حد الخطأ لكل معادلة بطريقة (ADF) وطريقة (KPSS) والنتائج موضحة في الجدول الآتي:

الجدول (14): نتائج اختبار استقرار حدود الخطأ في نيجيريا

اختبار (KPSS)		اختبار (ADF)		المعادلة
test-critical	t-statistic	test-critical	t-statistic	
0.463000	0.040348	-1.951000	-3.910516	1
0.463000	0.353961	-1.951000	-2.970146	2
0.463000	0.054925	-1.951000	-3.773836	3
0.463000	0.267248	-1.951000	-2.878139	4
0.463000	0.741633	-1.951000	-1.844120	5
0.463000	0.112102	-1.951332	-2.750751	6
0.463000	0.835005	-1.951332	-1.695089	7
0.463000	0.210323	-1.951332	-2.070161	8

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

تشير نتائج الجدول (14) إلى خلو حد الخطأ من جذر الوحدة عند تقدير العلاقة بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق والواسع، فمن خلال مقارنة القيم المحتسبة مع مثيلاتها الجدولية لاختباري (ADF) و (KPSS) نلاحظ رفض فرضية العدم في الاختبار الاول ورفضها في الاختبار الثاني مما يدل على خلو حد الخطأ العشوائي من جذر الوحدة وبالتالي يعطي مؤشر معنوي لوجود تكامل بين بيانات المتغيرات المقدره في المعادلات (1، 2، 3، 4) وان حدود الخطأ متكاملين من نفس الدرجة.

اما عند تقدير العلاقة بين صافي الموازنة العامة والتضخم في نيجيريا، فنلاحظ وجود معنوية احصائية لاستقرار حد الخطأ على وفق الاختبارين في المعادلة السادسة، على خلاف المعادلة الخامسة والتي تشير النتائج إلى عدم استقرار حد الخطأ، إذ بلغت قيمة (tau) المحتسبة (-1.844120) وهي اقل من القيمة الجدولية التي بلغت (-1.951000) لاختبار (ADF) مما يدل على قبول الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، وكانت القيمة المحتسبة أكبر من الجدولية لاختبار (KPSS) ولذلك يجب رفض فرضية العدم التي تنص باستقرار حد الخطأ.

وعند تقدير المعادلتين السابعة والثامنة، ومن تفحص النتائج الموضحة في الجدول (14) يتبين لنا وجود مؤشر معنوي لتناظر تكامل البيانات بين سعر الفائدة كمتغير تابع وصافي الموازنة العامة كمتغير مستقل كما موضح في المعادلة المقدره الثامنة، إذ دلت النتائج إلى استقرار حد الخطأ المقدر للمعادلة وفق اختبار (ADF) فبلغت القيمة المحتسبة (-2.070161) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي بلغت (-1.951332) وعليه ترفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، اما على وفق اختبار (KPSS) فيستدل من النتائج قبول فرضية العدم باستقرار حد الخطأ، دلت النتائج على وجود جذر الوحدة للمعادلة السابعة وفق الاختبارين المستخدمين لهذا الغرض.

### ب- الخطوة الثانية

تتضمن هذه الخطوة التحقق من العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وبعد التقدير للمعادلات السابقة حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (15): نتائج اختبار (Engle - Granger) للمتغيرات الاقتصادية في نيجيريا للمدة (1980-2015)

المعادلة	المتغير التابع	tau - statistic	Prob 5%
1	NB	-5.194228	0.0001
2	M1	-2.988542	0.0445
3	NB	-5.675293	0.0003
4	M2	-2.370461	0.3555
5	NB	-1.478396	0.7722
6	I	-3.710214	0.0335
7	NB	-1.156568	0.8699
8	R	-1.234106	0.0882

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

عند تفحص نتائج اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق نجد معنوية المعادلتين الأولى والثانية في نيجيريا، إذ بلغت قيمة (tau) للمعادلة الأولى (-5.194228)، وبلغت (-2.988542) للمعادلة الثانية وهي معنوية عند مستوى (5%)، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين، اما ففيما يخص للعلاقة بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الواسع، فقد دلت نتائج الجدول (15) إلى رفض فرضية العدم بوجود تكامل مشترك للمعادلة الثالثة وعدم معنويتها في المعادلة الرابعة إذ بلغت القيمة المحتمسبة لهذا الاختبار (-2.370461) ومن ثم القبول بفرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل بين المتغيرين.

وعند اختبار علاقة صافي الموازنة العامة بالتضخم فيستدل من النتائج إلى التأثير المعنوي للمعادلة السادسة، أي ان التضخم كمتغير تابع يناظر صافي الموازنة العامة كمتغير مستقل، إذ بلغت قيمة الاختبار (-3.710214) وهي معنوية عند مستوى (5%)، وقد قبلت فرضية العدم للمعادلة الخامسة بعدم، وجود تكامل مشترك بين المتغيرين.

اما تقدير العلاقة بين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة فتشير بيانات الجدول (15) إلى قبول فرضية العدم في كلتا المعادلتين المقدرتين السابعة والثامنة ومن ثم عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين، إذ بلغت القيمة المحتمسبة للمعادلة السابعة (-1.156568)، وبلغت (-1.1234106) وهذه القيم غير معنوية عند مستوى المعنوية (5%).

### ثالثاً: نتائج اختبار سببية (Granger)

أشار (Granger) إلى انه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيتان متكاملتان، فلا بد من وجود سببية (Granger) على الأقل في اتجاه واحد<sup>(1)</sup>، فبعد ان اختبرنا استقرارية بيانات متغيرات السلسلة الزمنية ثم اختبرنا تكامل هذه المتغيرات في كل من إيران ونيجيريا، بعد ذلك نقوم باختبار وجود العلاقة السببية بين هذه المتغيرات وتحديد اتجاهها خلال المدة (1980-2015) وكما يأتي:

#### 1- إيران

اشارت نتائج اختبار (Engle - Granger) بين متغيرات الدراسة في إيران إلى وجود تكامل بين هذه المتغيرات ماعدا علاقة صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة، مما يشير وحسب (Granger)) إلى وجود علاقة سببية على الاقل باتجاه واحد، والجدول الآتي يبين هذه النتائج وكالاتي:

الجدول (16): نتائج سببية (Granger) للعلاقة بين صافي الموازنة العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية في إيران للمدة (1980-2015)

Prob 5%	F - Granger	فرضية العدم
0.0002	9.42208	عرض النقد الضيق لا يسبب صافي الموازنة
0.0016	6.75957	صافي الموازنة لا يسبب عرض النقد الضيق
0.0000	20.4685	عرض النقد الواسع لا يسبب صافي الموازنة
0.1199	2.13643	صافي الموازنة لا يسبب عرض النقد الواسع
0.8865	0.12098	معدل التضخم لا يسبب صافي الموازنة
0.0421	4.81846	صافي الموازنة لا يسبب معدل التضخم
0.2087	1.62097	سعر الفائدة لا يسبب صافي الموازنة
0.2045	1.63949	صافي الموازنة لا يسبب سعر الفائدة

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

من ملاحظة نتائج الدول السابق يتبين وجود علاقة سببية باتجاهين بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق، إذ تم تقدير المعادلتين الاتيتين:

(1) C. W. Granger, " Some Recent Development in a Concept of Causality ", Journal of Econometrics, Vol. 39, 1988, pp. 144 - 211.

$$NB_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i M1_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j NB_{t-j} + \mu_{1,t} \text{----- (1)}$$

$$M1_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i NB_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j M1_{t-j} + \mu_{2,t} \text{----- (2)}$$

بالنسبة للمعادلة الاولى دلت قيمة (F) المحتسبة التي بلغت (9.42208) إلى رفض فرضية العدم والتي تنص على ان عرض النقد الضيق لا يسبب صافي الموازنة العامة، كما تدل قيمة (F) المحتسبة للمعادلة الثانية إلى أثر صافي الموازنة العامة على عرض النقد الضيق. اما بالنسبة إلى العلاقة بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الواسع فقد تم تقديرها وفق المعادلات الآتية:

$$NB_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i M2_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j NB_{t-j} + \mu_{1,t} \text{----- (3)}$$

$$M2_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i NB_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j M2_{t-j} + \mu_{2,t} \text{----- (4)}$$

ومن احتساب قيمة (F- Granger) يتبين وجود سببية باتجاه واحد في المعادلة الثالثة، وقد قبلت فرضية العدم للعلاقة بين عرض النقد الواسع كمتغير مستقل وصافي الموازنة العامة كمتغير تابع، إذ بلغت قيمة (F) المحتسبة (2.13643) وهي غير معنوية عند مستوى (5%).

اما علاقة صافي الموازنة العامة بمعدل التضخم فقد تم تقدير المعادلات الآتية:

$$NB_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i I_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j NB_{t-j} + \mu_{1,t} \text{----- (5)}$$

$$I_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i NB_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j I_{t-j} + \mu_{2,t} \text{----- (6)}$$



ومن تفحص قيمة (F- Granger) المحتسبة للمعادلة الخامسة والبالغة (0.12098) عند مستوى معنوي معنوية (5%) فقد دلت إلى قبول فرضية العدم بانتفاء السببية بين المتغيرين، ورفضت في المعادلة السادسة أي وجود سببية احادية الاتجاه من التضخم إلى صافي الموازنة، بمعنى ان صافي الموازنة العامة يسبب معدل التضخم، فبلغت القيمة المحتسبة (4.81846) وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%).

ان عدم وجود تكامل مشترك لبيانات المتغيرين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة يمثل شرط ضروري وكافي لانتفاء السببية بينهما، وهذا ما بينه اختبار السببية بينهما، وقد دلت النتائج الموضحة في الجدول (16) إلى القبول بفرضية العدم، التي تنص إلى عدم وجود سببية بين المتغيرين للمعادلتين المقدرتين الاتيتين:

$$NB_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i R_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j NB_{t-j} + \mu_{1,t} \text{----- (7)}$$

$$R_t = \sum_{i=1}^n \lambda_i NB_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j R_{t-j} + \mu_{2,t} \text{----- (8)}$$

## 2- نيجيريا

عند اجراء اختبار السببية وتحديد اتجاهها بين المتغيرات الاقتصادية في نيجيريا والموضحة في الجدول (17)، أشارت نتائج هذا الاختبار إلى انتفاء العلاقة السببية في كلا الاتجاهين بين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة، وهذا ما بينته اختبار التكامل المشترك بين المتغيرين والموضح سابقاً الذي اشار إلى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين.

كما أظهرت نتائج اختبار (F-Granger) إلى علاقة سببية عكسية بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق، وقد بلغت القيمة المحتسبة للسببية (13.7340) للمعادلة الاولى (المذكورة سابقاً)، وبلغت (3.35285) للمعادلة الثانية، وتشير هذه القيم إلى المعنوية الاحصائية عند مستوى (5%) ولذلك رفض الفرض العدمي بعدم وجود سببية.

الجدول (17): نتائج سببية (Granger) للعلاقة بين صافي الموازنة العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية في نيجيريا للمدة (2015-1980)

Prob 5%	F - Granger	فرضية العدم
0.0008	13.7340	عرض النقد الضيق لا يسبب صافي الموازنة
0.0342	3.35285	صافي الموازنة لا يسبب عرض النقد الضيق
0.0005	9.94222	عرض النقد الواسع لا يسبب صافي الموازنة
0.4952	0.72006	صافي الموازنة لا يسبب عرض النقد الواسع
0.4663	0.54362	معدل التضخم لا يسبب صافي الموازنة
0.4207	0.66532	صافي الموازنة لا يسبب معدل التضخم
0.0968	2.33830	سعر الفائدة لا يسبب صافي الموازنة
0.6715	0.52111	صافي الموازنة لا يسبب سعر الفائدة

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

تشير نتائج اختبار السببية في نيجيريا إلى وجود علاقة سببية باتجاه واحد عند تقدير المعادلات الثلاثة والخاصة بالعلاقة بين صافي الموازنة كمتغير تابع وعرض النقد الواسع كمتغير مستقل، فبلغت القيمة المحسوبة (9.94222) وهي معنوية عند مستوى (5%)، اما العلاقة السببية في المعادلة الرابعة فتشير القيمة المحسوبة والبالغة (0.72006) عدم معنويتها ولذلك قبلت فرضية العدم بعدم تأثير صافي الموازنة العامة على عرض النقد الواسع. اما علاقة صافي الموازنة العامة مع معدل التضخم فتشير النتائج الموضحة في الجدول (17) إلى انعدام العلاقة السببية بينهما ما أدى إلى القبول بفرضية العدم.



## الفصل السادس

### تحليل مؤشرات الناتج والمؤشرات المالية والنقدية في العراق

يقع العراق في جنوب غرب قارة اسيا وهو يشكل القسم الشمالي والشرقي من الوطن العربي تحده تركيا من الشمال وايران من الشرق، وسوريا والاردن والسعودية من الغرب والخليج العربي والكويت من الجنوب، تبلغ مساحته (435052) كم<sup>2</sup>، بلغ عدد سكان العراق (12) مليون نسمة عام 1977 ثم ارتفع إلى (16) مليون نسمة عام 1987 ثم بلغ (22) مليون نسمة عام 1997، في حين يقدر سكان العراق (31.6) مليون نسمة لعام 2009 ويقدر بـ(36.9) مليون نسمة عام 2015<sup>(1)</sup>، يزخر العراق بموارد طبيعية وبشرية هائلة، ويعد الاحتياطي النفطي العصب الاساس في تحريك النمو والتنمية.

#### أولاً: أداء النمو الاقتصادي

يعد حجم الناتج المتولد في الاقتصاد، ومعدل نموه فضلاً عن المساهمات القطاعية في توليده من أهم مؤشرات أداء هذا الاقتصاد وكفاءته، ويمكن الوقوف على أداء النمو الاقتصادي في العراق للمدة من (1980 - 2015) من خلال المؤشرات الآتية:

#### 1- الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه

يعبر الناتج المحلي الاجمالي عن مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال مدة محددة، وهو يعطي صورة واضحة عن واقع الاقتصاد ومسار تطوره، في حين يمثل حصة الفرد من الناتج مؤشراً للنمو الحقيقي، ومن بيانات الجدول (18) نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لعام 1988 شهد تقلبات واضحة خلال مدة الدراسة وهو انعكاس للظروف التي احاطت بالبلد أثناء مدة الدراسة، فخلال المدة (1980-1985)

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الاحصائي للمحافظات لعام 2016، ص 1.

وهي بداية الحرب العراقية - الإيرانية انخفض الناتج المحلي الاجمالي، ومتوسط نصيب الفرد منه بسبب ظروف الحرب التي أدت إلى تراجع إنتاج النفط نتيجة لتضرر المنشآت النفطية جراء الحرب، وقد بلغ هذا الانخفاض أقصاه ليصل إلى (17000.6) مليون دينار عام 1983 وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (13.1%)، وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي ما عدا النفط والذي بلغ (16730.3) مليون دينار كمتوسط للمدة نفسها، وكذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد الذي انخفض من (1.4388) مليون دينار في عام 1980 إلى (1.0902) مليون دينار بمعدل نمو سالب بلغ في المتوسط (5.2%).

أما المدة (1990-1986) فقد تحسن فيها اداء الناتج مقارنة بالمدة السابقة لها لاسيما بعد انتهاء الحرب، إذ ارتفع مقدار الناتج من (17781.3) مليون دينار عام 1986 إلى (29711.1) مليون دينار عام 1990 وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ في المتوسط (13.7%) وذلك بفعل تحسن مستويات الانتاج النفطي والتصدير بعد نهاية الحرب إذ بلغ معدل الانتاج اليومي (2.222) مليون برميل/ يومياً في حين بلغ معدل التصدير (1.694) م ب/ ي<sup>(1)</sup>، وهذا ما يلاحظ عند تفحص قيمة الناتج المحلي الاجمالي من غير النفط الذي انخفض بنسبة (1.8%) كمتوسط لهذه المدة، في حين ارتفع متوسط نصيب الفرد من (1.1037) مليون دينار عام 1986 إلى (1.6608) مليون دينار عام 1990.

وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت وما تبعها من عقوبات دولية فرضت على العراق بموجب قرار مجلس الامن المرقم (661) لعام 1990 والمتضمن فرض العقوبات الاقتصادية، والضربة العسكرية من قبل دول التحالف التي أدت إلى تدمير بعض البنى التحتية المدنية وتأثر المنشآت النفطية<sup>(2)</sup>، وعند تفحص بيانات الجدول (18) نجد أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي قد انخفضت إلى (10682.0) مليون دينار عام 1991، إذ انخفض الانتاج النفطي إلى مستويات متدنية وهذا ما يلاحظ من قيمة الناتج المحلي من غير النفط الذي بلغ (8177.1) مليون دينار للعام نفسه.

شهد عام (1996) التوصل إلى إبرام اتفاق بين العراق والامم المتحدة وفق القرار (986) الذي أتاح للعراق فرصة بيع نفطه، والسماح له باستيراد السلع الاساسية بموجب (برنامج

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، النشرة السنوية لعام 2003، ص 406.

(2) اونر اولولوا، «تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي»، ترجمة مركز العراق للأبحاث، ط1، دار الحوار للنشر، بغداد، 2006، ص 39.

النفط مقابل الغذاء) الذي سمح للعراق بتصدير ما قيمته (2) مليار دولار امريكي كل ستة اشهر على ان يستعمل ثلثي هذا المبلغ للإنفاق على الحاجات الانسانية، والذي طبق فعلياً في عام 1996 وتم البدء بتصدير النفط على وفق ما هو متفق عليه، وتم السماح للعراق برفع الصادرات ليصل إلى (5.26) مليار دولار مع الإبقاء على شرط إنفاق ثلثي المبلغ لحاجات الانسانية، وقد رفع هذا القيد عام 1999 بقرار من مجلس الامن بشروط إنفاق محددة تم الاتفاق عليها مع الجانب العراقي<sup>(1)</sup>.

الجدول (18): الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط نصيب الفرد من الناتج في العراق

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة التغير %	الناتج المحلي الاجمالي عدا النفط	نسبة التغير %	متوسط نصيب الفرد من الناتج (ألف دينار)	نسبة التغير %
1980	19046.9	-	15636.3	-	1438.8	-
1981	18908.1	-0.7	17863.2	14.2	1383.3	-3.9
1982	19557.4	3.4	18740.4	4.9	1386	0.2
1983	17000.6	-13.1	16279.5	-13.1	1165.6	-15.9
1984	16748.1	-1.5	15925.7	-2.1	1110.7	-4.7
1985	16991.6	1.5	15936.9	0.07	1090.2	-1.8
المتوسط	18042.12	-2.1	16730.3	0.8	1262.4	-5.2
1986	17781.3	4.6	16520.8	3.7	1103.7	1.2
1987	19435.9	9.3	16946.0	2.6	1189.8	7.8
1988	19432.2	-0.02	16975.1	0.2	1151.1	-3.3
1989	18826.2	-3.1	17094.7	0.7	1080.2	-6.2
1990	29711.1	57.8	14315.6	-16.3	1660.8	53.7
المتوسط	21037.3	13.7	16370.4	-1.8	1237.1	10.6
1991	10682.0	-64.0	8177.1	-42.9	579.9	-65.1
1992	14163.5	32.5	10172.3	24.4	747.5	28.9
1993	18453.6	30.2	15185.3	49.3	947.4	26.7

(1) في كانون الاول من عام 1999 رفع مجلس الامن الدولي السقف المحدد على الصادرات النفطية للعراق بشروط إنفاق ما نسبته (75%) من قيمة صادرات النفط الى تمويل البرنامج الانساني والباقي والذي نسبته (25%) يتم تخصيصها لصندوق التعويضات لإصلاح ما دمرته الحرب، لمزيد من التفاصيل، راجع: - احمد ابريهي علي، «اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة»، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2013، ص ص 147-149.

1.1	957.9	-1.5	14950.2	3.7	19146.9	1994
-0.5	953	-1.6	14702.8	2.2	19571.2	1995
-1.8	837.1	5.5	12637.5	0.9	16403.4	المتوسط
7.9	1028.6	11.5	16398.6	11.0	21728.1	1996
16.2	1194.9	-15.9	13791.9	21.2	26342.7	1997
31.0	1564.8	6.4	14671.9	34.8	35525.0	1998
14.2	1786.5	13.1	16587.6	17.5	41771.1	1999
-1.6	1758.6	0.2	16628.9	1.4	42358.6	2000
13.5	1466.7	3.1	15615.8	17.1	33545.1	المتوسط
-0.7	1746.5	7.1	17816.3	2.3	43335.1	2001
-9.6	1578.1	3.3	18406.6	-6.9	40344.9	2002
-35.1	1024.7	-28.0	13243.6	-33.1	26990.4	2003
49.6	1533.1	66.3	22024.6	54.1	41607.8	2004
1.3	1553.4	15.1	25342.2	4.4	43438.8	2005
1.1	1487.2	12.8	19366.7	4.2	39143.4	المتوسط
5.5	1639.1	13.5	28763.9	10.2	47851.4	2006
-0.3	1634.3	-2.7	27999.4	1.4	48510.6	2007
3.5	1691.3	3.3	28920.0	6.6	51716.6	2008
2.2	1728.1	8.1	31252.2	5.8	54721.2	2009
4.2	1800.4	8.9	34044.6	5.5	57751.6	2010
3.0	1698.6	6.2	30196.0	5.9	52110.3	المتوسط
6.9	1924.5	8.6	36988.9	10.2	63650.4	2011
6.4	2047.2	12.3	41541.0	12.6	71680.8	2012
3.0	2109.4	7.3	44560.1	5.5	75658.8	2013
-2.8	2050	-6.7	41586.4	-3.8	72736.2	2014
-2.6	1995	14.4	47563.5	-2.4	70990.3	2015
2.3	2025.2	7.2	42447.9	4.4	70943.3	المتوسط
	%1.0		%3.2		%3.8	معدل النمو المركب %

للمدة (1980 - 2015) بالأسعار الثابتة لعام 1988 (مليون دينار عراقي)

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد إلى: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، سنوات متفرقة.

- البنك المركزي العراقي، «النشرة الإحصائية السنوية»، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، بغداد، اعداد مختلفة.

أدى برنامج النفط مقابل الغذاء إلى تحسن مؤشرات النمو الاقتصادي، إذ يلاحظ من بيانات الجدول السابق زيادة قيمة الناتج المحلي الاجمالي من (21728.1) مليون دينار عام 1996 إلى (42358.6) مليون دينار عام 2000 بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (17.1%)، كما يلاحظ انخفاض قيمة الناتج غير النفطي ولاسيما عام 1997 إذ بلغ معدل الانخفاض (15.9%)، اما نصيب الفرد من الناتج فقد شهد تحسناً ملحوظاً خلال هذه المدة إذ سجل معدلات نمو موجبة باستثناء عام 2000، وقد بلغ (1.4667) مليون دينار كمتوسط للمدة (1996 - 2000) وبنسبة تغير سنوي بلغت في المتوسط (13.5%).

في الوقت الذي كانت فيه القوات الامريكية ومن تحالف معها للتحرير لغزو العراق، كان اقتصاد البلد يعاني من انهيار شبه تام في أغلب نشاطاته (ماعدا تصدير النفط) متأثراً بحرب الخليج الثانية التي خلفت اقتصاد فقير يعاني من شحة الموارد المالية لتوقف الصادرات النفطية حتى عام 1995، فضلاً عن خسائر العدوان التي قدرت بـ(204) مليار دولار امريكي ودفع تعويضات للكوييت بلغت (17) مليار دولار حتى عام 2003<sup>(1)</sup>، اضافة إلى خسائر حرب الخليج الاولى التي قدرت بـ(452.6) مليار دولار<sup>(2)</sup>، وقبل الاحتلال الامريكي المباشر في اذار عام 2003 بلغ الناتج المحلي الاجمالي (40344.9) مليون دينار عام 2002 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (6.9%)، ثم انخفض إلى (26990.4) مليون دينار عام 2003 وبمعدل نمو سالب بلغ (33.1%)، وبعد نجاح الاحتلال في السيطرة على بغداد واسقاط النظام السابق، تبنى مجلس الامن القرار (1483) في 22 أيار (مايو) 2003 القاضي برفع العقوبات الاقتصادية عن العراق، ثم عهدت ادارة الدولة إلى سلطة الائتلاف المؤقتة التي واجهت تحديات عديدة تمثلت الاولى بتحرير الاقتصاد من سيطرة القطاع العام وتحويله إلى اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فضلاً عن بناء أركان اقتصاد متأثراً بعقود من المشكلات المتراكمة، وبعد جملة من الاصلاحات والقرارات على المستوى الاقتصادي والتنظيمي، ارتفع الناتج المحلي الاجمالي إلى (43438.8) مليون دينار عام 2005 بمعدل نمو سنوي بلغ (4.4%)، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد (1.5534) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (1.3%).

عند تفحص بيانات الجدول (18) يلاحظ أن مؤشرات النمو الاقتصادي سجلت معدلات

(1) عبد علي المعموري، «الاقتصاد العراقي جدلية الواقع وجبرية الخارج مقارنة فكرية»، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 1، 2007، ص 73.

(2) اونر اوزلوا، «تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي»، مصدر سابق، ص 33.



نمو موجبة في اغلب سنوات المدة (2006-2010)، فقد ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (47851.4) مليون دينار عام 2006 إلى (48510.6) مليون دينار عام 2007 وبمعدل نمو سنوي بلغ (1.4%)، ويعود سبب هذا الارتفاع إلى التحسن النسبي الحاصل في الوضع الامني، وارتفاع عائدات النفط المصدرة نتيجة لارتفاع اسعار النفط من (55.6) دولار عام 2006 إلى (62.7) دولار عام 2007<sup>(1)</sup>، ثم استمر هذا الارتفاع إلى ان بلغ (57751.6) مليون دينار عام 2010 وبمعدل نمو بلغ في المتوسط (5.9%) خلال المدة (2006-2010)، في حين بلغ الناتج غير النفطي في المتوسط (34044.6) مليون دينار بمتوسط معدل نمو بلغ (6.2%) للقطاعات غير النفطية المكونة للناتج، كما يلاحظ ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الناتج الذي بلغ في المتوسط (1.6986) مليون دينار كمتوسط للمدة نفسها.

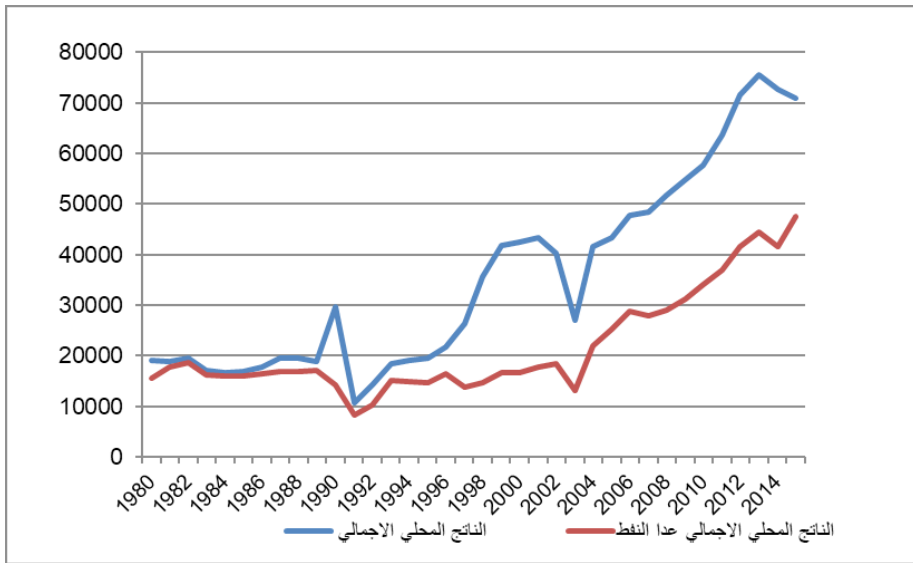
شهدت المدة (2011-2015) تطورات عديدة على المستوى العالمي والعربي والمحلي، فعلى مستوى الاقتصاد العالمي أشارت التقارير الدولية لعام 2011 إلى تراجع الدول المتقدمة عن سياسات التحفيز الاقتصادي في مواجهة الازمة المالية العالمية التي ضربت الاقتصاد العالمي في عام 2008 واتباع السياسة التقشفية، كما اشارت هذه التقارير إلى سيادة ظاهرة عدم اليقين التي كانت تجتاح الاسواق العالمية بفعل ازمة اليورو، اما على المستوى العربي فالحدث الالم هو بداية ظهور ما يسمى بالربيع العربي في كل من تونس ومصر وليبيا وسوريا) والتي مرت بمرحلة تحول معقدة على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وامتدت تداعياتها إلى بعض الاقتصاديات العربية والعالمية، اما على المستوى المحلي فقد تأثر الاقتصاد العراقي باثنين من التحديات في عام 2014 وهما هجمات تنظيم (داعش) الارهابي واحتلالها ثلاث محافظات وانخفاض اسعار النفط العالمية إلى ما دون (50) دولار، فضلاً عن عدم اقرار الموازنة العامة للسنة نفسها، وقد وصف هذا العام بأنه الأسوأ في تاريخ الاقتصاد العراقي<sup>(2)</sup>، وبالرجوع إلى بيانات الجدول (18) نلاحظ زيادة الناتج المحلي من (63650.4) مليون دينار عام 2011 إلى (75658.8) مليون دينار عام 2013 بفعل ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمية خلال هذه المدة، اما الناتج المحلي غير النفطي فقد سجل

(1) البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2008، ص 3.

(2) البنك المركزي العراقي، «التقرير الاقتصادي السنوي»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2014، ص14.

معدلات نمو موجبة بلغت اقصاها (12.3%) عام 2012، وكذلك الحال لمتوسط نصيب الفرد من الناتج الذي بلغ (2109.4) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (3.0%) لعام 2013، بعدها اخذ الناتج المحلي بالانخفاض بفعل العوامل سابقة الذكر، إذ انخفض الناتج المحلي الاجمالي من (72736.2) مليون دينار عام 2014 إلى (70990.3) مليون دينار عام 2015، اما في حين بلغ معدل النمو المركب للناتج المحلي الاجمالي (3.8%) طيلة مدة الدراسة، اما متوسط نصيب الفرد من الناتج فقد انخفض من (2.050) مليون دينار إلى (1.995) مليون دينار عام 2015، وبمعدل نمو مركب بلغ (1.0%) خلال مدة الدراسة، كما بلغ معدل النمو المركب للناتج غير النفطي (3.2%) وهو معدل اقل من معدل نمو الناتج النفطي، والشكل الآتي يوضح تطور اداء النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة.

الشكل (24): معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2015-1980) بالأسعار الثابتة



المصدر: بيانات الجدول (18).

## 2- تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج

تعد الاختلالات الهيكلية في اقتصاديات البلدان النامية من المؤشرات الاساسية للتعبير عن تدني مستوى الاداء الاقتصادي لهذه الدول وهي ناجمة عن عدم كفاءة النظام السياسي والاقتصادي في توجيه الموارد الطبيعية والبشرية نحو الاهداف التي من شانها تعظيم

المنافع الاجتماعية والاقتصادية بشكل ديناميكي ومستدام بشكل اساس إذا استبعدنا العوامل الخارجية مثل الحروب والعقوبات، ويعد الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي من بين أهم هذه المؤشرات للتعبير عن وجود الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني إذ كان يعتمد على انتاج السلع الاولية (النفط الخام)، التي يتحدد سعرها عالمياً، وهذا المؤشر يقود إلى اختلالات اخرى تتمثل بدرجة عالية من الاعتماد على الخارج واختلال في هيكل الموارد المالية للحكومة، ويمكن الكشف عن وجود اختلال في القطاع الانتاجي للاقتصاد العراقي من خلال تفحص بيانات الجدول (19)، إذ نجد ان قطاع الصناعة الاستخراجية المتمثلة بالقطاع النفطي تحتل الاهمية الاكبر من حيث المساهمة في تكوين الناتج، وتتباين هذه المساهمة تبعاً لتباين حجم الانتاج والتصدير والاسعار، فضلاً عن الظروف الاقليمية والدولية، فخلال الحرب العراقية الايرانية تأثر هذا القطاع نتيجة لتضرر الحقول النفطية واغلاق بعض منافذ التصدير فقد انخفضت نسبة مساهمته من (20.1%) عام 1980 إلى (11%) عام 1985 بمعدل نمو معدل بلغ (10.8%) خلال هذه المدة، واستمرت هذا النسب بالتذبذب إلى ان شهدت تحسناً ملحوظاً بعد انتهاء الحرب إذ بلغت (55.1%) عام 1990، بعدها عاود التراجع بفعل العقوبات الدولية إلى ان تم تطبيق مذكرة النفط مقابل الغذاء وسمح للعراق بتصدير النفط عام 1997 إذ بلغت قيمة مساهمته (48%)، واخذت بالتزايد إلى ان بلغت (61%) عام 2000، بعدها تناقصت هذه النسبة بفعل انخفاض الانتاج من (952) مليون برميل عام 2000 إلى (944) و(813) مليون برميل عامي 2001 و2002 على التوالي<sup>(1)</sup>، وعلى الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية عن العراق في عام 2003 إلا ان قطاع النفط تراوحت نسبة مساهمته بين (33% - 48%) حتى عام 2015، فيلاحظ من بيانات الجدول (19) ان نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج بلغت (43%) كمتوسط المدة (2006-2010)، فخلال هذه المدة تأثر هذا القطاع بالأزمة المالية العالمية عام 2008، إذ تراجعت اسعار النفط بنسبة (33%) عام 2009 مقارنة بالعام 2008<sup>(2)</sup>، اما خلال المدة (2011-2015) فإن تدني مستويات الانتاج والاسعار خلال عام 2013 ادت إلى انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج من (43%) عام 2011 إلى (33%) عام 2015.

(1) البنك المركزي العراقي «التقرير الاقتصادي السنوي لعامي 2003 ومطلع عام 2004»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2004، ص.18.

(2) البنك المركزي العراقي « التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2010، ص.7.

اما القطاع الزراعي فقد شهد تراجعاً ملحوظاً في أول المدة مقارنة مع اخر المدة كما هو موضح في الشكل (29)، فخلال المدة (1985-1980) بلغت الاهمية النسبية لهذا القطاع في تكوين الناتج (13.7%) في المتوسط ارتفعت إلى (14.5%) كمتوسط للمدة (1986-1990)، اما المدة (1995-1991) ونتيجة لقيام الحكومة العراقية بتحويل ملكية المنشآت الزراعية التي تملكها إلى القطاع الخاص لانخفاض ربحيتها في نهاية عام 1987<sup>(1)</sup> فقد ادت هذه الخطوة إلى تحسن أداء هذا القطاع لسد الطلب المتزايد بعد فرض العقوبات الاقتصادية، إذ ارتفعت نسبة المساهمة في تكوين الناتج إلى (22.4%) كمتوسط للمدة نفسها، ونتيجة لاستمرار العقوبات الاقتصادية، وعدم تطوير مستلزمات الانتاج الزراعي، والاعتماد على الاساليب التقليدية في الزراعة والري وشحة المياه، فقد انخفضت الاهمية النسبية لهذا القطاع خلال المدد اللاحقة وبلغت (12.4%) كمتوسط للمدة (2005-2000)، واستمرت معاناة هذا القطاع من الإهمال بعد عام 2003، فقلة التخصيصات المالية، وانخفاض الدعم الحكومي لتوفير مستلزمات الانتاج وشحة المياه فضلاً عن سوء الاحوال الجوية التي حصلت خلال العام 2008 وما تبعها والمتمثلة بانخفاض معدلات سقوط الامطار وهبوب العواصف الترابية فضلاً عن ارتفاع ملوحة الارض واغراق السوق بالمحاصيل الزراعية المستوردة، فضلاً عن انتشار الامراض والابوئة وعدم استخدام التقنيات الحديثة<sup>(2)</sup> هي امور أدت إلى ضعف الانتاج لهذا القطاع، إذ انخفضت نسبة مساهمته إلى (6.6%) كمتوسط للمدة (2015-2011).

(1) اكرام عبدالعزيز، «الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل»، الطبعة الاولى، اصدارات بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 259.

(2) البنك المركزي العراقي «التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2008»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2009، ص 20.

الجدول (19): مساهمات القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج في العراق للمدة (1980-2015) (%)

السنوات	القطاع الزراعي	القطاع الصناعي	القطاع النفطي	باقي القطاعات
1980	11.3	11.1	20.1	57.5
1981	11.6	11.8	7.3	69.3
1982	12.4	11.5	7	69.1
1983	13.8	13.2	8.5	64.5
1984	15.5	13.5	11	60
1985	17.7	15	11	56.3
المتوسط	13.7	12.7	10.8	62.8
1986	16.1	14	12.5	57.4
1987	13.5	17.5	18	51
1988	14.5	14	18.8	52.7
1989	16.5	14	17	52.5
1990	12	5	55.1	27.9
المتوسط	14.5	12.9	24.3	48.3
1991	27	5	27	41
1992	25	4	31	40
1993	19	7	19	55
1994	20	7	23	50
1995	21	8	25	46
المتوسط	22.4	6.2	25	46.4
1996	21	8	25	46
1997	16	6	48	30
1998	13	5	60	22
1999	12	4	61	23
2000	11	4	61	24
المتوسط	14.6	5.4	51	29
2001	11	4	59	26
2002	14	4	55	27
2003	14	5	51	30
2004	11	2	48	39
2005	14	2	42	42
المتوسط	12.8	3.4	51	32.8

44	41	2	13	2006
46	43	2	9	2007
45	45	2	8	2008
46	44	3	7	2009
48	42	3	7	2010
45.8	43	2.4	8.8	المتوسط
47	43	3	7	2011
47	43	3	7	2012
48	42	3	7	2013
46	44	3	7	2014
59	33	3	5	2015
49.4	41	3	6.6	المتوسط

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، «المجموعة الاحصائية السنوية»، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، اعداد مختلفة.

وعند تفحص بيانات الجدول (19) والمتعلقة بمساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي، يلاحظ تدني هذه النسبة وانخفاضها خلال مدة الدراسة، فخلال الحرب العراقية الايرانية بلغت نسبتها (12.7%) كمتوسط المدة 1985-1980 وارتفعت إلى (12.9%) خلال المدة 1990-1986، وخلال مدة العقوبات الاقتصادية التي أدت إلى توقف الاستيرادات من المواد الاولية والسلع نصف المصنعة والتي تعتمد عليها الصناعات العراقية في الانتاج، انخفضت نسبة مساهمة هذا القطاع من (6.2%) كمتوسط للمدة (1995-1991) إلى (3.4%) كمتوسط للمدة 2005-2001، مما يشير إلى ضعف التشابكات الامامية والخلفية فيما بينها لاعتماد الصناعة على استيراد المواد الخام، فضلاً عن سيطرة القطاع العام الأمر الذي أدى إلى تراجعها لانعدام المنافسة<sup>(1)</sup>، اما خلال المدد اللاحقة ونتيجة لتوقف شبه تام للمشاريع الانتاجية الكبيرة عن العمل فقد انخفضت نسبة المساهمة في تكوين الناتج إلى (2.4%) كمتوسط للمدة (2010-2006)، اما المصانع التي استمرت بالإنتاج فقد واجهت مشكلات عديدة في مقدمتها صعوبة توفير الطاقة الكهربائية وارتفاع تكاليف الانتاج، مما

(1) احمد عبدالله سلمان الوائلي، «الضرورة والركائز الاساسية للانتقال من الاسلوب المخطط الى الاسلوب التلقائي للنمو: العراق حالة دراسية»، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص 108.

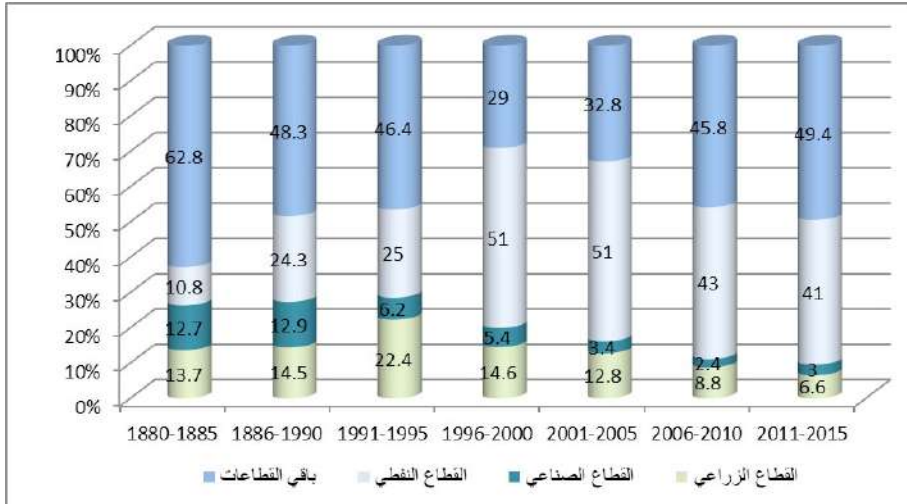
أدى إلى تخلف الانتاج في هذا القطاع باستثناء تحسن طفيف في صناعة الاسمنت والطابوق والصناعات الكهربائية والالكترونية<sup>(1)</sup>، إذ استقرت نسبة مساهمة هذا القطاع والبالغة (3%) في السنوات الممتدة من 2011 إلى 2015، وهذا ما يوضحه الشكل (25).

اما مساهمة بقية القطاعات في تكوين الناتج والمتمثلة بـ (قطاع الكهرباء والماء وقطاع التشييد والبناء فضلاً عن الانشطة التوزيعية المتمثلة بالتجارة والنقل والوساطة المالية والانشطة الخدمية المتمثلة بالأنشطة العقارية وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية)، فيلاحظ من بيانات الجدول (19) والشكل (25) أنها سجلت تراجعاً نسبياً في اخر المدة مقارنة بأولها، فخلال المدة (1985-1980) بلغت في المتوسط (62.8%) من اجمالي تكوين الناتج المحلي، ثم انخفضت إلى (48.3%) كمتوسط للمدة (1986-1990)، اما بعد سنوات فرض العقوبات الاقتصادية فقد تأثرت هذه القطاعات كثيراً، إذ انخفضت نسبة مساهمتها في تكوين الناتج من (46.4%) كمتوسط للمدة (1990-1995) إلى (32.8%) كمتوسط للمدة (2001-2005)، اما في المدد اللاحقة فيلاحظ التحسن النسبي في نسبة مساهمتها بفعل التحسن النسبي في الوضع الامني بعد عام 2008 وبالأخص في قطاع التشييد والبناء على أثر التوسع في بناء دور السكن والتوسعات في ابنية المستشفيات والمراكز الصحية، وكذلك الحال التوسع في قطاع الكهرباء من خلال اضافة وحدات تشغيلية (غازية) في بغداد وبعض المحافظات، إذ بلغت نسبة المساهمة لهذه القطاعات (45.8%) كمتوسط للمدة (2006-2010) وارتفعت إلى (49.4%) كمتوسط للمدة (2011-2015) بفعل نمو القيمة المضافة لقطاع التشييد والبناء، يعود ذلك إلى التوسع الحاصل في انجاز القطاع الحكومي والخاص للعديد من المجمعات السكنية والتجارية، والابنية المدرسية، ومشاريع الترفيه وغيرها من المشاريع المتحققة في سنة 2013<sup>(2)</sup>.

(1) البنك المركزي العراقي «التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2013، ص17.

(2) البنك المركزي العراقي «التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2014، ص19.

الشكل (25): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1980 - 2015)



المصدر: بيانات الجدول (19).

## ثانياً: المؤشرات المالية

## 1- هيكل الإيرادات العامة

يؤدي اختلال الهيكل الانتاجي للاقتصاد من خلال اعتماده على سلعة أولية في التصدير إلى اختلال في هيكل الموارد المالية للدولة، ويؤدي أيضاً إلى اضمحلال دور الموارد المالية الأخرى في تمويل الموازنة لسد النفقات، والمتمثلة بالضرائب (المباشرة وغير المباشرة)، والرسوم والارباح الاستثمارية والمساهمات الاجتماعية وغيرها، وهذا الاختلال ينطبق على واقع هيكل الإيرادات العامة في العراق، الذي يعتمد على تصدير النفط كمورد أساسي وهو ما يتضح من خلال تفحص بيانات الجدول (20)، إذ يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الإيراد النفطي من مجموع الإيراد في أغلب سنوات الدراسة، فخلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية تراجعت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من (74.1%) كمتوسط للمدة (1980-1985) إلى (48.2%) كمتوسط للمدة (1986-1990)، ويعود هذا الانخفاض إلى ظروف السوق الدولية للنفط الخام من ناحية، وإيقاف منافذ التصدير من ناحية أخرى، أما الإيرادات غير النفطية فشهدت ارتفاعاً في نسبة مساهمتها من مجموع الإيراد الكلي بفعل اجراءات عديدة كان أبرزها ارتفاع إيراد



بيع أملاك الدولة إلى القطاع الخاص فضلاً عن الزام المنشآت الانتاجية بتسديد نسبة (80%) من أرباحها إلى الخزينة العامة للدولة<sup>(1)</sup>، لذا ارتفعت نسبة مساهمتها من (25.9%) كمتوسط للمدة (1985-1980) إلى (51.8%) كمتوسط للمدة (1990-1986) وقد بلغ متوسط اجمالي الايراد الكلي (7748.7) و(8120.8) مليون دينار كمتوسط للمدتين المذكورتين.

اما في سنوات العقوبات الاقتصادية وقبل توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (والمذكورة سابقاً) فقد انخفض الايراد النفطي بشكل كبير إلا انها تعافت خلال سنوات تنفيذ مذكرة التفاهم، ومن خلال تفحص بيانات الجدول (20) نجد ارتباط زيادة الايراد الكلي بتصدير النفط، فقد ارتفعت نسبة مساهمة الايراد النفطي من (5.2%) كمتوسط للمدة (1991-1995) إلى (37.2%) كمتوسط للمدة (1996-2000)، مع الإشارة إلى أن الإيرادات الأخرى في الموازنة العامة للمدة (1995-1991) نجمت عن ارباح الجهاز المصرفي وذلك من خلال شرائه حوالات الخزينة التي تصدرها وزارة المالية لمواجهة العجز، ومن ثم فهي إيرادات مصدرها الاساس خزينة الدولة وتعود اليها عن طريق حصة الموازنة من ارباح المنشآت الاقتصادية.

أسست العقوبات الاقتصادية في العراق نظاماً ريعياً حلت الضريبة التضخمية<sup>(2)</sup> (الإصدار النقدي) فيه محل الريع النفطي المفقود بفعل العقوبات لتمويل النفقات العامة، وعند تفحص بيانات الجدول (20) يلاحظ ان المدة التي تلت رفع العقوبات الاقتصادية ازدادت فيها نسبة مساهمة النفط كمورد اساسي تجاوز نسبة (90%) من اجمالي الإيرادات مما أدى إلى تعميق الاختلال المالي وضعف مساهمة الموارد الأخرى لاسيما الضرائب وان أغلب الموازنات المخططة بعد عام 2003 اعتمدت على الإيرادات من تصدير النفط، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات المقدرة من (50075088.4) مليون دينار كمتوسط للمدة (2006-2010) إلى (107249469) مليون دينار كمتوسط للمدة (2011-2015) وبمعدلات نمو سنوية بلغت (18.4%) و(11.7%) كمتوسط للمدتين المذكورتين، ويعود هذا الانخفاض في معدل النمو

(1) اكرام عبدالعزيز، «الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل»، مصدر سابق، ص 247.  
 (2) نشر الاقتصادي (Baily) مقالة في مجلة الاقتصاد السياسي التي تصدر في جامعة شيكاغو بان خلق النقود يعد شكلاً من اشكال الضريبة التي تفرض على حاملها، وهو يرى ان الكلفة الاجتماعية لهذه الضريبة التضخمية هي أكبر من اشكال الضرائب الأخرى في تأثيرها على مستوى رفاهية الافراد، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- مظهر محمد صالح، «الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية الى ديمقراطية السوق»، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص 47.

إلى انخفاض أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2014 واستمر بالانخفاض خلال عام 2015، وهذا ما يؤكد فرضية أن الإيراد الكلي شديد الحساسية لكمية النفط الخام المصدرة وأسعاره، فضلاً عن انخفاض الأهمية النسبية للإيرادات الأخرى من مجموع الإيراد الكلي.

الجدول (20): هيكل الإيرادات العامة في العراق للمدة (1980-2015) (مليون دينار)

السنوات	الإيراد العام	نسبة التغيير %	الإيراد النفطي	نسبته من الإيراد الكلي %	الإيرادات الأخرى	نسبته من الإيراد العام %	نسبة الإيراد العام من الناتج %
1980	12019		10732.9	89.3	1286.1	10.7	76.8
1981	7447	-38.0	6471.4	86.9	975.6	13.1	66.3
1982	7068	-5.1	5449.4	77.1	1618.6	22.9	56.3
1983	5814	-17.7	3627.9	62.4	2186.1	37.6	46.7
1984	6646	14.3	4193.6	63.1	2452.4	36.9	45.7
1985	7497.9	12.8	4918.6	65.6	2579.3	34.4	49.8
المتوسط	7748.7	-6.7	5898.9	74.1	1849.7	25.9	56.9
1986	6272.1	-16.3	3343	53.3	2929.1	46.7	42.8
1987	8708.6	38.8	4946.5	56.8	3762.1	43.2	49.5
1988	8268.4	-5.1	4168.1	50.3	4100.3	49.7	42.5
1989	8863.2	7.2	5025.4	56.7	3837.8	43.3	43.4
1990	8491.1	-4.2	2012.3	23.7	6478.8	76.3	37.2
المتوسط	8120.7	4.1	3899.1	48.2	4221.6	51.8	43.1
1991	4228	-50.2	12.684	0.3	4101.16	99.7	19.8
1992	5047	19.4	1.5141	0.03	5045.5	99.97	8.5
1993	8997	78.3	2.6991	0.03	8994.3	99.97	6.4
1994	25659	185.1	7.6977	0.03	25651.3	99.8	3.6
1995	106986	316.9	27195	25.4	79791	74.6	5.5
المتوسط	30183.4	109.9	5443.9	5.2	24716.7	94.8	8.76
1996	178013	66.4	57705	32.4	120308	67.6	7.5
1997	410537	130.6	199890	48.7	210647	51.3	4.2
1998	520430	26.8	169023	32.5	351407	67.5	3.7
1999	719065	38.2	234649	32.6	484416	67.4	2.5
2000	1133034	57.6	458157	40.4	674877	59.6	2.8
المتوسط	592215.8	63.9	223884.8	37.3	368331	62.7	4.14

السنوات	الايراد العام	نسبة التغير %	الايراد النفطي	نسبته من الایراد الكلي %	الایرادات الاخرى	نسبته من الایراد العام %	نسبة الایراد العام من الناتج %
2001	1289246	13.8	580161	45	709085	55	3.8
2002	1971125	52.9	1020022	51.7	951103	48.3	5.8
2003	4596000	133.2	4096500	89.1	499500	10.9	22.3
2004	21729106	372.8	21434206	98.6	294900	1.4	57.1
2005	28958608	33.3	28336608	97.8	622000	2.2	54.2
المتوسط	11708817	121.2	11093499.4	76.4	615317.6	23.6	28.6
2006	45392304	56.7	42287900	93.1	3104404	6.9	47.5
2007	42064530	-7.3	41103691	97.9	960839	2.1	37.8
2008	50775081	20.7	45218084	89.1	5556997	10.9	32.3
2009	50408215	-0.7	47528261	94.2	2879954	5.8	38.6
2010	61735312	22.5	59794180	96.9	1941132	3.1	37
المتوسط	50075088.4	18.4	47186423.2	94.2	2888665.2	5.8	38.64
2011	80934790	31.1	76184137	94.1	4750653	5.9	36.2
2012	102326898	26.4	99657735	97.3	2669163	2.7	41.8
2013	119296663	16.6	116363805	97.5	2932858	2.5	44.7
* 2014	139640628	17.1	na	Na	na	na	54
2015	94048364	-32.6	78649032	83.6	15399332	16.4	47.8
المتوسط	107249469	11.7	92713677.3	93.1	6438001.5	6.9	44.9

المصدر: وزارة المالية العراقية، «الموازنة العامة العراقية»، دائرة الموازنة.

(\*) تشير (na) الى عدم توفر بيانات لعدم اقرار الموازنة لعام 2014 لأسباب سياسية.

ان المخطط الاقتصادي لهذه الموازنات لم يعطِ اهمية للمصادر الاخرى للإيرادات ولاسيما الضرائب والتي تعاني من مشكلات تتمثل بضعف الجهاز الضريبي، والتشريعات التي تنظم عمله فضلاً عن تفاقم ظاهرة التهرب الضريبي والناتج عن عدم الاستقرار السياسي والامن الذي يعاني منه العراق خلال هذه المدة.

اما مؤشر نسبة الایراد الكلي من الناتج المحلي الاجمالي، فتشير النسب المذكورة بالجدول (20) إلى تباين هذه النسب تبعاً لتباين اسعار النفط المصدر وكمياته، وترتبط معها بعلاقة طردية فتزداد النسبة مع زيادة الاسعار والكميات وتنخفض مع انخفاضها.

## 2- هيكل النفقات العامة

يُمكن النظر إلى الإنفاق العام ونسبته المئوية من الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لبيان حجم الحكومة ومقدار تدخلها في النشاط الاقتصادي<sup>(1)</sup>، ويتضح من الجدول (21) ان الإنفاق العام شهد توسعهاً كبيراً خلال مدة الدراسة لاسيما في جانب الإنفاق الجاري، إذ شهد الإنفاق الجاري تزايداً خلال الحرب العراقية الايرانية لتمويل نفقات الحرب، فقد ارتفع الإنفاق العام من (11163.5) مليون دينار كمتوسط للمدة (1985-1980) إلى (13015.9) مليون دينار كمتوسط للمدة (1990-1986)، وكانت الحصة الاكبر للإنفاق الجاري الذي سجل أعلى نسبة (78.3%) من اجمالي الإنفاق العام عام 1988، في حين تناقص الإنفاق الاستثماري تدريجياً مع استمرار الحرب لتغطية نفقاتها، فقد انخفضت نسبته من (42.5%) كمتوسط للمدة الاولى إلى (22.6%) كمتوسط للمدة الثانية.

اما أثناء مدة فرض العقوبات الاقتصادية فقد سجل الإنفاق الجاري نسب نمو مرتفعة مقارنة بنسب نمو الإنفاق الاستثماري، كما يلاحظ زيادة مضطردة في قيم الإنفاق العام، إذ يلاحظ من بيانات الجدول (21) ان الإنفاق الجاري سجل ما نسبته (82.9%) من اجمالي الإنفاق العام كمتوسط للمدة (1995-1991)، ان هذه الزيادة تركزت بصورة اساسية على تخصيصات دعم الانتاج الزراعي، في حين شكل الإنفاق الجاري (87.9%) من الإنفاق العام كمتوسط للمدة (2000-1996)، اما الإنفاق الاستثماري فقد سجل نسباً لم تتجاوز (28%) خلال هذه المدة، يرجع السبب في هذا الانخفاض إلى قصور الإيرادات وشحة العملة الاجنبية آنذاك.

بعد عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية، تم تخمين النفقات العامة بالشكل الذي يظهر ازدياد تخصيصات الإنفاق الجاري من اجمالي الإنفاق العام الذي شهد هو الاخر نمواً مضطرباً، إذ يلاحظ من بيانات الجدول (21) ارتفاع القيم المطلقة للنفقات العامة من (63275138.2) مليون دينار كمتوسط للمدة (2010-2006) وبمعدل نمو سنوي بلغ (19.4%)، إلى (127017850.4) مليون دينار كمتوسط للمدة (2015-2011) وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.9%)، اما نسبة الإنفاق الجاري من اجمالي الإنفاق فقد سجلت نسباً تراوحت بين (60.2%) كحد

(1) احمد ابراهيم علي، «اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة»، مصدر سابق، ص 107.

ادنى عام 2013 و(81.8%) كحد أعلى عام 2006، اما التخصيصات الاستثمارية فقد ارتفعت نسبتها من اجمالي الإنفاق العام من (23.7%) كمتوسط للمدة (2006-2010) إلى (35.3%) كمتوسط للمدة (2011-2015).

مما سبق يتضح وجود اختلال في هيكل الإنفاق العام نتيجة للاعتماد شبه الكامل على تصدير النفط الخام في تحصيل اليراد ومن ثم تغطية النفقات، لذلك فقد ارتبطت به نسبة مساهمة الإنفاق الجاري من اجمالي الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة في اغلب سنوات الدراسة.

الجدول (21): هيكل النفقات العامة في العراق للمدة (1980-2015) (مليون دينار)

السنوات	الإنفاق العام	نسبة التغير %	الإنفاق الجاري	نسبته من الإنفاق العام %	الإنفاق الاستثماري	نسبته من الإنفاق العام %	نسبة الإنفاق العام من الناتج %
1980	7669		3993	52	3676	48	49
1981	11330	47.7	5349.9	47.2	5979	52.8	95
1982	14435	27.4	7829.1	54.2	6606	45.8	98
1983	12042	-16.6	7054.1	58.6	4988	41.4	96.6
1984	10719	-10.9	6749.8	63	3969	37	73.7
1985	10786	0.6	7537.6	70	3239	30	71.6
متوسط	11163.5	9.6	6418.9	57.5	4742.8	42.5	84.5
1986	10248.7	-4.9	7401	72.2	2848	27.8	70
1987	12043.3	17.5	9426	78.2	2617	21.8	68.4
1988	13694.6	13.7	10729	78.3	2965	21.7	70.5
1989	14539.2	6.2	11472	79	3067	21	71.2
1990	14554	0.1	11563	79.4	2991	20.6	63.7
متوسط	13015.9	6.5	10118.2	77.42	2897.6	22.6	68.8
1991	17497	20.2	15653	89.5	1844	10.5	82.1
1992	32883	87.9	25876	78.7	7007	21.3	55.4
1993	68954	109.7	50060	72.6	18894	27.4	49.1
1994	199442	189.2	171742	86.1	27700	13.9	28.3
1995	690784	246.4	605840	87.8	84944	12.2	35.6
متوسط	201912	130.7	173834.2	82.9	28077.8	17.06	50.1

22.8	6.8	36440	93.2	506102	-21.5	542542	1996
6.2	10.4	71707	89.6	543095	11.7	605802	1997
6.7	10.4	95796	89.6	824705	51.9	920501	1998
3.5	19.5	201960	80.5	831592	12.3	1033552	1999
3.7	13.1	347037	86.9	1151663	45.0	1498700	2000
8.6	12.0	150588	87.9	771431.4	19.9	920219.4	متوسط
6.4	28.3	588861	71.7	1490866	38.8	2079727	2001
7.3	24.5	616979.8	75.5	1901305.2	21.1	2518285	2002
44.9	20.2	1869900	79.8	7362300	266.6	9232200	2003
88.4	15.1	5114173	84.9	28543338	264.6	33657511	2004
67.4	21	7550000	79	28431168	6.9	35981168	2005
42.9	21.8	3147982.8	78.2	13545795.4	119.6	16693778.2	متوسط
53.3	18.2	9272000	81.8	41691161	41.6	50963261	2006
46.4	24.5	12665305	75.5	39062163	1.5	51727468	2007
38.1	26.2	15671227	73.8	44190746	15.7	59861973	2008
53	21.7	15017442	78.3	54148081	15.5	69165523	2009
50.7	28	23676772	72	60980694	22.4	84657466	2010
48.3	23.7	15260549.2	76.3	48014569	19.4	63275138.2	متوسط
43.2	31.1	30066292	68.9	66596473	14.2	96662767	2011
47.8	31.8	37177897	68.2	79954033	21.2	117122930	2012
51.8	39.8	55108602	60.2	83316006	18.2	138424608	2013
63.2	39.5	64622557	60.5	98793961	18.1	163416518	2014
60.7	34.5	41214037	65.5	78248392	-26.9	119462429	2015
53.34	35.3	45637877	64.7	81381773	8.9	127017850.4	متوسط

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى:

- وزارة المالية العراقية، «الموازنة العامة العراقية»، دائرة الموازنة.

اما ما يخص نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الاجمالي فتشير بيانات الجدول السابق إلى تزايد هذه النسبة في اغلب سنوات الدراسة، إذ يلاحظ انها بلغت (115%) عام 1982، بعدها اخذت بالتذبذب إلى ان بلغت (68.8%) كمتوسط للمدة (1986-1990)، وهذه النسبة المرتفعة تعود إلى ارتفاع الإنفاق العسكري لتغطية نفقات الحرب التي شكلت نسباً مرتفعة

من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي<sup>(1)</sup>، اما خلال سنوات العقوبات الاقتصادية فقد تناقصت نسبة الإنفاق من الناتج من (50.1%) كمتوسط للمدة (1991-1995) إلى (8.6%) كمتوسط للمدة (1996-2000) إذ يعود هذا التراجع إلى نمو الناتج المحلي الاجمالي بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنفاق بفعل تطبيق مذكرة النفط مقابل الغذاء، اما بعد عام 2003 فأخذت هذه النسب بالتزايد نتيجة تزايد الإنفاق العام لاسيما في جانب الإنفاق الجاري، إذ ارتفعت هذه النسبة من (48.3%) كمتوسط للمدة (2006-2010) إلى (53.3%) كمتوسط للمدة (2011-2015).

### 3- هيكل الموازنة العامة

بعد ان تمت دراسة بنود الموازنة العامة بشقيها الإيرادات والنفقات، يُمكن الوقوف على الصورة العامة للمركز المالي للدولة من خلال صافي فائض الموازنة العامة أو صافي عجز الموازنة العامة والمؤشرات المتعلقة بها والموضحة في الجدول (22)، الذي يوضح ان صافي الموازنة العامة سجل عجزاً خلال مدة الدراسة ما عدا العام 1980، فخلال سنوات الحرب العراقية - الايرانية بلغ اقصى عجز في الموازنة عام 1982 بلغ (7367) مليون دينار بنسبة تفوق نصف الناتج المحلي الاجمالي، واستمر العجز بالتذبذب وقد بلغ (4895.3) مليون دينار كمتوسط للمدة (1986-1990) وبنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بلغت في المتوسط (25.7%)، ويلاحظ خلال هذه المدة ان نسبة تغطية الإيراد العام للإنفاق العام انخفضت من (75.2%) كمتوسط للمدة (1980-1985) إلى (62.6%) كمتوسط للمدة (1986-1990)، وذلك بسبب الانخفاض الذي حصل في اسعار النفط في تلك المدة، كما يلاحظ ان نسبة العجز من الإنفاق العام خلال هذه المدة بلغت حدها الاقصى (51.7%) عام 1983.

(1) تشير بعض الدراسات الى ان حصة الإنفاق العسكري تجاوزت النصف من الناتج المحلي الاجمالي في عام 1981 اذ بلغت (66%) ثم تناقصت الى (54.4%) عام 1984، لمزيد من التفاصيل، راجع: كامل كاظم بشير الكناني، «ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي»، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، 2013، ص ص 47-45.

الجدول (22): هيكل الموازنة العامة في العراق للمدة (1980-2015) مليون دينار عراقي

السنوات	الإيرادات العام	الإنفاق العام	صافي الموازنة	نسبة صافي الموازنة من الناتج (%)	نسبة العجز إلى الإنفاق العام (%)	نسبة تغطية الإيرادات العام إلى الإنفاق العام (%)
1980	12019	7669	4350	27.8	56.7	156.7
1981	7447	11330	-3883	-34.6	-34.3	65.7
1982	7068	14435	-7367	-58.7	-51.0	48.9
1983	5814	12042	-6228	-49.9	-51.7	48.3
1984	6646	10719	-4073	-27.9	-37.9	62.0
1985	7497.9	10786	-3288.1	-21.9	-30.5	69.5
المتوسط	7748.7	11163.5	-3414.9	-27.6	-24.8	75.2
1986	6272.1	10248.7	-3976.6	-27.1	-38.8	61.2
1987	8708.6	12043.3	-3334.7	-18.9	-27.7	72.3
1988	8268.4	13694.6	-5426.2	-27.9	-39.6	60.4
1989	8863.2	14539.2	-5676	-27.8	-39.0	60.9
1990	8491.1	14554	-6062.9	-26.5	-41.7	58.3
المتوسط	8120.7	13015.9	-4895.3	-25.7	-37.4	62.6
1991	4228	17497	-13269	-62.3	-75.8	24.2
1992	5047	32883	-27836	-46.9	-84.7	15.3
1993	8997	68954	-59957	-42.7	-86.9	13.0
1994	25659	199442	-173783	-24.7	-87.1	12.9
1995	106986	690784	-583798	-30.1	-84.5	15.56
المتوسط	30183.4	201912	-171728.6	-41.3	-83.8	16.2
1996	178013	542542	-364529	-15.3	-67.2	32.8
1997	410537	605802	-195265	-1.9	-32.2	67.8
1998	520430	920501	-400071	-2.9	-43.5	56.5
1999	719065	1033552	-314487	-1.1	-30.4	69.6
2000	1133034	1498700	-365666	-0.9	-24.4	75.6
المتوسط	592215.8	920219.4	-328003.6	-4.4	-39.5	60.5
2001	1289246	2079727	-790481	-2.3	-38.0	61.9



السنوات	الإيرادات العام	الإنفاق العام	صافي الموازنة	نسبة صافي الموازنة من الناتج (%)	نسبة العجز إلى الإنفاق العام (%)	نسبة تغطية الإيرادات العام إلى الإنفاق العام (%)
2002	1971125	2518285	-547160	-1.6	-21.7	78.3
2003	4596000	9232200	-4636200	-22.5	-50.2	49.8
2004	21729106	33657511	-11928405	-31.3	-35.4	64.6
2005	28958608	35981168	-7022560	-13.1	-19.5	80.5
المتوسط	11708817	16693778	-4984961.2	-14.2	-32.9	67.0
2006	45392304	50963161	-5570857	-5.8	-10.9	89.1
2007	42064530	51727468	-9662938	-8.7	-18.7	81.3
2008	50775081	59861973	-9086892	-5.8	-15.2	84.8
2009	50408215	69165523	-18757308	-14.4	-27.1	72.9
2010	61735312	84657467	-22922155	-13.7	-27.1	72.9
المتوسط	50075088	63275118	-13200030	-9.7	-19.8	80.2
2011	80934790	96662766	-15727976	-7.0	-16.3	83.7
2012	102326898	117122930	-14796032	-6.0	-12.6	87.3
2013	119296663	138424608	-19127944	-7.2	-13.8	86.2
2014	139640628	163416518	-23775889	-9.2	-14.5	85.5
2015	94048364	119462429	-25414065	-12.9	-21.3	78.7
المتوسط	107249469	127017850	-19768381.2	-8.5	-15.7	84.3

المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى:- المصدر: وزارة المالية العراقية، «الموازنة العامة العراقية»، دائرة

الموازنة.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

- البنك المركزي العراقي، «النشرة الإحصائية السنوية»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، اعداد

مختلفة.

اما خلال مدة العقوبات الاقتصادية فقد شهدت ارتفاع القيم المطلقة للعجز نتيجة لانحسار الإيرادات النفطية بفعل العقوبات التي فرضت على العراق حتى توقيع مذكرة التفاهم، بلغ العجز (171728.6) مليون دينار كمتوسط للمدة (1991-1995)، ومن تفحص بيانات الجدول (22) نلاحظ زيادة نسبة العجز من الناتج المحلي الذي بلغ في المتوسط (41.3%) كما يلاحظ

تدني نسب تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة التي لم تتجاوز (16.2%) في المتوسط للمدة نفسها، إلا أن هذه النسب أي نسب العجز لم تستمر طويلاً فسرعان ما انخفضت بفعل زيادة الإيرادات النفطية وزيادة الناتج المحلي بعد عام 1995<sup>(1)</sup>، إذ انخفضت نسبة العجز من الناتج إلى (4.4%) كمتوسط للمدة (1996-2000) في حين ارتفعت نسبة تغطية النفقات العامة إلى (60.5%) كمتوسط للمدة نفسها.

ورث الاقتصاد العراقي من المدد السابقة أثراً سلبية امتدت لسنوات بعد رفع العقوبات الاقتصادية إذ جعلت منه اقتصاداً يعاني كثيراً من الازمات ولاسيما الديون التي بذمته جراء الحروب التي افتعلها النظام السابق، مما دع القائمين عليه إلى اللجوء إلى إعادة جدولتها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودول نادي باريس<sup>(2)</sup>، وعلى الرغم من الشروط التي فرضت من أجل تحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل معالجة الاختلالات الهيكلية لاسيما في جانب رفع الدعم عن بعض السلع الأساسية كمفردات البطاقة التموينية والوقود، إلا أن بيانات الجدول (22) تشير إلى أن الموازنات بعد عام 2003 صممت بعجز، وكانت معتمدة بدرجة كبيرة في تمويل نفقاتها على الإيرادات النفطية، بلغ متوسط العجز السنوي (13200030-) مليون دينار خلال المدة (2006-2010)، وبنسبة تغطية بلغت في المتوسط (80.2%)، وارتفع متوسط القيمة المطلقة للعجز إلى (19768381.2) مليون دينار خلال المدة (2011-2015) وبنسبة تغطية بلغت (84.3%) كمتوسط للمدة نفسها، أما نسبة العجز المخطط من الناتج المحلي الإجمالي فقد انخفضت من (9.7%) كمتوسط للمدة (2006-2010) إلى (8.5%) كمتوسط للمدة (2011-2015).

### ثالثاً: المتغيرات النقدية

شهدت السياسة النقدية في العراق تحولات جوهرية بعد رفع العقوبات الاقتصادية عام

(1) راجع جدول (18).

(2) تعود هذه الديون لمدة الحرب العراقية - الإيرانية لجهات عديدة تمثلت بدول نادي باريس وبعض دول الخليج فضلاً عن روسيا وفرنسا وبعض البنوك الخاصة، وهناك تقديرات عديدة لها تراوحت بين (120-

130) مليار دولار، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- عبدالكريم كامل أبو هات، «الاقتصاد العراقي ما بعد المحنة»، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد الأول، 2004، ص 7.

- كامل كاظم بشير الكناني، «ارجوحة التنمية في العراق...»، مصدر سابق، ص 307-315.

2003، هذه التحولات كان لها الاثر الكبير على المتغيرات النقدية مقارنة بالمدة التي قبلها، ومن اجل الوقوف على هذه الاثار، وما شهدته عرض النقد من تغييرات خلال مدة الدراسة سيتم مناقشة المتغيرات النقدية وبعض مؤشراتها وكما يأتي:

### 1- عرض النقد ومكوناته

اتسمت مرحلة ما قبل رفع العقوبات الاقتصادية بالعديد من الاحداث التي القت بظلالها على المتغيرات النقدية، إذ دخل العراق الحرب مع إيران بفوائض مالية تجاوزت (40) مليار دولار وقد استنفذت نهاية عام (1983<sup>(1)</sup>)، عندها تم اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل نفقات الحرب وما يرتبط بها، وبعد نهاية الحرب العراقية - الايرانية وبسبب عدم كفاية الإيرادات النفطية بدا الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي لتمويل الإنفاق العام، الذي اصبح المصدر الوحيد تقريباً خلال سنوات العقوبات<sup>(2)</sup>، وهذا ما يُمكن ملاحظته من خلال تفحص بيانات الجدول (23) الذي يوضح تطور قيم نمو عرض النقد في ومعدلاته ومكوناته، إذ يلاحظ ارتفاع معدلات نمو عرض النقد الضيق والواسع خلال مدة العقوبات الاقتصادية مقارنة بمدة الحرب العراقية الايرانية، فقد ارتفع عرض النقد الضيق من (4680.2) مليون دينار كمتوسط للمدة (1980-1985) وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (17.9%) إلى (10426.6) مليون دينار كمتوسط للمدة (1986-1990) وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (21.7%)، وخلال هذه المدة يلاحظ ان صافي العملة في التداول شكل النسبة الأكبر من اجمالي عرض النقد، إذ بلغت (82.9%) مقابل (17.9%) للودائع الجارية كمتوسط للمدة (1980-1985) في حين بلغت (84.6%) لصافي العملة في التداول مقابل (15.4%) نسبة الودائع الجارية، اما معدلات نمو عرض النقد الواسع فقد ارتفعت من (21.2%) كمتوسط للمدة (1980-1985) إلى (23.9%) كمتوسط للمدة (1986-1990).

يعود ارتفاع قيم نمو عرض النقد ومعدلاته بمقاييسه الضيق والواسع إلى اعتماد الحكومة

(1) احمد ابراهيم علي، «اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة»، مصدر سابق، ص 85.

(2) احمد ابراهيم علي، «الاقتصاد العراقي ووافق المستقبل القريب»، ص2، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: [http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1365904295\\_010711Iraq](http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1365904295_010711Iraq)

في تمويل النفقات على القروض الداخلية على هيئة إصدار سندات ادخار سميت بـ (سندات القادسية)، كان اصدارها يتم بشكل دفعات متعاقبة بعد عام 1982<sup>(1)</sup>.

ان زيادة عرض النقد خلال مدة الحرب العراقية الايرانية تعود إلى زيادة إصدار السندات وليس عن طريق الاصدار النقدي مباشرة، تلك السياسة التي اعتمدت في المدد اللاحقة بعد فرض العقوبات الاقتصادية، إذ يلاحظ من بيانات الجدول (23) ارتفاع قيم عرض النقد بالمعنى الضيق والواسع، إذ بلغ (219794.8) مليون دينار كمتوسط للمدة (1995-1991) وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (121.3%) شكلت العملة في التداول النسبة الاكبر من قيمة عرض النقد إذ بلغت (82.9%)، كما يلاحظ انخفاض وتيرة ارتفاع معدلات نمو عرض النقد خلال المدة (1996-2000) بعد توقيع مذكرة التفاهم وقد بلغ متوسط عرض النقد بالمعنى الضيق (1312463.6) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (20.2%) ارتفعت فيها نسبة صافي العملة في التداول إلى (88.1%) وهو ما يعكس تخلف العادات المصرفية وقلة الوعي المصرفي فضلاً عن ضعف فاعلية ادوات البنك المركزي في التأثير على السيولة المحلية، اما عرض النقد بالمعنى الواسع فقد شهد ارتفاعاً ملحوظاً بلغ (253337.6) مليون دينار كمتوسط للمدة (1995-1991) وبمتوسط معدل نمو سنوي بلغ (106.1%)، إلا ان هذا المعدل انخفض إلى (23.7%) كمتوسط للمدة (1996-2000).

(1) محمد غالي راهي، «التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق للمدة 1951-2010»، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013، ص 106.

الجدول (23): عرض النقد ومكوناته في العراق للمدة (1980-2015) (مليون دينار عراقي)

السنوات	صافي العملة في التداول	نسبته من عرض النقد	الودائع الجارية	نسبته من عرض النقد	عرض النقد الضيق	نسبة التغير %	عرض النقد الواسع	نسبة التغير %
1980	2184	82.4	467	17.6	2651	-	3347.3	-
1981	2933	80.5	712	19.5	3645	40.7	4709.3	37.5
1982	4191	84.1	790	15.9	4981	32.2	6225.9	36.7
1983	4690	84.9	837	15.1	5527	14.1	7102.6	10.9
1984	4607	83.8	893	16.2	5500	8.9	7735.2	-0.5
1985	4744	82.1	1033	17.9	5777	10.3	8532.6	5.0
المتوسط	3891.5	82.9	788.7	17.1	4680.2	21.2	6275.4	17.9
1986	5645	83.7	1096	16.3	6741	18.0	10071.6	16.7
1987	7106	85.4	1211	14.6	8317	23.7	12460.7	23.4
1988	8314	84.4	1534	15.6	9848	19.9	14938.1	18.4
1989	9760	82.2	2108	17.8	11868	24.7	18630.8	20.5
1990	13412	87.3	1947	12.7	15359	33.5	24874.8	29.4
المتوسط	8847.4	84.6	1579.2	15.4	10426.6	23.9	16195.2	21.7
1991	21873	88.7	2797	11.3	24670	27.5	31722	60.6
1992	36021	82.1	7888	17.9	43909	79.15	56829	77.9
1993	67134	77.7	19296	22.3	86430	105.4	116753	96.8
1994	199436	83.5	39465	16.5	238901	140.7	280971	176.4
1995	584398	82.9	120666	17.1	705064	177.8	780413	195.1
المتوسط	181772.4	82.9	38022.4	17.1	219794.8	106.1	253337.6	121.3
1996	881616	91.8	78887	8.2	960503	40.4	1095948	36.2
1997	929828	89.6	108269	10.4	1038097	15.1	1260973	8.1
1998	1192530	88.2	159346	11.8	1351876	32.7	1673201	30.2
1999	1275220	85.9	208616	14.1	1483836	11.0	1857406	9.8
2000	1474321	85.3	253685	14.7	1728006	19.2	2214072	16.5
المتوسط	1150703	88.1	161760.6	11.9	1312463.6	23.7	1620320	20.2
2001	1782691	82.6	376398	17.4	2159089	28.2	2838048	24.9
2002	2563693	85.1	449908	14.9	3013601	35.7	3852241	39.6
2003	4629794	80.2	1143807	19.8	5773601	80.5	6953420	91.6
2004	7162945	70.6	2985681	29.4	10148626	65.4	11498148	75.8

السنوات	صافي العملة في التداول	نسبته من عرض النقد	الودائع الجارية	نسبته من عرض النقد	عرض النقد الضيق	نسبته من عرض النقد	عرض النقد الواسع	نسبة التغير %
2005	9112837	79.9	2286288	20.1	11399125	12.3	14659350	27.5
المتوسط	5050392	79.7	1448416.4	20.3	6498808.4	48.8	79602414.4	47.5
2006	10968099	70.9	4491961	29.1	15460060	35.6	21050249	43.6
2007	14231700	65.5	7489467	34.5	21721167	40.5	26919996	27.9
2008	18492502	65.6	9697432	34.4	28189934	29.8	34861927	29.5
2009	21775679	58.4	15524351	41.6	37300030	32.3	45355289	30.1
2010	24342192	47.1	27401297	52.9	51743489	38.7	60289168	32.9
المتوسط	17962034.4	61.5	12920901.6	38.5	30882936	35.4	37695325.8	32.8
2011	28287000	45.3	34187000	54.7	62474000	20.7	72067309	19.5
2012	30594000	48.0	33142000	51.9	63736000	2.0	75536128	4.8
2013	34995000	47.4	38836000	52.6	73831000	15.8	87679000	16.1
2014	36072000	49.6	36620000	50.4	72692000	-1.5	90728000	3.5
*2015	31171149	45.9	36739851	54.1	67911000	-6.5	85180000	-6.1
المتوسط	32223829	47.2	35904970	52.8	68128800	6.1	82238087	7.6

(\*) لغاية الفصل الثالث من عام 2015.

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى: البنك المركزي العراقي، «النشرة الاحصائية السنوية»، المديرية العامة للإحصاء والإبحاث، بغداد، اعداد مختلفة

أستمرت الزيادات المتتالية في عرض النقد بسبب الاصدار النقدي الواسع لتمويل العجز المالي للحكومة والخضوع إلى قرارات السلطة السياسية ولاسيما فيما يتعلق بسياسة الاصدار النقدي المتبعة، إذ ان البنك المركزي كان يمثل (الرافعة المالية) لتمويل عجز موازنة الدولة دون قيود مما نتج عنه زيادة نمو عرض النقد بشكل كبير<sup>(1)</sup>، وبالتالي فإن السياسة النقدية خلال مدة العقوبات الاقتصادية أصبحت تابعة لمتطلبات السياسة المالية، وهذا ما تمت معالجته بعد عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية ومحاولة التحول نحو اقتصاد السوق،

(1) ثريا عبدالرحيم الخزرجي، «تقييم اداء السياسة النقدية في العراق واثرها على التضخم دراسة تحليلية للمدة (1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد(48)، 2008، ص143.

ولاسيما عند صدور قانون البنك المركزي المرقم (56) لسنة 2004<sup>(1)</sup>، وقانون المصارف المرقم (94) وما لحقها من اصلاحات ومنها تغيير العملة في كانون الثاني من العام نفسه، إذ لم يعد عرض النقد مرتبطاً بالسلطة السياسية أو الرافعة المالية للموازنة العامة، بل أصبح مرتبطاً بمقدار صافي الموجودات الاجنبية والمرتبطة بالإيرادات النفطية، من ثم تغطية الإنفاق وعلاقته بالأساس النقدي مما يجعل عرض النقد متغيراً داخلياً (Endogenous)<sup>(2)</sup>، وبالرجوع إلى بيانات الجدول السابق نلاحظ تطور عرض النقد بالمعنيين الضيق والواسع بشكل أكثر انضباطاً بعد عام 2004، إذ بلغ عرض النقد الضيق (30882936) مليون دينار كمتوسط للمدة (2006-2010) وبمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (38.7%)، شكل فيها صافي العملة في التداول نسبة (61.5%) من إجمالي عرض النقد الضيق في حين بلغت الودائع الجارية (38.5%) كمتوسط للمدة نفسها، اما معدل نمو عرض النقد بالمعنى الواسع فقد بلغ (32.8%) من إجمالي قيمته البالغة (37695325.8) مليون دينار كمتوسط للمدة (2006-2010).

اما خلال المدة (2011-2015) التي شهدت احداثاً متسارعة في سنواتها الاخيرة تمثلت بانخفاض أسعار النفط فضلاً عن ارتفاع تكاليف الحرب على الارهاب وعدم تمكن القطاعات غير النفطية من المساهمة الفاعلة بالإيرادات، كل ذلك أنعكس على نمو عرض النقد الذي شهد تباطؤاً في معدلاته، إذ بلغ (68122800) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (6.1%)، وهو أقل معدل نمو خلال مدة الدراسة، وشكلت الودائع الجارية النسبة الأكبر من

(1) اعطى هذا القانون للبنك المركزي صفة الاستقلالية التي تتمحور في ثلاثة محاور الاول ما نصت عليه المادة (26) التي تضمنت حظر اقراض الحكومة سواء أكان ذلك بشكل مباشر او غير مباشر بما في ذلك حظر اقراض الهيئات العامة او أي جهة مملوكة للدولة مع جواز قيام البنك المركزي بشراء الاوراق المالية الحكومية عن طريق عمليات السوق الثانوية، اما المحور الثاني فتمثل بصفة عدم تلقي الاوامر من الحكومة في الفقرة (2) من المادة الثانية والتي نصت على تمتع البنك المركزي بالاستقلال ولايتلقى اية تعليمات من أي شخص او جهة بما في ذلك الجهات الحكومية ما عدا ما نصت عليه المادتين (24) و(25) من القانون المذكور، انا المحور الثالث فيتمثل بخضوع حسابات البنك المركزي للمدقق الخارجي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية للبنوك المركزية، لمزيد من التفاصيل، راجع:

- مظهر محمد صالح قاسم، «السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام

مالي سليم»، الطبعة الاولى، اصدارات بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص ص 12-24.

- احمد ابراهيم علي، «الاقتصاد النقدي: وقائع نظريات سياسات»، الطبعة الاولى، دار الكتب: موزعون

ناشرون، بيروت، 2015، ص ص 282-290.

(2) المصدر السابق نفسه، ص 313.

أجمالي عرض النقد بلغت في المتوسط (52.8%) مقابل (47.2%) لصافي العملة في التداول، في حين بلغ متوسط معدل نمو عرض النقد بالمعنى الواسع (7.6%) خلال المدة نفسها.

## 2- اداء بعض المؤشرات النقدية

### أ- معيار حجم الافراط النقدي

يبين الجدول (24) ان معيار الافراط النقدي في العراق ظهر منخفضاً خلال مدة الحرب العراقية - الايرانية مما يظهر ارتفاع حجم الناتج الحقيقي فوق مستوى عرض النقود، إذ ارتفع من (0.26) كمتوسط للمدة (1985-1980) إلى (0.49) كمتوسط للمدة (1986-1990)، بمعنى ان كل وحدة من وحدات الناتج (دينار) يقابلها (0.26) دينار و(0.49) دينار من وحدات النقد، بعدها اخذ معيار حجم الافراط النقدي بالارتفاع التدريجي خلال مدة العقوبات الاقتصادية حتى بلغت (11.27) دينار كمتوسط للمدة (1991-1995) ثم ارتفعت إلى (39.59) دينار كمتوسط للمدة (1996-2000)، كما يتبين من بيانات الجدول (24) ان حجم الافراط النقدي شهد ارتفاعاً كبيراً بفعل الزيادات في معدلات نمو عرض النقد بالمعنى الضيق وبمعدلات تفوق معدلات زيادة الناتج الحقيقي، فقد ارتفع من (578.71) دينار كمتوسط للمدة (2006-2010) إلى (960.1) دينار كمتوسط للمدة (2011-2015)، وخلال المدة (2006-2010) ارتفع من (30882936) مليون دينار إلى (68128800) مليون دينار كمتوسط للمدة (2011-2015) أي بمعدل زيادة تفوق (100%) في حين ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ارتفع من (52110.3) مليون دينار إلى (70943.3) مليون دينار للمدتين المذكورتين.

### ب- معيار العمق المالي

من خلال تفحص بيانات الجدول السابق نلاحظ ان معيار العمق المالي والذي يعبر عن درجة نقدية الاقتصاد اخذت بالتزايد من (46.66%) كمتوسط (1985-1980) إلى (83.31%) كمتوسط للمدة (1986-1990)، بعدها اخذت قيمة هذا المعيار بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً إلى ان شهد انخفاضاً بلغ (16.58%) كمتوسط للمدة (1996-2000) بسبب تبعية البنك المركزي ومسيرة متطلبات الإنفاق العام من خلال الاصدار النقدي، ومن ثم فهو يفسر ضعف قدرة الادوات النقدية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية، اما بعد عام 2003 ورفع العقوبات الاقتصادية وما تبعها من اصلاحات على المستوى النقدي، فقد تراوح معيار العمق النقدي بين (43.28%) كحد اعلى و(22.02%) كحد ادنى، وتدل هذه النسب على فاعلية تأثير



السياسة النقدية وادواتها في التأثير على المتغيرات الكلية، إذ ارتفع معيار العمق المالي من (27.83%) كمتوسط للمدة (2006-2010) إلى (34.83%) كمتوسط للمدة (2011-2015).

(الجدول 24): اداء بعض المؤشرات النقدية في العراق للمدة (1980-2015) (مليون دينار)

السنوات	عرض النقد الضيق	عرض النقد الواسع	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	حجم الافراط النقدي	العمق النقدي %
1980	2651	3347.3	15647.2	19046.9	0.14	21.4
1981	3645	4709.3	11215.9	18908.1	0.19	41.9
1982	4981	6225.9	12554.2	19557.4	0.25	49.59
1983	5527	7102.6	12461.4	17000.6	0.32	56.99
1984	5500	7735.2	14550.9	16748.1	0.33	53.16
1985	5777	8532.6	15011.8	16991.6	0.34	56.84
المتوسط	4680.27	6275.5	13573.6	18042.1	0.26	46.66
1986	6741	10071.6	14652	17781.3	0.38	68.74
1987	8317	12460.7	17600	19435.9	0.43	70.79
1988	9848	14938.1	19432.2	19432.2	0.51	76.87
1989	11868	18630.8	20407.9	18826.2	0.63	91.29
1990	15359	24874.8	22848.3	29711.1	0.52	108.87
المتوسط	10426.6	16195.2	18988.1	21037.3	0.49	83.31
1991	24670	31722	21313.3	10682	2.31	148.84
1992	43909	56829	59348.2	14163.5	3.10	95.76
1993	86430	116753	140517.9	18453.6	4.68	83.09
1994	238901	280971	703821.3	19146.9	12.47	39.92
1995	705064	780413	1940994.2	19571.2	36.03	40.21
المتوسط	219794.8	253337.6	573198.9	16403.4	11.72	81.56
1996	960503	1095948	2379253.9	21728.1	44.21	46.06
1997	1038097	1260973	9804751.6	26342.7	39.41	12.86
1998	1351876	1673201	13772379.1	35525	38.05	12.15
1999	1483836	1857406	29253129.6	41771.1	35.52	6.35
2000	1728006	2214072	40470980.2	42358.6	40.79	5.47
المتوسط	1312463.6	1620320	19136098.9	33545.1	39.59	16.58
2001	2159089	2838048	34108514.4	43335.1	49.82	8.32
2002	3013601	3852241	34123696.2	40344.9	74.69	11.29

السنوات	عرض النقد الضيق	عرض النقد الواسع	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	حجم الافراط النقدي	العمق النقدي %
2003	5773601	6953420	20562256.4	26990.4	213.91	33.82
2004	10148626	11498148	38058543	41607.8	243.91	30.21
2005	11399125	14659350	53386428.6	43438.8	262.42	27.46
المتوسط	6498808.4	7960241.4	36047887.7	39143.4	168.95	22.22
2006	15460060	21050249	95587954.8	47851.4	323.08	22.02
2007	21721167	26919996	111455813	48510.6	447.76	24.15
2008	28189934	34861927	157026062	51716.6	545.08	22.20
2009	37300030	45355289	130642187	54721.2	681.64	34.72
2010	51743489	60289168	167093204	57751.6	895.97	36.08
المتوسط	30882936	37695325.8	132361044	52110.3	578.71	27.83
2011	62474000	72067309	223677005	63650.4	981.52	32.22
2012	63736000	75536128	245186419	71680.8	889.16	30.81
2013	73831000	87679000	267400000	75658.8	975.84	32.79
2014	72692000	90728000	258900000	72736.2	999.39	35.04
2015	67911000	85180000	196800000	70990.3	956.62	43.28
المتوسط	68128800	82238087	238392685	70943.3	960.51	34.83

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: - البنك المركزي العراقي، «النشرة الاحصائية السنوية»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، اعداد مختلفة.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «المجموعة الاحصائية السنوية»، سنوات متفرقة.

### 3- تحليل التضخم وسعر الفائدة وسعر الصرف

#### أ- معامل الاستقرار النقدي والتضخم

يُمكن بيان وجود التضخم بمؤشرات عديدة أهمها معامل الاستقرار النقدي<sup>(1)</sup>

(1) يبين هذا المعامل مدى الانحراف عن التوازن في السوق النقدي ويحتسب من خلال قسمة عرض النقد (ممثلاً بالتغير في عرض النقد بالمعنى الضيق) على الطلب على النقد (ممثلاً بمعدل تغير الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي)، فاذا كان ناتج القسمة أكبر من الواحد الصحيح يدل على وجود ضغوط تضخمية، اما إذا كان اقل من الواحد يدل على وجود ضغوط انكماشية، في حين اذا بلغ معامل الاستقرار النقدي الواحد صحيح او اقترب منه دل على وجود استقرار نقدي.

والفجوة التضخمية<sup>(1)</sup> فضلاً عن الرقم القياسي للأسعار ومعدلات نموه (معدل التضخم). يُمكن بيان مظاهر التضخم ومعدلاته في الاقتصاد العراقي من خلال تفحص بيانات الجدول (25)، فخلال مدة الحرب العراقية - الإيرانية وكنتيجة لتزايد الإنفاق العسكري والاقتراض الداخلي والخارجي لم يحقق سوق النقد الاستقرار بين عرض النقد والطلب عليه، كذلك نجد اتساع الفجوة التضخمية التي بلغت (763.9) كمتوسط للمدة (1980-1985) وفيها بلغ متوسط معدل التضخم (12.7%)، في حين بلغت (666.4) كمتوسط للمدة (1986-1990) إذ ارتفع متوسط معدل التضخم السنوي إلى (19%).

اما خلال المدة (1991-1995) فيظهر من بيانات الجدول (25) تزايد الضغوط التضخمية وعدم الاستقرار النقدي كنتيجة للعقوبات الاقتصادية التي فرضت على البلد، إذ ترتب على منعه من التعامل مع العالم الخارجي حدوث انخفاض في حجم المعروض السلعي وفي ظل انقطاع موارد الدولة من العملات الاجنبية بفعل توقف تصدير النفط واتجاه الدولة نحو الإنفاق الواسع لمواجهة متطلبات الاعمار وتقديم الدعم للسلع الاساسية إذ لم يكن ممكناً مقابلة هذا التوسع بالإيرادات الضريبية، الأمر الذي عزز العجز في الموازنة العامة (كما راينا سابقاً) مما دفع إلى تزايد الاعتماد على الاصدار النقدي لسد هذه النفقات ومن ثم زيادة الكتلة النقدية والتي لا يقابلها عرض سلعي يتناسب معها مما ترتب عليه اتساع الفجوة التضخمية التي بلغت (135765.9) كمتوسط للمدة نفسها، وبلغ معدل التضخم السنوي (261.04%)، مما ادخل الاقتصاد في فضاء التضخم الجامح، وضياع فرص الاستقرار والنمو.

اما بعد توقيع مذكرة التفاهم فقد انخفضت معدلات التضخم وتحقق استقرار نسبي في النقد، وتزامنت مع التوجه نحو إعادة النظر بسياسة البنك المركزي بالاستجابة لمتطلبات السياسة المالية والتي اعتمدت على الاقتراض من الجهاز المصرفي ومحاولة تطبيق بعض الاصلاحات منها ما يتعلق بالجانب المالي وهي المتمثلة بترشيد الإنفاق العام وضبطه فضلاً عن تنويع الإيرادات الضريبية واتباع سياسة التمويل الذاتي في المؤسسات<sup>(2)</sup>، ومنها

(1) هي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي المخطط أكبر من العرض الكلي المخطط مما يؤدي الى ظهور فجوة بينهما تقود الى التقلبات السعريّة، وتحسب وفق الصيغة الآتية:  $G = \Delta M_1 - \left[ \frac{M_1}{Y} \right] \cdot X$  : ان: G: الفجوة التضخمية، M : عرض النقد بالمعنى الضيق، Y : الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة.

(2) ثريا عبد الرحيم الخرزجي، «تقييم اداء السياسة النقدية في العراق، مصدر سابق، ص 148.

ما يتعلق بالسياسة النقدية وتمثلت برفع كفاءة الادوات النقدية المباشرة للتأثير على الموازنة العامة للمصارف، فضلاً عن التأثير على موازنة البنك المركزي من خلال الادوات النقدية غير المباشرة وتقليل معدلات الزيادة في الاصدار النقدي الجديد<sup>(1)</sup>، ومن ثم ادت الاجراءات السابقة إلى انخفاض معامل الاستقرار مقارنة بالمدة السابقة، إذ بلغ (3.4) كمتوسط لهذه المدة، في حين سجلت الفجوة التضخمية قيماً سالبة في اغلب السنوات خلال المدة (1996-2000) إذ بلغت في المتوسط (30094.6)، اما متوسط معدل التضخم فقد بلغ (8.2%)، اما بعد عام 2000 فقد ارتفع معدل التضخم إلى ان وصل إلى (33.65) عام 2003.

أتمت السياسة النقدية في العراق بموجب قانون البنك المركزي المرقم (56) لعام 2004 بمسار نقدي يختلف تماماً عن المدة السابقة سواء من حيث الوسائل أو الاهداف، إذ الزم قانون البنك المركزي العراقي بالعمل على مواجهة التضخم اولاً، واستخدام ادوات السياسة النقدية غير المباشرة و اشاراتها للتصدي للأسعار والتوقعات التضخمية التي سجلت في الحقبة السابقة<sup>(2)</sup> ثانياً، وأعتمد البنك المركزي على حزمة من الاجراءات في نطاق سياسة نقدية متشددة لمواجهة التضخم من خلال مثبت اسمي (Nominal Anchor) لاحتواء التوقعات التضخمية وتثبيتها عبر أداة سعر الصرف وعد ذلك هدفاً وسيطاً عن طريق الرفع التدريجي للقيمة الخارجية للدينار العراقي والذي تطلب توافر اشارة من قبل البنك المركزي تتمثل باعتماد سعر فائدة اسمي يجعل من سعر الفائدة الحقيقي (السالب) عند مستواه الموجب ومن ثم الاعتماد على السياسة النقدية القائمة على تكامل اشارتي سعري الفائدة والصرف، الذي يمثل المرتكز الاساس لمعالجة التوقعات التضخمية، وهو ما يسمى بمؤشر التضخم الاساس، الذي يتمثل بالرقم القياسي لأسعار المستهلك مطروحاً منه فقرتي الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات)<sup>(3)</sup>، وبالرجوع إلى بيانات الجدول (25) نلاحظ ارتفاع معامل الاستقرار النقدي واتساع الفجوة التضخمية

(1) اكرام عبدالعزيز، «الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل»، مصدر سابق، ص 303.

(2) مظهر محمد صالح قاسم، «السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي...»، مصدر سابق، ص 139.

(3) مظهر محمد صالح قاسم، «السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي»، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008، ص 2-3.

وارتفاع نسبة التضخم عامي 2006 و2007 بسبب ازمة الوقود الحاصلة نتيجة الوضع الامني مما أدى إلى ارتفاع اسعارها في السوق السوداء في ظل قلة المعروض من الطاقة الكهربائية، مما استدعى تحرك البنك المركزي لمعالجة المستوى المرتفع للأسعار بواسطة اداتي سعر الصرف وسعر الفائدة والتي نجح خلالها في تخفيض التضخم الاساس عام 2008 إلى جانب التحسن الامني لعموم البلد<sup>(1)</sup>، وأستمر التضخم الاساس بالانخفاض إلى ان وصلت إلى (2.4%) عام 2010، اما في المدة (2011-2015) فقد بلغ متوسط معامل الاستقرار النقدي (1.6) وهو قريب من الواحد صحيح مما يشير إلى تخفيف حدة الضغوط التضخمية، كما يلاحظ تسجيل الفجوة التضخمية قيماً سالبة خلال هذه المدة، اما معدل التضخم فقد بلغ في المتوسط (3.4%)، مما يظهر نجاح البنك المركزي في تحقيق هدفه المتمثل بخفض معدلات الزيادة في المستوى العام للأسعار والحفاظ على استقرار القوة الشرائية للدينار العراقي.

---

(1) البنك المركزي العراقي، «التقرير الاقتصادي السنوي»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2008، ص40.

الجدول (25): معامل الاستقرار النقدي والفجوة التضخمية وسعري الفائدة والصراف في العراق للمدة (2015-1980)

السنوات	معامل الاستقرار النقدي	الفجوة التضخمية	معدل التضخم	سعر الفائدة	سعر الصرف
1980	-	-	18.5	5.75	0.306
1981	-51.5	1022.1	19.7	5.75	0.475
1982	10.7	1169.8	13.4	6.13	0.48
1983	-0.8	1377.9	12.2	6.13	0.501
1984	0.3	55.5	7.9	6.13	0.501
1985	3.5	194.2	4.2	6.13	1.176
المتوسط	-7.6	763.9	12.7	6.0	0.6
1986	3.6	660.5	1.3	6.13	1.174
1987	2.5	872.1	14	6.13	1.174
1988	-966.9	1533.2	21.4	6.13	2
1989	-6.6	2402.2	6.3	6.13	3
1990	0.5	-2135.9	52	6.13	4
المتوسط	-193.4	666.4	19	6.13	2.3
1991	-0.9	53258.3	185	6.13	10
1992	2.4	8445.8	83.6	6.13	21
1993	3.2	22427.7	207.7	6.5	74
1994	46.9	143820.5	458.1	6.5	458
1995	88.0	450877.3	370.8	7.25	1674
المتوسط	27.9	135765.9	261.04	6.502	447.4
1996	3.3	160092.0	-14.7	7.25	1170
1997	0.3	-104255.3	23.1	7.25	1471
1998	0.9	-35646.2	14.8	7.25	1620
1999	0.6	-89920.4	12.6	7.35	1972
2000	11.7	220203.1	5	7.35	1930
المتوسط	3.4	30094.6	8.2	7.29	1632.6
2001	10.8	-1185837.7	16.4	7.35	1929
2002	-5.7	2682289.9	19.3	6.35	1957
2003	-2.8	5616702.8	33.6	6.35	1896
2004	1.4	809671.3	27	6	1453

السنوات	معامل الاستقرار النقدي	الفجوة التضخمية	معدل التضخم	سعر الفائدة	سعر الصرف
2005	2.8	770011.6	37	7	1469
المتوسط	1.3	1738567.6	26.7	6.61	1740.8
2006	3.5	2635291.0	53.2	16	1467
2007	29.4	5965942.8	30.8	20	1255
2008	4.5	4721225.0	2.7	16.8	1193
2009	5.6	7062047.5	-2.8	8.8	1170
2010	6.9	11728322.6	2.4	6.2	1170
المتوسط	9.9	6422565.8	17.3	13.6	1251
2011	2.0	4940733.9	5.6	6	1170
2012	0.2	-5878344.1	6.1	6	1170
2013	2.9	6213102.3	1.9	6	1166
2014	0.4	1781824.0	2.2	6	1166
2015	2.7	-3110830.8	1.4	6	1166
المتوسط	1.6	789297.0	3.4	6	1167.6

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى:

- البنك المركزي العراقي، «النشرة الاحصائية السنوية»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، اعداد مختلفة.

### ب- سعر الفائدة

يحقق البنك المركزي التأثير على حجم الكتلة النقدية المتزايدة، وامتصاص فائض السيولة واستقطاب رؤوس الاموال الفائضة عن طريق سعر الفائدة قصير الامد، إذ يعد من ابرز ادوات السياسة النقدية، الذي يعرف ايضاً بسعر البنك المركزي أو سعر السياسة (Policy Rate) ويراد منه أن يكون مؤشراً مرجعياً لتحديد سعر الفائدة على ايداعات المصارف لدى البنك المركزي ومن ثم ينظم اسعار الفائدة في سوق الائتمان<sup>(1)</sup>، ومن خلال تفحص بيانات الجدول (25) يتبين ان سعر الفائدة تراوح بين (5.75%) و(6.5%) منذ العام 1980 ولغاية العام 1994، بعدها ونتيجة اتخاذ بعض القرارات الاصلاحية في مجال السياسة النقدية والتي تزامنت مع توقيع مذكرة التفاهم في عام 1995 تم رفع سعر الفائدة إلى (7.25%) ثم إلى (7.35%)

(1) احمد ابراهيم علي، «الاقتصاد النقدي: وقائع نظريات سياسات»، مصدر سابق، ص 254.

عام 2001 وذلك بهدف تخفيض الضغوط التضخمية وتحقيق استقرار نقدي، والملاحظ خلال هذه المدة ضعف هذه الاداة في التأثير على مستويات التضخم والحد من الفجوة التضخمية بسبب ارتباط السياسة النقدية بالسياسة المالية واتباع اسلوب التمويل التضخمي للموازنة العامة من خلال اتباع سياسة النقد الرخيص، اما بعد رفع العقوبات الاقتصادية وقرار قانون البنك المركزي فقد اصبحت اشارة الفائدة الاسمية ذات التأثير الموجب على الفائدة الحقيقية بمثابة نطاق حماية قوية للمثبت الاسمي والمشار اليها سابقاً لضمان استمرار ثبات توقعات الجمهور التضخمية وتحقيق استقرار في قيمة الدينار العراقي وهو ما يمثل هدف البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي باستخدام (قاعدة تايلر)<sup>(1)</sup>، وهذا ما تم اتخاذه من اجراءات من قبل البنك المركزي والتي قامت برفع سعر الفائدة من (6%) عام 2004 إلى (16%) عام 2006 ثم إلى (20%) عام 2007 من اجل كبح جماح التضخم وتخفيض معدلاته، واستطاعت بهذه المعدلات مواجهة التضخم واعادة استقرار النظام المالي خلال المدة اللاحقة<sup>(2)</sup>، بعد ذلك واستناداً إلى انخفاض معدل التضخم الاساس واستناداً إلى قواعد الاستقرار الاقتصادي ومن اجل تحفيز النشاط الائتماني بما يتناسب مع مستوى النمو الحقيقي فقد خفض البنك المركزي سعر الفائدة خلال عام 2009 إلى (8.8%) ثم إلى (6.2%) عام 2010 والذي استقر طيلة المدة (2011-2015) عند مستوى (6%)، وهي التي ادت إلى احتفاظ اسعار فوائد الائتمان وايداعات المصارف لدى البنك المركزي بمستوياتها السابقة<sup>(3)</sup>.

### ت - سعر الصرف

شهد سعر الصرف الاجنبي امام الدينار العراقي تحولات وتغيرات منذ العام 1980 بحكم

(1) يستخدم البنك المركزي العراقي في سياسته النقدية ما يعرف بقاعدة تايلر (Taylor Rule) نسبة الى الاقتصادي (John Taylor) 1993، والتي تركز على جعل سعر الفائدة الاساس (سعر السياسة) السائد في السوق النقدي دالة طردية في كل من التضخم وفجوة الناتج، اذ يتم رفع هذا السعر عندما يكون التضخم اعلى من المعدلات المستهدفة وخفضه في حالة اتجاه الاقتصاد نحو الركود، لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، راجع:

- احمد ابراهيم علي، «الاقتصاد النقدي: وقائع نظريات سياسات»، مصدر سابق، ص 255-256.

(2) البنك المركزي العراقي، «التقرير الاقتصادي السنوي»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2007، ص12.

(3) البنك المركزي العراقي، «تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي لعام 2013»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، بغداد، 2015، ص2.



التغيرات التي شهدتها الاقتصاد العراقي، فالدينار العراقي كان يرتبط بسعر صرف ثابت تقريباً عند (3.3) دولار، ومنذ اختلال الموازنة العامة واتباع التمويل التضخمي تراجعت قيمة الدينار العراقي أي منذ عام 1982، إذ يلاحظ من بيانات الجدول (25) ان سعر الصرف في السوق الموازي ارتفع من (0.6) دينار/ دولار كمتوسط للمدة (1985-1980) إلى (2.3) دينار/ دولار كمتوسط للمدة (1990-1986)، والملاحظ خلال هذه المدة انه قد تم العمل بنظام الاستيراد بدون تحويل خارجي مما أدى إلى ظهور ميزان تجاري غير رسمي أو (خفي)، وهو الذي يعبر عن قيمة الاستيرادات والصادرات الخفية، فقد بدا سعر الصرف في السوق الموازي يتحدد بموجب العجز في هذا الميزان، الذي كان يعتمد على تهريب العملة لتمويله<sup>(1)</sup>.

اما خلال مدة العقوبات الاقتصادية، ونتيجة لتراجع قيمة الدينار العراقي<sup>(2)</sup> نتيجة تنامي الاصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، الذي أثر على حجم السلع المستوردة بما تسبب في زيادة متواصلة في عجز الميزان التجاري الخفي، الذي انعكس على سعر الصرف الذي شهد ارتفاعاً متواصلاً من (447.4) دينار/ دولار كمتوسط للمدة (1995-1991) إلى (1632.6) دينار/ دولار كمتوسط للمدة (2000-1996).

اما خلال مدة رفع العقوبات الاقتصادية واستقلالية البنك المركزي فقد أستخدم سعر الصرف كأداة للمحافظة على استقرار قيمة العملة ومواجهة الضغوط التضخمية وتضييق نطاق الدولار من خلال استخدامها لسوق مزاد العملة اليومية لبيع وشراء الدولار والذي بدأ العمل به منذ 2003/10/4 ومن ثم التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المعووم والمدار من قبل البنك المركزي والتدخل عند الحاجة لتعديله واعتماده كمثبت اسمي لمواجهة التوقعات التضخمية للجمهور بهدف استقرار الاسعار، وخلال هذه

(1) همام الشماع، عمرو هشام العمري، «اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي»، دراسات في الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 26.

(2) خلال هذه الحقبة برزت ظاهرة (الدولرة Dollarization) والتي تعني استخدام دولار الولايات المتحدة الامريكية او اية عملة اجنبية لها قدرة الاحلال محل العملة المحلية في التعاملات واستخدامها كمخزن للقيمة، اذ ان الدولرة الجزئية (Partial Dollarization) حسب مفهوم صندوق النقد الدولي هي التي تعبر عن واقع الاقتصاد العراقي، لمزيد من التفاصيل، راجع: - مظهر محمد صالح قاسم، «السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي...»، مصدر سابق، ص ص 216 - 217.

المدة تم تعديل سعر الصرف تدريجياً بما يتناسب، والهدف منه إذ انخفض من (1453) دينار/ دولار عام 2004 إلى (1193) دينار/ دولار عام 2008، اصبح التلازم بين عوائد النفط بالعملة الاجنبية والاصدار النقدي في ظل استمرار التدخل في سوق الصرف إلى نظام الصرف يتسم بالثبات والذي ترتب عليه ازدياد الثقة بالدينار العراقي وضيق مظاهر الدولار، وهذا أدى إلى انخفاض سعر الصرف من (1170) دينار/ دولار عام 2009 إلى (1166) دينار/ دولار عام 2015.



## الفصل السابع

### تحليل العلاقة بين صافي الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق وقياسها

من اجل تبين طبيعة العلاقة بين المتغيرات موضوع الدراسة، سنحاول في هذا المبحث بيان طبيعة العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد بمفهومه الضيق والواسع فضلاً عن العلاقة مع معدل التضخم وسعر الفائدة قبل قياس العلاقة بينهما، وذلك من خلال تحليل سلوك هذه المتغيرات وحساب معامل الارتباط الجزئي بينهما عبر ثلاثة مدد زمنية تتمثل الاولى بمرحلة الحرب (العراقية - الايرانية) تليها مرحلة العقوبات الاقتصادية ثم مرحلة الانفتاح الاقتصادي والسعي للتحول نحو اقتصاد السوق، وكما يأتي:

#### اولاً: تحليل العلاقة بين صافي الموازنة وبعض المؤشرات النقدية

##### 1- العلاقة بين صافي الموازنة وعرض النقد

يُمكن بيان العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعرض النقد بالمفهومين الضيق، والواسع من خلال تفحص بيانات الجدول (26)، فخلال المدة (1980- 1990) شهد عجز الموازنة نمواً سنوياً بلغ في المتوسط (8.9%)، هذه النسبة انما تعود إلى زيادة الإنفاق العام ولاسيما العسكري منه لتمويل نفقات الحرب خلال هذه المدة، اما عرض النقد بالمعنى الضيق فقد شهد معدلات نمو بلغت في المتوسط (19.8%) في حين بلغ متوسط معدل النمو السنوي لعرض النقد بالمعنى الواسع (22.6%)، وتعود هذه الزيادة إلى نمو الإنفاق العام ولاسيما الإنفاق الجاري الذي بلغ معدل نموه (12.5%) كمتوسط لهذه المدة في ظل تراجع الإيرادات النفطية، ومن ملاحظة قيمة معامل الارتباط البسيط بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد بالمعنى الضيق خلال المدة (1990-1980) والذي بلغ (0.4831) ما يشير إلى ضعف العلاقة

بينهما، وكذلك الحال لمعامل الارتباط بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد بالمعنى الواسع الذي بلغ (0.4406)، يتبين من ذلك ضعف العلاقة بين معدلات نمو الإنفاق العام وزيادة عجز الموازنة مع عرض النقد بالمعنيين الضيق، والواسع، إذ تم الاعتماد على الاحتياطات الاجنبية في تمويل الإنفاق العسكري حتى منتصف الثمانينات من القرن الماضي ثم القروض الخارجية حتى انتهاء الحرب عام 1988، فضلاً عن الاقتراض من الجهاز المصرفي وكما مر بنا سابقاً.

الجدول (26): العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد ومعامل الارتباط بينهما في العراق للمدة (1980-

(2015) (%)

السنوات	معدل نمو الإنفاق الجاري	معدل نمو الإنفاق الاستثماري	معدل نمو الإنفاق العام	معدل نمو الموازنة العامة	معدل نمو الضيق	معدل نمو عرض النقد الواسع
1980	-	-	-	-	-	-
1981	33.9	62.6	47.7	-189.3	37.5	40.7
1982	46.3	10.5	27.4	89.7	36.7	32.2
1983	-9.9	-24.5	-16.6	-15.5	10.9	14.1
1984	-4.3	-20.4	-10.9	-34.6	-0.5	8.9
1985	11.7	-18.4	0.6	-19.3	5	10.3
1986	-1.8	-12.1	-4.9	20.9	16.7	18
1987	27.4	-8.1	17.5	-16.1	23.4	23.7
1988	13.8	13.3	13.7	62.7	18.4	19.9
1989	6.9	3.4	6.2	4.6	20.5	24.7
1990	0.8	-2.5	0.1	6.8	29.4	33.5
المتوسط	12.5	0.4	8.1	-8.9	19.8	22.6
1991	35.6	-38.3	20.2	118.9	60.6	27.5
1992	65.3	279.9	87.9	109.8	77.9	79.15
1993	93.5	169.6	109.7	115.4	96.8	105.4
1994	243.1	46.6	189.2	189.8	176.4	140.7
1995	252.8	206.7	246.4	235.9	195.1	177.8
1996	-16.5	-57.1	-21.5	-37.6	36.2	40.4
1997	7.3	96.8	11.7	-46.4	8.1	15.1
1998	51.9	33.6	51.9	104.9	30.2	32.7
1999	0.8	110.8	12.3	-21.4	9.8	11
2000	38.5	71.8	45	16.3	16.5	19.2

السنوات	معدل الإنفاق الجاري	معدل الإنفاق الاستثماري	معدل الإنفاق العام	معدل نمو الموازنة العامة	معدل نمو عرض النقد الضيق	معدل نمو عرض النقد الواسع
2001	29.5	69.7	38.8	116.2	24.9	28.2
2002	27.5	4.8	21.1	-30.8	39.6	35.7
المتوسط	69.1	82.9	67.7	72.6	64.3	59.4
2003	287.2	203.1	266.6	747.3	91.6	80.5
2004	287.7	173.5	264.6	157.3	75.8	65.4
2005	-0.4	47.6	6.9	-41.1	12.3	27.5
2006	46.6	22.8	41.6	-20.7	35.6	43.6
2007	-6.3	36.6	1.5	73.5	40.5	27.9
2008	13.1	23.7	15.7	-5.9	29.8	29.5
2009	22.5	-4.2	15.5	106.4	32.3	30.1
2010	12.6	57.7	22.4	22.2	38.7	32.9
2011	9.2	26.9	14.2	-31.4	20.7	19.5
2012	20.1	23.7	21.2	-5.9	2	4.8
2013	4.2	48.2	18.2	29.3	15.8	16.1
2014	18.6	17.3	18.1	24.3	-1.5	3.5
2015	-20.8	-36.2	-26.9	6.9	-6.5	-6.1
المتوسط	53.4	49.3	52.3	81.7	29.8	28.9
معامل الارتباط /* المدة	1980-1990	1991-2002	2003-2015			
صافي الموازنة مع عرض النقد الضيق	0.4831	0.7703	0.8457			
صافي الموازنة مع عرض النقد الواسع	0.4406	0.3598	0.8513			
معامل الارتباط بين صافي الموازنة وعرض النقد الضيق للمدة (1980-2015) = (0.9423)						
معامل الارتباط بين صافي الموازنة وعرض النقد الواسع للمدة (1980-2015) = (0.9449)						

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول (21، 22، 23)

(\*) احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Gretl).

اما خلال مدة فرض العقوبات الاقتصادية واتباع سياسة تمويل العجز بالنقد الرخيص (الاصدار النقدي الجديد) في ظل محدودية اليراد الضريبي، نلاحظ من بيانات الجدول السابق ارتفاع معدلات نمو العجز المالي في الموازنة العامة خلال النصف الاول من المدة (1991-2002) مقارنة بالنصف الثاني منه، أي بعد توقيع مذكرة التفاهم وبدء تصدير النفط، وهذا ما انعكس على نمو معدلات عرض النقد بالمعنيين الضيف والواسع، ففي الوقت الذي سجل فيه عجز الموازنة نمو سنوي بلغ في المتوسط (72.6%)، سجل متوسط معدل النمو عرض النقد الضيق (64.3%) خلال هذه المدة، في حين بلغ متوسط معدل نمو عرض النقد الواسع (59.4%)، كما يلاحظ ارتفاع معدل نمو الإنفاق العام خلال هذه المدة والذي بلغ (67.7%) والذي سجل فيه الإنفاق الجاري متوسط معدل نمو سنوي بلغ (69.1%) في حين سجل الإنفاق الاستثماري متوسط معدل نمو بلغ (82.9%) بسبب زيادة التخصيصات الاستثمارية لإعادة اعمار البنى التحتية التي دمرتها حرب الخليج الثانية وما تبعها من عقوبات، اما قيمة معامل الارتباط بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد بالمعنى الضيق فتشير إلى وجود علاقة قوية بينهما إذ بلغت (0.7703)، فيما دلت قيمة معامل الارتباط وبالغة (0.3598) على ضعف العلاقة بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الواسع.

عند تفحص بيانات الجدول (26) وخلال مدة رفع العقوبات الاقتصادية والتحول التدريجي نحو اقتصاد السوق وما تبعها من احداث (كما مر بنا سابقاً)، يلاحظ نمو عجز الموازنة العامة خلال الاعوام 2003 و2004 و2009 بمعدلات قياسية.

اما بقية السنوات فشهدت تذبذباً ارتفاعاً وانخفاضاً، كذلك يلاحظ نمو الإنفاق العام بمعدل نمو سنوي بلغ (52.3%) كمتوسط للمدة (2003-2015) بلغ فيها معدل نمو الإنفاق الجاري (53.4%) كمتوسط نمو سنوي للمدة نفسها، اما معدلات نمو عرض النقد فلم تشهد ارتفاعاً مماثلاً لمعدلات نمو الإنفاق العام ومعدلات نمو صافي الموازنة العامة بفعل استقلاليته البنك المركزي واجراءاته للحد من التوسع النقدي غير المرغوب به من أجل الحفاظ على قيمة العملة، إذ يلاحظ ان متوسط معدل نمو عرض النقد الضيق بلغ (29.8%) في حين سجل عرض النقد الواسع معدل نمو سنوي بلغ في المتوسط (28.9%)، اما معامل الارتباط البسيط لعلاقة صافي الموازنة العامة مع عرض النقد الضيق والواسع فيشير إلى وجود علاقة قوية بينهما، وكذلك دلت قيمة معامل الارتباط بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق والواسع وبالغة (0.9423) و(0.9449) على وجود علاقة قوية بينهما.

## 2- العلاقة بين صافي الموازنة ومعدل التضخم وسعر الفائدة

يُمكن بيان العلاقة بين عجز الموازنة العامة ومعدل التضخم من خلال المقارنة بين معدلات النمو لهذين المتغيرين، فخلال المدة (1980-1990) يلاحظ من بيانات الجدول (27) وبمقارنة نمو متوسط الإنفاق العام السنوي كأحد مكونات الطلب الكلي بنسبة (8.08%) مع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (النقدي) (4.8%)، يلاحظ وجود فجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي أثناء هذه المدة، اما عند مقارنة متوسط معدل نمو العجز في الموازنة العامة والبالغ (8.9%) مع متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)، الذي يبلغ (5.8%) خلال هذه المدة، مما يعني انحسار أثر اتساع الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي على المستوى العام للأسعار، وهذا ما اشارت إليه قيمة معامل الارتباط والبالغة (0.2249) والتي تدل على ضعف العلاقة بينهما.

اما خلال المدة (1990-2002) فيلاحظ ان النمو السنوي لمتوسط العجز في الموازنة والبالغ (72.6%)، يفوق متوسط معدل نمو الناتج الحقيقي والبالغ (7.2%) مما يدل على اتساع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي مما يظهر تخلف الجهاز الانتاجي عن مواكبة الزيادة في الطلب الناتج عن تزايد الإنفاق العام والنتيجة ارتفاع معدلات التضخم التي سجلت ارقاماً قياسية خلال هذه المدة بلغت في المتوسط (115.1%) كمعدل نمو سنوي، اما معامل الارتباط بين صافي الموازنة العامة ومعدل التضخم والبالغ (0.8249) فيشير إلى وجود علاقة قوية بينهما، ويمكن ارجاع سبب هذه العلاقة إلى اللجوء إلى السلطة النقدية لتمويل العجز في الموازنة العامة، والذي أدى إلى زيادة المعروض النقدي دون ان يقابلها زيادة في الناتج الحقيقي، ومن ثم فإن الارتفاع في المستوى العام للأسعار سيكون حتماً<sup>(1)</sup>.

(1) ميشم لعبي اسماعيل، «قياس العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة لدول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1980-1998»، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005، ص 157.



الجدول (27): العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم وسعر الفائدة ومعامل الارتباط بينهما في العراق للمدة (2015-1980) (%)

السنوات	معدل نمو الإنفاق العام	معدل نمو الموازنة العامة	معدل نمو الناتج النقدي	معدل نمو الناتج الحقيقي	معدل التضخم	سعر الفائدة
1980	-	-	-	-	18.5	5.75
1981	47.7	-189.3	-28.3	-0.7	19.7	5.75
1982	27.4	89.7	11.9	3.4	13.4	6.13
1983	-16.6	-15.5	-0.7	-13.1	12.2	6.13
1984	-10.9	-34.6	16.8	-1.5	7.9	6.13
1985	0.6	-19.3	3.2	1.5	4.2	6.13
1986	-4.9	20.9	-2.4	4.6	1.3	6.13
1987	17.5	-16.1	20.1	9.3	14	6.13
1988	13.7	62.7	10.4	-0.02	21.4	6.13
1989	6.2	4.6	5.0	-3.1	6.3	6.13
1990	0.1	6.8	11.9	57.8	52	6.13
المتوسط	8.08	-8.9	4.8	5.8	15.5	6.1
1991	20.2	118.9	-6.7	-64	185	6.13
1992	87.9	109.8	178.5	32.5	83.6	6.13
1993	109.7	115.4	136.8	30.2	207.7	6.5
1994	189.2	189.8	400.9	3.7	458.1	6.5
1995	246.4	235.9	175.8	2.2	370.8	7.25
1996	-21.5	-37.6	22.6	11	-14.7	7.25
1997	11.7	-46.4	312.1	21.2	23.1	7.25
1998	51.9	104.9	40.5	34.8	14.8	7.25
1999	12.3	-21.4	112.4	17.5	12.6	7.35
2000	45	16.3	38.3	1.4	5	7.35
2001	38.8	116.2	-15.7	2.3	16.4	7.35
2002	21.1	-30.8	0.04	-6.9	19.3	6.35
المتوسط	67.7	72.6	50.3	7.2	115.1	6.9
2003	266.6	747.3	-39.7	-33.1	33.6	6.35
2004	264.6	157.3	85.1	54.1	27	6
2005	6.9	-41.1	40.3	4.4	37	7
2006	41.6	-20.7	79.0	10.2	53.2	16

السنوات	معدل نمو الإنفاق العام	معدل نمو الموازنة العامة	معدل نمو الناتج النقدي	معدل نمو الناتج الحقيقي	معدل التضخم	سعر الفائدة
2007	1.5	73.5	16.6	1.4	30.8	20
2008	15.7	-5.9	40.9	6.6	2.7	16.8
2009	15.5	106.4	-16.8	5.8	-2.8	8.8
2010	22.4	22.2	27.9	5.5	2.4	6.2
2011	14.2	-31.4	33.9	10.2	5.6	6
2012	21.2	-5.9	9.6	12.6	6.1	6
2013	18.2	29.3	9.1	5.5	1.9	6
2014	18.1	24.3	-3.2	-3.8	2.2	6
2015	-26.9	6.9	-23.9	-2.4	1.4	6
المتوسط	52.3	81.7	19.9	5.9	15.5	9.0
معامل الارتباط المدة / *	1980-1990	1991-2002	2003-2015			
صافي الموازنة مع معدل التضخم	0.0873	0.8249	0.7849			
صافي الموازنة مع سعر الفائدة	0.6895	0.5923	0.3725			
معامل الارتباط بين صافي الموازنة ومعدل التضخم للمدة (1980-2015) = 0.8550						
معامل الارتباط بين صافي الموازنة وسعر الفائدة للمدة (1980-2015) = 0.0975						

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول ( 18 ، 21 ، 25).

(\*) احتسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Gretl).

شهدت المدة ما بعد رفع العقوبات الاقتصادية التي فرضت على الاقتصاد العراقي قبل عام 2003 محاولة لتأسيس اقتصاد حر يحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي عبر اجراءات عديدة تمثلت باستقلالية البنك المركزي وحظر افراض الحكومة بأي شكل من الاشكال ورفع الدعم عن بعض السلع الاساسية مثل المشتقات النفطية والسلع الغذائية وغيرها مقابل إعادة هيكلة المديونية والشروط المرتبطة بها وتلك التي ادت إلى ارتفاع معدلات التضخم خلال الاعوام 2005 و2006 و2007، وعند تفحص بيانات الجدول (27) نلاحظ نمو الإنفاق العام والعجز في الموازنة العامة خلال المدة (2003-2015) بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج النقدي والحقيقي، ولو كانت ظروف الاقتصاد مماثلة للمدة السابقة لسجلت معدلات التضخم ارقاماً قياسية اخرى، إلا ان الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي يتم تعويضها بالاستيراد

من الخارج في ظل الانفتاح الاقتصادي على الخارج مما جعل المعروض السلعي يتماشى مع الزيادة في الطلب الكلي في ظل اتباع السلطة النقدية سياسة تهدف إلى المحافظة على قيمة العملة من خلال اشارتي سعر الفائدة والصرف (والتي تم ايضاحهما في المبحث السابق)، واعطاء الدور الاكبر لسعر الصرف للحفاظ على معدلات تضخم مقبولة في ضوء الازواج الاقتصادية على المستوى الاقليمي والدولي، فبلغ متوسط معدل التضخم السنوي (15.5%) خلال المدة المذكورة، اما معامل الارتباط بين صافي الموازنة العامة والتضخم والبالغة (0.7849) فتشير إلى وجود علاقة قوية بينهما وكذلك الحال لمعامل الارتباط بينهما للمدة (1980-2015) والبالغ (0.8550) والذي يدل على الارتباط القوي بين صافي الموازنة العامة ومعدل التضخم خلال هذه المدة.

وعند تفحص العلاقة بين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة من بيانات الجدول (27) نلاحظ ان سعر الفائدة لم يتغير إلا بشكل طفيف في اغلب سنوات الدراسة ولاسيما قبل عام 2003 بسبب ان السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي كانت مرتبطة بالسياسة المالية ومن ثم شهدت تلك المدة ضعف ادواتها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية ولاسيما معدلات التضخم ما عدا بعض الاجراءات التي اتخذت بعد توقيع مذكرة التفاهم عام 1995 والمذكورة سابقاً، اما بعد عام 2003 فتم استخدام مؤشر سعر الفائدة كأداة من ادوات السياسة النقدية للتأثير في توجيه النشاط الاقتصادي نحو تحقيق استقرار في قيمة العملة إذ تم تعديله خلال المدة (2006-2008) لمعالجة التضخم، وبالعودة إلى معامل الارتباط بين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة والبالغ (0.0975) بجده يظهر ضعف العلاقة بينهما خلال مدة الدراسة ما عدا المديتين الاولى والثانية الذين اظهرتا علاقة ليست بالقوية.

### ثانياً: قياس العلاقة بين صافي الموازنة وبعض المؤشرات النقدية

من اجل قياس العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي، ومعدل التضخم، وسعر الفائدة في العراق للمدة (1980-2015)، اعتمد الباحث على المنهجية القياسية الموضحة في المبحث الاول من الفصل السابق باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews 7)، اما المتغيرات الاقتصادية المراد قياس العلاقة بينها وهي:

NB : صافي الموازنة، M1: عرض النقد الضيق، M2: عرض النقد الواسع.

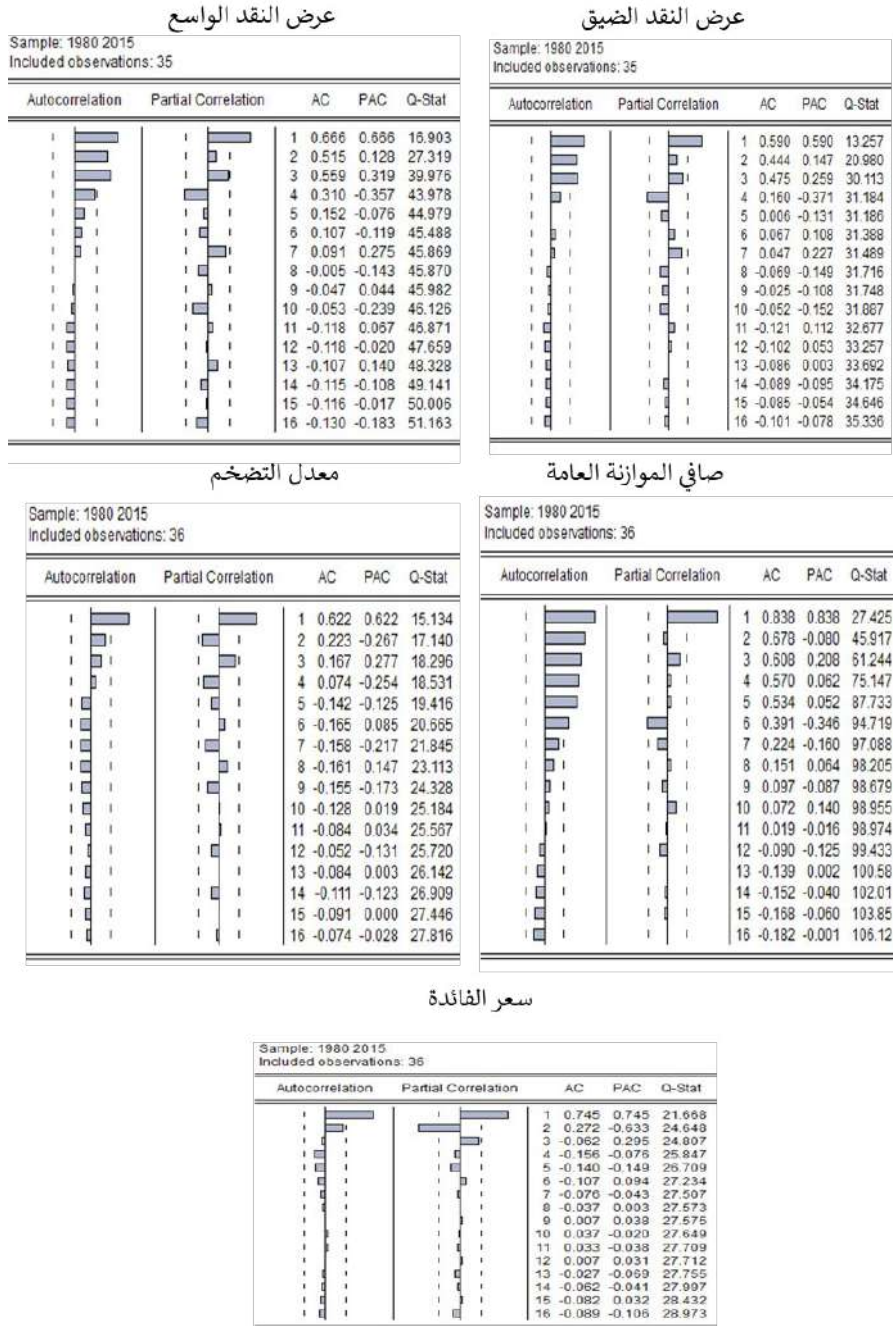
I: معدل التضخم، R: سعر الفائدة السنوي.

1: نتائج تحليل استقرارية متغيرات الدراسة

أ- دالة الارتباط الذاتي (AFC)

توضح نتائج تحليل دالة الارتباط الذاتي للمتغيرات الاقتصادية موضوع البحث في العراق عدم استقراريته في المستوى، بل انها استقرت في الفروق الاولى، والاشكال البيانية الآتية توضح ذلك.

الشكل (26): استقرارية متغيرات الدراسة في العراق



## ب- اختبار جذر الوحدة

لاختبار استقرارية بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات موضوع البحث، وبعد تقدير النماذج الثلاثة<sup>(1)</sup> عند مستوى معنوية (5%) وبأجراء اختبار استقرار حد الخطأ العشوائي عند المستوى والفروق فقد تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (28): نتائج اختبار (ADF) عند المستوى والفرق الاول للمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1980-2015)

Station-ary	test-critical	t-statistic	test-critical	t-statistic	test-critical	t-statistic	المتغير
درجة الاستقرار	القيمة الحرجة	النموذج الثالث	القيمة الحرجة	النموذج الثاني	القيمة الحرجة	النموذج الاول	
level	-3.54849	-1.631136	-2.951125	0.232163	-1.951000	0.882436	NB
1st dif	-3.552973	-6.898781	-2.954021	-6.102352	-1.951332	-5.540177	NB
level	-3.548490	-1.703556	-2.951125	-0.697563	-1.951000	-0.433722	M1
1st dif	-3.562882	-3.022287	-2.960411	-2.453803	-1.952066	-2.188574	M1
level	-3.548490	-2.092835	-2.951125	-1.424247	-1.951000	-1.306010	M2
1st dif	-3.562882	-2.591595	-2.960411	-2.284847	-1.952066	-2.060631	M2
level	-3.557759	-2.454261	-2.948404	-2.745791	-1.951687	-1.915686	I
1st dif	-3.552973	-6.215334	-2.954021	-6.284424	-1.951332	-6.388027	I
level	-3.544284	-2.145105	-2.954021	-2.332997	-1.951332	-0.688816	R
1st dif	-3.552973	-5.527619	-2.954021	-5.588539	-1.951332	-5.680996	R

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

تشير نتائج اختبار (ADF) الواردة في الجدول (28) إلى ان المتغيرات موضوع البحث جميعها غير مستقرة (Non Stationery) في مستوياتها (Levels)، بل انها مستقرة في فروقها الاولى (1st difference)، فعن متغير صافي الموازنة العامة (NB) فتشير النتائج إلى قبول فرضية العدم للنماذج المقدره، إذ ان القيم المحتسبة لـ (tau) اقل من القيم الجدولية، وعند اجراء الاختبار عند الفرق الاول دلت النتائج على خلوها من جذر الوحدة للنماذج الثلاثة إذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.540177) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (-1.951332) للنموذج الاول، اما للنموذج الثاني فقد بلغت (-6.102352) وهي أكبر من مثيلتها الجدولية

والبالغة (2.954021)، في حين بلغت إحصاءه (tau) للنموذج الثالث (-6.898781) وبلغت القيمة الجدولية لها (-2.552973).

اما عن متغير عرض النقد الضيق (M1) فتشير النتائج إلى قبول فرضية العدم للنماذج المقدره عند المستوى، وعند تقدير النماذج عند الفرق الاول فقد دلت النتائج على خلو النموذج الاول فقط من جذر الوحدة إذ بلغت القيمة المحتسبة (-2.188574) وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (-1.952066).

كما تبين النتائج الموضحة في الجدول السابق لمتغير عرض النقد الواسع (M2) وبعد اجراء اختبار الاستقرار عند المستوى، ان مطلق القيم المحتسبة للنماذج الثلاثة لإحصاء (tau) والبالغة (-0.306010) للنموذج الاول و(-0.434247) للنموذج الثاني وبلغت (-0.092835) للنموذج الثالث، اقل من القيم الجدولية المقابلة لها ومن ثم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة للمتغير مما يتطلب اجراء اختبار الفرق الاول والذي اثبت انها مستقرة للنموذج الاول فقط، أي رفض فرضية عدم استقرار بيانات السلسلة.

وعند تقدير النماذج الخاصة بمعدل التضخم (I) واختبار استقرار البواقي لها، بينت النتائج عدم استقرارية البيانات بالمستوى، إذ كانت القيم المحتسبة اقل من مثيلاتها الجدولية مما استدعى الانتقال إلى اخذ الفرق الاول لبيانات معدل التضخم الأمر الذي اثبت استقراره وخلوه من جذر الوحدة، ومن ثم رفض فرضية العدم للنماذج المقدره الثلاث، فبالنسبة للنموذج الاول بلغت القيمة المحتسبة (-6.388027) وهي أكبر من القيمة الجدولية التي بلغت (-1.951332)، في حين بلغت قيمة المحتسبة للـ (tau) (-6.284424) للنموذج الثاني وهي أكبر من مثيلتها الجدولية، في حين دل النموذج الثالث على خلوه من جذر الوحدة من خلال القيمة البالغة (-6.215334)، وهي أكبر من القيمة الجدولية للنموذج نفسه.

اما عن سعر الفائدة (R) فتشير نتائج اختبار (ADF) إلى عدم استقرار بيانات السلسلة عند اختبار المستوى، إذ دلت النتائج على تفوق القيمة الجدولية على مثيلتها المحتسبة مما فرض اجراء اختبار استقرار البواقي عند الفرق الاول وللنماذج الثلاثة، التي اظهرت معنويتها في النماذج المقدره جميعها، ويلاحظ من نتائج الجدول (28) رفض فرضية العدم بوجود جذر الوحدة للنموذج الاول والمتمثل بالتقدير بدون حد ثابت ولا اتجاه زمني، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.680996) وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي بلغت (-1.951332)،

اما النموذج الثاني والمتمثل بالحد الثابت بدون اتجاه زمني فقد اظهر معنوية احصائية إذ كانت القيمة المحتسبة والبالغة (-5.588539) أكبر من الجدولية والبالغة (-2.954021)، وكذلك الحال للنموذج الثالث، الذي بين خلو بيانات السلسلة الخاصة به من جذر الوحدة عند الفرق الاول، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-5.527619) وهي أكبر من مثيلتها الجدولية والبالغة (-3.552973).

## 2: نتائج تحليل التكامل المشترك بطريقة (Engle - Granger)

اظهرت النتائج الخاصة باختبار (ADF) لمتغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي ان متغيرات السلسلة الزمنية غير مستقرة بمستوياتها، وهذا يعني انها متكاملة من الدرجة الاولى  $(NB, M1, M2, I, R) \sim I(1)$  ) وعندها يُمكن اجراء اختبار التكامل المشترك بطريقة (Engle - Granger) ذي الخطوتين، الذي يقوم بتقدير العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، وكالاتي:

### أ- الخطوة الاولى

تتضمن هذه المرحلة تقدير انحدار العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات موضوع البحث بطريقة (OLS) كما في المعادلات الآتية:

$$NB_t = \alpha + \beta_1 M_{1t} + \epsilon_{1t} \text{ ----- (1)}$$

$$M1_t = \alpha + \beta_1 NB_t + \epsilon_{2t} \text{ ----- (2)}$$

$$NB_t = \alpha + \beta_1 M_{2t} + \epsilon_{3t} \text{ ----- (3)}$$

$$M2_t = \alpha + \beta_1 NB_t + \epsilon_{4t} \text{ ----- (4)}$$

$$NB_t = \alpha + \beta_1 I_t + \epsilon_{5t} \text{ ----- (5)}$$

$$I_t = \alpha + \beta_1 NB_t + \epsilon_{6t} \text{ ----- (6)}$$

$$NB_t = \alpha + \beta_1 R_t + \epsilon_{7t} \text{ ----- (7)}$$

$$R_t = \alpha + \beta_1 NB_t + \epsilon_{8t} \text{ ----- (8)}$$

إذ ان:  $\epsilon$  : حد الخطأ المراد اختبار استقراره للمعادلات اعلاه.

وبعد تقدير المعادلات في اعلاه بطريقة (OLS)، تم اختبار استقرار حد الخطأ لكل معادلة بطريقة (ADF) وطريقة (KPSS) ونتائج الجدول الآتي يوضح ذلك:



الجدول (29): نتائج اختبار استقرار حدود الخطأ في العراق

اختبار (KPSS)		اختبار (ADF)		المعادلة
test-critical	t-statistic	test-critical	t-statistic	
0.463000	0.122048	-1.951000	-4.327730	1
0.463000	0.161636	-1.951000	-4.157484	2
0.463000	0.121194	-1.951000	-4.400111	3
0.463000	0.163665	-1.951000	-4.212804	4
0.463000	0.573623	-1.951000	-0.844494	5
0.463000	0.175953	-1.951000	-2.736177	6
0.463000	0.604558	-1.951000	-0.920138	7
0.463000	0.351080	-1.951000	-2.108508	8

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

دلت النتائج الواردة في الجدول (29) على خلو حدي الخطأ للمعادلتين الاولى والثانية من جذر الوحدة، فعند مقارنة القيمة المحسوبة لـ (tau) للمعادلة الاولى، التي بلغت (-4.327730) مع مثيلتها الجدولية والبالغة (-1.951000) نلاحظ رفض الفرض العدمي بوجود جذر الوحدة، اما عند مقارنة القيمة المحسوبة لاختبار (KPSS) والبالغة (0.122048) مع القيمة الجدولية والبالغة (0.463000) عند مستوى معنوية (5%) نلاحظ ان القيمة المحسوبة اقل من الجدولية، مما يدل على قبول الفرض العدمي باستقرار حد الخطأ، وكذلك الحال للمعادلة الثانية، التي تبين استقرار حد الخطأ المقدر مما يبين ان حدي الخطأ متكاملين من الدرجة نفسها  $I(0) \approx \varepsilon_{1t}, \varepsilon_{2t}$  وهو مؤشر معنوي لوجود تكامل مشترك بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد بالمعنى الضيق، اما عن المعادلة الثالثة والرابعة واللتين تبيانان العلاقة بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق وتبين النتائج استقرارية حدي الخطأ للمعادلتين على وفق الاختبارين (ADF) و (KPSS) عند مستوى المعنوية (5%) وفي كلا الاتجاهين.

كما تشير نتائج اختبار استقرارية حدي الخطأ للمعادلتين الخامسة والسادسة إلى عدم استقرارية حد الخطأ في المعادلة الخامسة على وفق اختبار (ADF) و (KPSS)، إذ بلغت القيمة المحسوبة للاختبار الاول (-0.844494) وهي اقل من قيمتها الجدولية والبالغة (-1.951000)، اما القيمة المحسوبة للاختبار الثاني فقد بلغ (0.573623)، وهي أكبر من

مثيلتها الجدولية والبالغة (0.463000) عند مستوى معنوية (5%)، في حين دلت النتائج على خلو حد الخطأ من جذر الوحدة للمعادلة السادسة، أي عند اجراء انحدار عجز الموازنة كمتغير مستقل على التضخم كمتغير تابع، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-2.736177) لاختبار (ADF) في حين بلغت (0.175953) لاختبار (KPSS)، ومن ثم رفض فرضية العدم في الاختبار الاول وقبوله في الاختبار الثاني مما يدل على وجود مؤشر معنوي للتكامل المشترك بين عجز الموازنة والتضخم، وكذلك الحال عند تقدير المعادلات السابعة والثامنة لاختبار امكانية وجود تكامل بين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة، فبالنسبة للمعادلة السابعة فقد بلغت القيمة المحتسبة (-0.920138) لاختبار (ADF)، وهي اقل من مثيلتها الجدولية، في حين بلغت القيمة المحتسبة (0.604558) لاختبار (KPSS)، وهي أكبر من القيمة الجدولية لها مما يدل على عدم استقرارية حد الخطأ، على نقيض نتائج هذين الاختبارين في المعادلة الثامنة التي دلت على استقرارية حد الخطأ، إذ بلغت القيمة المحتسبة (-2.108508)، وهي أكبر من القيمة الجدولية والبالغة (-1.951000) للاختبار الاول، في حين بلغت القيمة المحتسبة (0.351080) وهي تفوق القيمة الجدولية والبالغة (0.463000) عند مستوى معنوية (5%).

#### ب- الخطوة الثانية

تتضمن هذه الخطوة التحقق من العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات الداخلة في النموذج من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ، إذ تم تقدير المعادلات الآتية:

$$\Delta NB_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta M_{1t-i} + \rho_1 a_{t-1} + U_t \text{-----(1)}$$

$$\Delta M_{1t} = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta M_{1t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \rho_2 a_{t-1} + V_t \text{----- (2)}$$

$$\Delta NB_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta M_{2t-i} + \rho_1 a_{t-1} + U_t \text{-----(3)}$$

$$\Delta M_{2t} = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta M_{2t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \rho_2 a_{t-1} + V_t \text{----- (4)}$$

$$\Delta NB_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta I_{t-i} + \rho_1 a_{t-1} + U_t \text{-----(5)}$$

$$\Delta I_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta I_{t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta DS_{t-j} + \rho_2 a_{t-1} + V_t \text{----- (6)}$$

$$\Delta NB_t = \alpha_0 + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta R_{t-i} + \rho_1 a_{t-1} + U_t \text{----- (7)}$$

$$\Delta R_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^n \beta_i \Delta R_{t-i} + \sum_{j=1}^m \alpha_j \Delta NB_{t-j} + \rho_2 a_{t-1} + V_t \text{-----(8)}$$

حيث ان:  $(e_{t-1})$ : حد الخطأ المقدر من الخطوة الاولى.

وبعد التقدير وبالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي (EViews7) الذي يتميز بحساب قيمة (tau) مباشرة لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم لتحديد التكامل المشترك بين المتغيرات، جاءت النتائج الموضحة في الجدول الآتي:

الجدول (30): نتائج اختبار (Engle - Granger) للمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1980-2015)

المعادلة	المتغير التابع	tau - statistic	Prob 5%
1	NB	-3.803848	0.0301
2	M1	-3.796632	0.0310
3	NB	-3.046647	0.1310
4	M2	-3.306714	0.0015
5	NB	-0.335221	0.9953
6	I	-3.453268	0.0476
7	NB	-0.724177	0.9426
8	R	-4.530336	0.0049

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

عند تفحص نتائج اختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق نجد معنوية المعادلتين الأولى والثانية في العراق، إذ بلغت قيمة (tau) (-3.803848) للمعادلة الاولى، في حين بلغت (-3.796632) للمعادلة الثانية وهي معنوية عند مستوى (5%)، وهذا ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين، اما عن العلاقة بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الواسع، فقد دلت نتائج الجدول (30) إلى قبول فرضية العدم للمعادلة الثالثة، إذ بلغت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار (-3.046647) وهي غير معنوية عند مستوى (5%)، فيما دلت النتائج على معنوية المعادلة الرابعة، إذ بلغت القيمة المحسوبة لهذا الاختبار (-3.306714) وبالتالي رفض فرضية العدم بوجود علاقة تكامل بين المتغيرين، اما بالنسبة للعلاقة بين صافي الموازنة والتضخم فقد اوضحت النتائج وجود تكامل مشترك بينهما في المعادلة السادسة إذ بلغت القيمة المحسوبة (-3.453268) وهي معنوية عند مستوى (5%) ومن ثم رفض فرضية العدم، في حين ان العلاقة بين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة اظهرت معنوية احصائية في المعادلة الثامنة، إذ بلغت القيمة المحسوبة (-4.530336) وهي معنوية عند مستوى (5%) مما يدل على رفض الفرض العدمي وعليه جود تكامل مشترك بين المتغيرين.

### 3: نتائج اختبار سببية (Granger)

بعد ان تم اختبار استقرارية بيانات متغيرات السلسلة الزمنية ثم اختبار تكامل هذه المتغيرات في العراق، يتم هنا اختبار وجود العلاقة السببية بين هذه المتغيرات وتحديد

اتجاهها خلال المدة (1980-2015) وكما موضح من بيانات الجدول (31)، إذ اشارت نتائج اختبار (Engle - Granger) بين متغيرات الدراسة إلى وجود تكامل بين هذه المتغيرات، مما يشير وبحسب (Granger)) إلى وجود علاقة سببية على الاقل باتجاه واحد، والجدول الآتي يبين هذه النتائج وكالاتي:

الجدول (31): نتائج سببية (Granger) للعلاقة بين صافي الموازنة العامة وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1980-2015)

Prob 5%	F - Granger	فرضية العدم
0.0293	5.20340	عرض النقد الضيق لا يسبب صافي الموازنة
0.0075	8.15260	صافي الموازنة لا يسبب عرض النقد الضيق
0.0145	6.67593	عرض النقد الواسع لا يسبب صافي الموازنة
0.0086	7.83098	صافي الموازنة لا يسبب عرض النقد الواسع
0.0063	12.3149	معدل التضخم لا يسبب صافي الموازنة
0.9819	0.21250	صافي الموازنة لا يسبب معدل التضخم
0.0597	3.16257	سعر الفائدة لا يسبب صافي الموازنة
0.7300	0.12119	صافي الموازنة لا يسبب سعر الفائدة

المصدر: نتائج البرنامج الاحصائي.

فبالنسبة إلى العلاقة بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق فقد تم تقديرها على وفق المعادلات الآتية:

$$NB_t = \sum_{i=1}^n \alpha_i M1_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j NB_{t-j} + \mu_{1,t} \text{----- (1)}$$

$$M1_t = \sum_{i=1}^n \lambda_i NB_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j M1_{t-j} + \mu_{2,t} \text{----- (2)}$$

ففي للمعادلة الاولى دلت قيمة (F) المحتسبة التي بلغت (5.20340) إلى رفض فرضية العدم، التي تنص على ان عرض النقد الضيق لا يسبب صافي الموازنة العامة، كما دلت قيمة (F) المحتسبة للمعادلة الثانية والبالغة (8.15260) إلى أثر صافي الموازنة العامة على عرض النقد الضيق، ومن ثم يتبين وجود علاقة سببية باتجاهين بين صافي الموازنة العامة وعرض النقد الضيق.

اما لقياس اتجاه العلاقة بين عرض النقد الواسع وصافي الموازنة العامة وتحديدده فقد تم تقدير المعادلتين الاتيتين:

$$NB_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i M2_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j NB_{t-j} + \mu_{1,t} \text{ ----- (3)}$$

$$M2_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i NB_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j M2_{t-j} + \mu_{2,t} \text{ ----- (4)}$$

ومن خلال احتساب قيمة (F- Granger) يتبين وجود سببية باتجاهين في المعادلات السابقة، إذ بلغت قيمة (F) المحتسبة (6.67593) للعلاقة بين عرض النقد الواسع كمتغير مستقل وصافي الموازنة العامة كمتغير تابع، في حين بلغت (78.83098) للعلاقة بينهما بالاتجاه المعاكس، وهي معنوية عند مستوى (5%).

اما عن علاقة صافي الموازنة العامة بمعدل التضخم فقد تم تقدير المعادلات الآتية:

$$NB_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i I_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j NB_{t-j} + \mu_{1,t} \text{ ----- (5)}$$

$$I_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i NB_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j I_{t-j} + \mu_{2,t} \text{ ----- (6)}$$

من خلال تفحص قيمة (F- Granger) المحتسبة للمعادلة الخامسة والبالغة (12.3149) عند مستوى معنوي معنوية (5%) نجدها تدل على رفض فرضية العدم بانتفاء السببية بين المتغيرين، أي وجود سببية احادية الاتجاه من التضخم إلى صافي الموازنة، في حين تم قبولها في المعادلة السادسة، بمعنى ان صافي الموازنة العامة لا يسبب معدل التضخم في العراق، إذ بلغت القيمة المحتسبة (0.21250) وهي غير معنوية عند مستوى معنوية (5%).

اما النتائج الموضحة في الجدول (31) الخاصة باختبار السببية بين صافي الموازنة العامة وسعر الفائدة ومن ثم اختبار فرضية العدم فقد تم تقدير المعادلتين الاتيتين:

$$NB_t = \sum_{i=1}^m \alpha_i R_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j NB_{t-j} + \mu_{1,t} \text{----- (7)}$$

$$R_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i NB_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j R_{t-j} + \mu_{2,t} \text{----- (8)}$$

إذ تشير النتائج إلى انعدام العلاقة السببية للمعادلة السابعة، إذ بلغت القيمة المحسوبة (3.16257) وهي غير معنوية عند مستوى (5%) ومن ثم فإن سعر الفائدة لا يسبب التغير في صافي الموازنة العامة، كما تم القبول بفرضية العدم للمعادلة الثامنة بانتفاء السببية بين صافي الموازنة العامة كمتغير مستقل وسعر الفائدة كمتغير تابع.

## الفصل الثامن

### رؤية مستقبلية للعلاقة بين عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق

تم التطرق في الفصل السابق إلى تحليل المتغيرات المالية والنقدية فضلاً عن الناتج المحلي الاجمالي ومعدلات نموه وتغييرات هيكله، اضافة إلى قياس العلاقة بينهما خلال المدة (1980-2015) في كل من إيران ونيجيريا، إذ تبين امكانية الاستفادة من تجربة هذين البلدين في تكييف العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي لكونهما مرا بطروف مشابهة للظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي، لذا سيتم مقارنة التغييرات في العلاقة بين متغيرات الدراسة في بلدي العينة مع هذه المتغيرات في الاقتصاد العراقي، ومن ثم تبيان امكانية الاستفادة من هاتين التجريبتين، والاجراءات والتدابير المتخذة لتحقيق الاستقرار في العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي بما يعزز نمو الناتج الحقيقي في العراق.

#### اولاً: تحليل مقارن لاتجاه المتغيرات الاقتصادية في بلدان العينة

##### 1- اتجاهات النمو الاقتصادي وهيكل الناتج

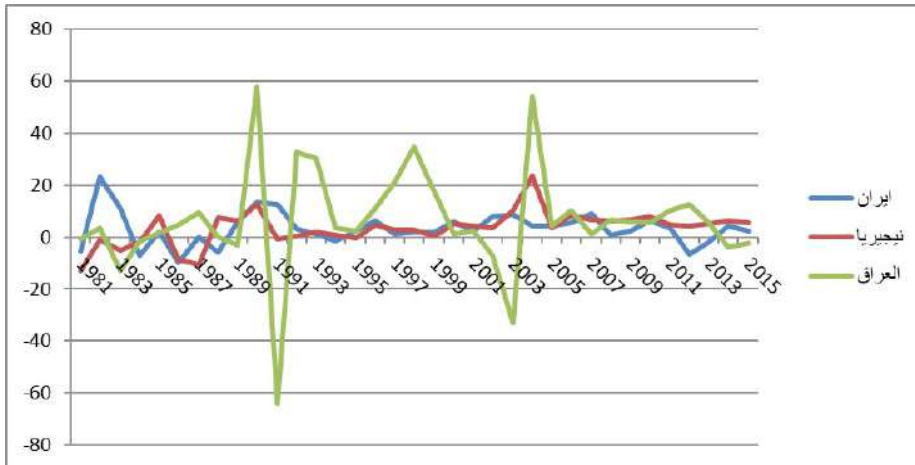
يشترك بلدا العينة (إيران ونيجيريا) مع العراق بخصائص عديدة من الناحية الاقتصادية والظروف التي مرت بها هذه البلدان في ظل سيادة عدم الاستقرار السياسي، والحروب الخارجية والداخلية والصراعات الحزبية، وغيرها من الظروف، وفي هذا الجانب ينطبق الواقع النيجيريري مع الواقع العراقي بدرجة كبيرة، وعند تفحص تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة نجد انها متفاوتة في هذه البلدان أثناء مدة الدراسة، وكما هي موضحة في الشكل (27).

من خلال مقارنة معدلات النمو المتحققة في الاقتصاد العراقي مع مثلتها في الاقتصادين



الإيراني والنيجيري خلال مدة الدراسة، نلاحظ ان النمو الحقيقي في بلدي العينة سجل معدلات نمو متفاوتة خلال المدة (1981-1989)، إذ تأثرت هذه الاقتصاديات بتذبذبات اسعار النفط والانخفاض الحاد الذي حصل فيه عام 1986 لاعتماد هذه البلدان على الصادرات النفطية كمصدر اساسي من مصادر الحصول على الدخل، وبعد هذه المدة ونتيجة لجوء نيجيريا إلى صندوق النقد الدولي مقابل بعض الاصلاحات سجلت معدلات نمو تفوق مثلتها في إيران والعراق، اللذين تأثر نمو الناتج الحقيقي فيهما بالحرب القائمة بينهما آنذاك، وكانت المدة (1990-2003) الاصح على الاقتصاد العراقي مقارنة ببلدي العينة بسبب العقوبات المفروضة عليه والتي أسهمت في انخفاض الصادرات النفطية التي أثرت في معدلات النمو الاقتصادي، لكن توقيع مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة قد أثرت على حال النمو إذ تم السماح بتصدير النفط مقابل الغذاء « وكما هو مبين في الشكل (27)، اما عن النمو المتحقق في الاقتصاد الإيراني فكانت معدلاته هي الاعلى في هذه المدة مقارنة بالاقتصاد النيجيري الذي عانى من ازمة المديونية الخارجية، التي قادتته إلى التوقف عن تطبيق سياسات الاصلاح، التي وافق عليها قبل ذلك.

الشكل (27): معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في إيران ونيجيريا والعراق للمدة 1980-2015



المصدر: الشكل من اعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول (1 و 18).

بعد عام 2003، الذي شكل نقطة تحول في الاقتصاد العراقي بعد رفع العقوبات الاقتصادية، سجلت معدلات النمو معدلات موجبة حتى عام 2013، مستفيداً من ارتفاع اسعار النفط والكميات المصدرة منه، إذ ظل القطاع النفطي يستحوذ على النسبة الاكبر في هيكل تكوين الناتج المحلي الاجمالي، مما أدى إلى تخلف سائر القطاعات بسبب ضعف التشابك مع القطاعات الاخرى، إذ لم يتحقق اصلاح هيكله في هذا الجانب، ما أدى بدوره إلى ارتباط معدل نمو الناتج الحقيقي بأسعار النفط والتي انخفضت خلال الاعوام 2014 و2015 فسجل الناتج الحقيقي معدلات نمو سالبة، على خلاف التغييرات التي طرأت على هيكل الناتج في الاقتصاد الايراني والنيجيري، ففي إيران وبعد أزمة البرنامج النووي والعقوبات التي فرضت على قطاع الصادرات من النفط، تم تنمية سائر القطاعات ولاسيما القطاعات الخدمية لتشكيل النسبة الاكبر في تكوين الناتج، فضلاً عن القطاع الصناعي الذي تراجع أثناء هذه المدة مقارنة بالمدة التي قبلها بسبب حظر استيراد المواد الاولية الداخلة في الصناعة، اما التطور الذي طرأ في نيجيريا وتمثل بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي على وفق برامج التكيف الهيكلية، التي أدى تطبيقها إلى زيادة معدلات نمو الناتج الحقيقي، وتسجيل معدلات موجبة طوال المدة (2003-2015).

## 2- اتجاهات صافي الموازنة وهيكل النفقات والايادات

عند تفحص البيانات الخاصة بعجز الموازنة ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي لبلدان العينة والموضحة في الشكل (28) نلاحظ ان النسب في الاقتصاد العراقي هي الاعلى من بين هذه الدول، فقد شهدت تحولاً جذرياً بعد عام 1981 وحتى توقيع مذكرة التفاهم إذ تراوحت بين (18.9% - 62.3%) وهي نسب مرتفعة وتمارس ضغوطاً على الموارد الحقيقية وهذا ما يفسر التضخم المرتفع خلال هذه المدة، اما بعد عام 2003 فقد تراجعت هذه النسب بمستويات تراوحت بين (5.8% - 31.3%)، وهذه النسب انما تعود إلى بنية الإنفاق العام ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما بينته نسبة الإنفاق من الناتج والتي اظهرت انها متزايدة في اتجاهها العام في العراق مقارنة بإيران ونيجيريا، والسبب يعود إلى الاعتماد على المورد النفطي الذي شكل اعلى نسبة ايضاً بالمقارنة مع بلدان العينة التي ادت اجراءاتها وتطبيقها لبرامج الإصلاح سواء المحلية ام المفروضة من قبل المؤسسات الدولية إلى تقليل الاعتماد على النفط ولو جزئياً وتنويع مصادر الدخل من خلال الاعتماد على المصادر الدورية التي لا تتعرض لتقلبات شديدة واهمها الضرائب، لان العجز الناجم عن صدمة عرض خارجية

التي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات في السلعة الأولية المصدرة التي يعتمد عليها الاقتصاد يختلف عن العجز الذي يعتمد على الضرائب في تمويل الإنفاق العام<sup>(1)</sup>، ويلاحظ ان الاقتصاد الإيراني نجح إلى حد ما في تحقيق ذلك واستطاع اقتصاده ان يكيف نفسه مع العقوبات التي فرضت عليه خلال الالفية الجديدة.

الشكل (28): نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الاجمالي في إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول (6 و 22).

مما سبق مع أن بلدان العينة تصنف ضمن البلدان النفطية والتي تتميز بخاصية الاسراف في الإنفاق قليل الجدوى، والكفاءة الواطئة في ادارة الإيرادات العامة فضلاً عن شيوع ثقافة ريعية تقاوم الاصلاح تقود إلى التكاثر في تنمية الموارد غير النفطية، إلا ان المؤشرات الخاصة في الإنفاق والعجز ونسبها من الناتج المحلي الاجمالي في العراق هي الاعلى من بين بلدان العينة، ولم يجدي كثيراً تطبيق بعض سياسات الاصلاح ضمن وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

(1) يتميز الاقتصاد الذي يعتمد على الضرائب في تمويل الإنفاق بالاستقرار نتيجة عدم مواجهة تذبذب حاد في هذا المصدر التمويلي، وفي حالة وجود دين عام لتمويل الإنفاق فان المجتمع لا يعد هذا الاقتراض اضافة الى صافي الثروة بسبب ان هذا الدين هو التزام على ضرائب مستقبلية وان الافراد سيدخرون لمواجهة هذه الضرائب وهو ما يطلق عليه بالمكافئ الريكاردى، اما في الاقتصاد الذي يعتمد على موارد النفط في تمويل الإنفاق فلا ينظر الافراد الى الدين العام بأنه ضريبة سيتم استيفاؤها من دخولهم لاحقاً انما ينظر اليها بأنها التزامات على المورد النفطي يتم تغطيتها عند انتعاش اسعارها مستقبلاً.

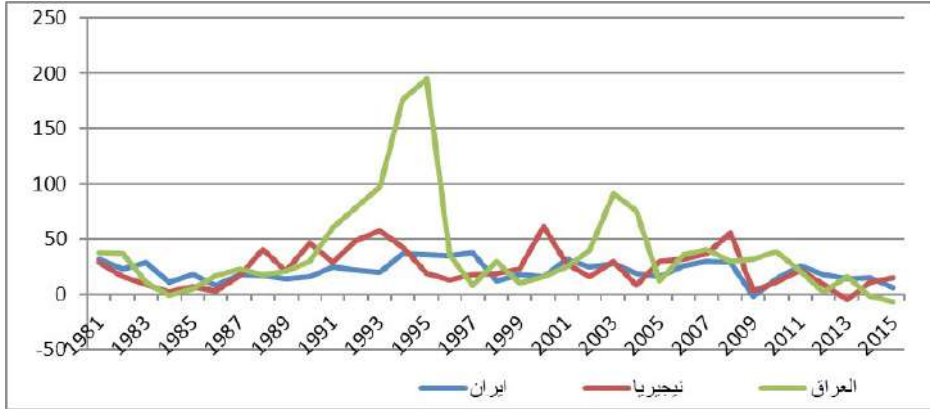
## 3- اتجاهات التغيرات النقدية في بلدان عينة الدراسة

## أ- صافي الموازنة العامة وعرض النقد بالمعنى الضيق والواسع

يتأثر عرض النقد بالمعنيين الضيق، والواسع بوسائل تمويل العجز في الموازنة والتي تمت مناقشتها في الفصل الاول من هذه الدراسة، إذ يميز عادة بين طريقتي التمويل النقدي والتمويل غير النقدي لعجز الموازنة العامة للدولة، فالأولى تتمثل بالطريقة المباشرة من خلال الاصدار النقدي (السحب على المكشوف)، التي اتبعت في الاقتصاد العراقي خلال النصف الثاني من ثمانينات القرن الماضي حتى عام 2003، إذ تؤدي هذه الطريقة إلى زيادة الاساس النقدي بمبلغ القرض الممول للعجز، اما الثانية فتتمثل بالتمويل من خلال إصدار اوراق الدين العام، فاذا تدخل البنك المركزي واقدم على شراء اوراق الدين العام من الاصدار الاول أو من السوق الثانوي، فقد حصلت عملية تنقيد وكانت لها اثار على زيادة الاساس النقدي تشبه اثار الطريقة السابقة، وهذا التوصيف ينطبق على واقع عرض النقد في إيران ونيجيريا، إذ يتم خلق النقود عن طريق مضاعف الائتمان المصرفي، والذي يتأثر بالأساس النقدي عن طريق عمليات السوق المفتوحة<sup>(1)</sup>، وهنا يحدد عرض النقد من قبل السلطات النقدية ويعد متغيراً خارجياً (Exogenous Variable)، ومن مقارنة معدلات نمو عرض النقد بالمعنى الضيق بين بلدان العينة والموضحة في الشكل (29) يلاحظ تفوق معدلات نموها في العراق في اغلب سنوات المدة ما قبل 2003، نتيجة لتزايد تمويل عجز الموازنة العامة بالإصدار النقدي الجديد، لعجز الإيرادات العامة عن تغطية الإنفاق العام بفعل الحرب العراقية - الإيرانية خلال مدة الثمانينيات من القرن الماضي وبفعل العقوبات الاقتصادية حتى عام 2003، اما في إيران فقد شهدت معدلات نمو عرض متذبذبة (ارتفاعاً وانخفاضاً) أثناء مدة الحرب، وتساعدت هذه المعدلات بعد عام 1990 لزيادة العجز في الموازنة لتمويل نفقات إعادة الاعمار، وتطوير البنى التحتية للاقتصاد الإيراني، اما في نيجيريا فإن معدلات نمو عرض النقد شهدت تزايداً خلال هذه المدة بفعل زيادة عجز الموازنة، فضلاً عن اتباع سياسات الانفتاح المالي، وتخفيف القيود المفروضة لأنشاء البنوك خلال هذه المدة.

(1) مظهر محمد صالح قاسم، «السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي.....، مصدر سابق، ص

الشكل (29): معدلات نمو عرض النقد الضيق في إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)



المصدر: من اعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجدولين (7 و 23).

أما في الاقتصاد العراقي بعد رفع العقوبات الاقتصادية عام 2003، فالوضع مختلف تماماً نتيجة ارتباط الاساس النقدي بالإنفاق الحكومي الممول من الإيرادات النفطية، ليصبح عرض النقد متغيراً داخلياً (كما ذكر سابقاً)، وهنا يُمكن توضيح هذه الآلية، فمنذ صدور قانون البنك المركزي العراقي المرقم 56 لسنة 2004، تم الفصل بين موارد الحكومة من مبيعات النفط بالعملة الاجنبية (الدولار الأمريكي) وبين الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي، ولكون البنك المركزي يمثل بنك الدولة في ظل الاستقلالية اصبحت إيرادات النفط المودعة في حساب (DFI)<sup>(1)</sup> إيرادات مباشرة تستخدم لتمويل نفقات الموازنة بنسبة تتراوح بين (60%-70%) عن طريق مبادلة الدولار بالدينار العراقي مع البنك المركزي، بحكم احتكاره سلطة الاصدار النقدي، ليتكون بذلك احتياطياتها من العملة الاجنبية والمكونة للأساس النقدي، إلى جانب بعض التحويلات من المقيمين في الخارج، اما المبالغ المتبقية فيتم استخدامها لتمويل

(1) مختصر (Development Fund For Iraq) أي صندوق تنمية العراق وقد تم انشاء هذا الصندوق من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة بموجب قرار مجلس الامن المرقم (1438) في عام 2003، مهمة هذا الصندوق ايداع ما يصدره العراق بنسبة 95% من النفط ومنتجاته والغاز الطبيعي، وكذلك الاموال الواردة من مصادر اخرى كوديعه في هذا الصندوق، اما باقي الإيراد والبالغ (5%) فيتم ايداعه في صندوق تعويضات الكويت وفق قرار مجلس الامن المرقم (687) في 1991، واموال هذا الصندوق تتمتع بحصانة دولية، ويتم فتح حساب لصندوق تنمية العراق لدى البنك المركزي العراقي، انتهت الحماية الدولية لهذا الصندوق في 2011/5/30، اذ تم فتح حساب داخلي يتم ايداع اموال الصندوق فيه بحساب الحكومة لدى البنك المركزي بعد استبعاد تعويضات حرب الكويت البالغة (5%) ويتم مسكه من قبل البنك المركزي.

الاستيرادات الحكومية بواسطة المصرف العراقي للتجارة (TBI) والذي انشئ لهذا الغرض عام 2003، أما مهمة تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص فأوكلت إلى البنك المركزي بواسطة احتياطياته عن طريق مزاد العملة الاجنبية الذي يمارس عمليات السوق المفتوحة، التي أصبحت أداة لتحقيق الاستقرار في سعر الصرف والسيطرة على السيولة الناجمة من النفقات العامة، ومن ثم المحافظة على استقرار قيمة العملة ومواجهة التوقعات التضخمية، وهذه الاجراءات المتبعة في التعامل بين البنك المركزي والحكومة ممثلة بوزارة المالية تتضمن اليات محددة لتحقيقها، إذ يتم تقديم طلب من قبل وزير المالية وأمين عام مجلس الوزراء يطلب من البنك المركزي عملة بالدينار العراقي معادلة لمقدار الايراد الناجم عن بيع النفط بالدولار الامريكي يودع في حساب وزارة المالية لدى البنك المركزي، وبعدها يتم تعزيز ارصدة المصارف الحكومية لتمويل الإنفاق العام بمكوناته، ففي حالة كون المبلغ المطلوب من قبل الحكومة بالعملة المحلية اقل من مقدار الايراد النفطي بالعملة الاجنبية يودع الفائض المتبقي من الدولار الامريكي بما يعادلها بالعملة المحلية في حساب وزارة المالية كرصيد متراكم، اما في حالة كون اجمالي الايراد النفطي لا يغطي المبلغ المطلوب من قبل الحكومة لتغطية الإنفاق فهنا يحظر على البنك اقراض الحكومة حسب المادة (26) من القانون المذكور، وفي هذه الحالة يُمكن للحكومة الاقتراض من مصارف الرافدين، والرشيد، أو المصرف العراقي للتجارة، أو هيئة التقاعد ولا دخل للبنك المركزي بذلك، كما يُمكن للحكومة في حالة عدم كفاية الاحتياطيات النقدية لدى المصارف إصدار حوالات الخزانة وبيعها للمصارف المذكورة والتي تقوم بدورها بخصم هذه الحوالات لدى البنك المركزي وتعزيز حسابات هذه المصارف، وهو ما يطلق عليه بمصطلح (تنقيد الدين)، علماً أن هذه العملية مسموح بها حسب نص المادة (26) من قانون البنك المركزي.

ومن خلال ما سبق يتولد لدى البنك المركزي فائض في السيولة النقدية مصدرها مشتريات العملة الاجنبية من الحكومة، أي زيادة صافي الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي، الذي يمثل المكون الثاني من مكونات الاساس النقدي علاوة على صافي الائتمان المحلي إذ يعد المصدر الرئيس والموجب الوحيد في الاساس النقدي في العراق بعد عام 2003 وبالتالي زيادة عرض النقد<sup>(1)</sup>، مما يكون لدى النظام المصرفي فائض سيولة الأمر الذي يولد ضغوطاً

(1) احمد ابريهي علي، «التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي»، الطبعة الاولى، دار الايام للتوزيع والنشر، عمان، 2016، ص 104.

تضخمية وعندها يتم استخدام سياسة (التعقيم) من خلال قيام البنك المركزي باقتراض جزء من هذه السيولة بفائدة معينة، استخدم البنك المركزي هذه السياسة هو من اجل تعقيم أثر الإنفاق الحكومي على عرض النقد من خلال الاحتياطات الالزامية للجهاز المصرفي لدى البنك المركزي، وبيع العملة الاجنبية للقطاع الخاص، والهدف من التعقيم سحب جزء من السيولة التي نتجت عن عملية مبادلة العملة بالدينار بين الحكومة والبنك المركزي، وقد أدت هذه الاجراءات إلى ضبط معدلات نمو عرض النقد بعد عام 2004 مقارنة بالمدة السابقة.

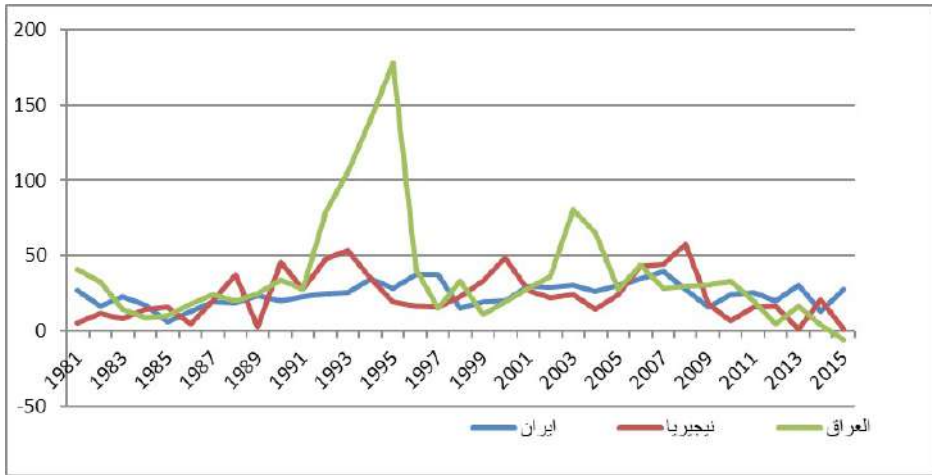
كما يلاحظ من الشكل (29)، وعلى الرغم من اجراءات التعقيم إلا ان تذبذب اسعار النفط أثر في عرض النقد من خلال علاقة الايراد النفطي بتمويل الإنفاق العام، إذ يلاحظ انه سجل معدلات نمو مرتفعة عند انتعاش اسعار النفط في حين سجل معدلات نمو سالبة في سنوات انخفاض اسعار النفط عامي 2014 و2015، اما في إيران فقد حافظت معدلات نمو عرض النقد الضيق على معدلاتها السابقة بفعل استمرار تمويل العجز في الموازنة العامة من خلال الاقتراض من الجهاز المصرفي والبنك المركزي، كما يلاحظ انها استطاعت في السنوات الاخيرة من الدراسة من ضبط هذه المعدلات، اما نيجيريا فبعد اتباع سياسة الاصلاح المصرفي وتقليص عدد البنوك يلاحظ انها شهدت معدلات نمو متذبذبة متأثرة ايضاً بتغييرات اسعار النفط كما هو حال بلدان العينة إلا انها سجلت معدلات نمو منضبطة خلال السنوات الاخيرة من الدراسة بفعل الاصلاحات التي طبقت.

اما عند مقارنة نتائج قياس العلاقة بين عجز الموازنة وعرض النقد الضيق بين بلدان العينة فنلاحظ تطابق في العلاقة بينها وأنها سجلت علاقة سببية باتجاهين يُمكن تسويغها باثر الايرادات النفطية لهذه البلدان في تمويل نفقاتها وبالتالي اثرها على عرض النقد الضيق من خلال اثرها على الاساس النقدي، وهذا ما دلت عليه قيمة معامل الارتباط.

اما اتجاهات عرض النقد بالمعنى الواسع فقد شهدت هي الاخرى معدلات نمو متفاوتة في إيران ونيجيريا كما هو موضح في الشكل (30)، والملاحظ على عرض النقد بالمعنى الواسع ان نسبة مساهمة عرض النقد الضيق في هذه الدول اقل من مثلتها في الاقتصاد العراقي الذي يشكل نسباً مرتفعة تتجاوز (80%) من اجمالي عرض النقد بالمعنى الواسع مما يشير إلى افتقار العراق للعمق المالي، وكذلك تستحوذ العملة خارج الجهاز المصرفي على الحصة الاكبر منها، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الثقافة المصرفية في هذه البلدان مقارنة بالعراق، وهذا ما بينته قيمة معامل الارتباط بينهما وكذلك نتائج قياس اتجاه العلاقة بين

صافي الموازنة العامة وعرض النقد الواسع الذي اظهر وجود علاقة سببية باتجاهين في العراق، فيما اظهرت النتائج وجود علاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقد الواسع كمتغير مستقل إلى عجز الموازنة كمتغير تابع في إيران، وهي النتيجة نفسها التي تم التوصل إليها عند قياس اتجاه العلاقة بينهما في نيجيريا.

الشكل (30): معدلات نمو عرض النقد الواسع في إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول (7 و 23).

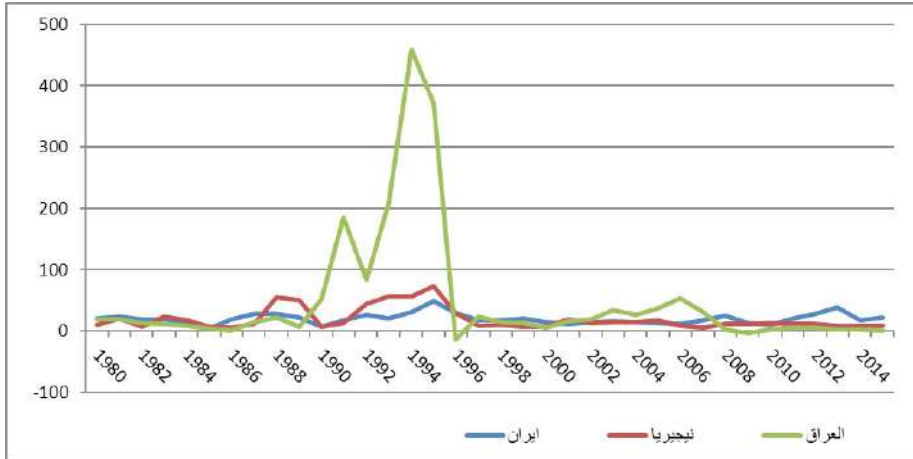
### ب- صافي الموازنة العامة ومعدلات التضخم

يظهر معدل التضخم ظاهرة التصاعد المستمر في المستوى العام للأسعار نتيجة اتساع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، أي عدم مواكبة العرض الكلي للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي والنتائج عن زيادة الإنفاق الجاري في البلدان النفطية مما يولد ضغوط تضخمية في الاقتصاد، وبالرجوع إلى مقارنة معدلات التضخم في بلدان العينة والموضحة في الشكل (31) نلاحظ تذبذب معدل التضخم السنوي في كل من إيران ونيجيريا وتسجيله معدلات مرتفعة مقارنة بمعدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1980-1989)، اما خلال سنوات العقوبات الاقتصادية، فقد سجل التضخم معدلات مرتفعة تزيد كثيراً عن مثيلتها في بلدي العينة، ذلك لاتساع الفرق بين نمو عرض النقد والنتائج المحلي الاجمالي في العراق إذ طغت فيه ظاهرة عدم الاستقرار النقدي مما يظهر ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوسع النقدي خلال تلك المدة بينما توجد علاقة بين العجز والتوسع النقدي بسبب طبيعة



السياسة المالية التي كانت لها السيطرة على القرار النقدي فيما يتعلق بالنفقات العامة وتمويلها بواسطة الاصدار النقدي الجديد.

شكل (31): معدلات التضخم في إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول (9 و25).

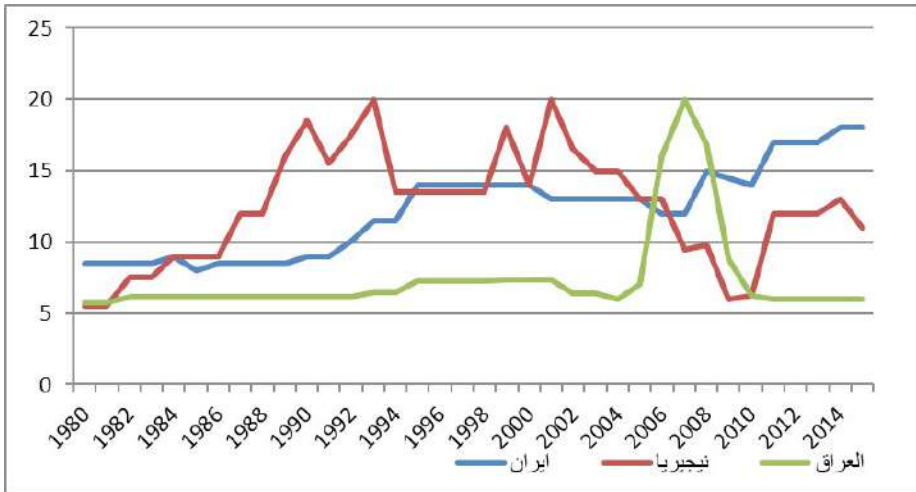
اما بعد عام 2003، فقد شهد التضخم في الاقتصاد العراقي انخفاصاً واضحاً في معدلاته مقارنة بالمدة السابقة، وكذلك عند المقارنة مع بلدان العينة ولاسيما بعد عام 2007 كنتيجة لسياسة استهداف التضخم المتبعة من قبل البنك المركزي بواسطة ادواتها المتعددة، اما عند مقارنة نتائج قياس العلاقة بين صافي الموازنة العامة ومعدل التضخم في العراق فتشير قيمة معامل الارتباط إلى وجود علاقة قوية بينهما، كما تشير النتائج إلى وجود علاقة احادية الاتجاه من معدل التضخم كمتغير مستقل إلى صافي الموازنة العامة كمتغير تابع في العراق أثناء مدة الدراسة، فيما لم تظهر هذه العلاقة بالاتجاه المعاكس، اما في إيران فدلّت النتائج على ان صافي الموازنة العامة تسبب التضخم، فيما اثبتت النتائج انعدام العلاقة بينهما في نيجيريا.

### ب- صافي الموازنة وسعر الفائدة

عند مقارنة سعر الفائدة، وكما يطلق عليه سعر السياسة (Policy Rate) في بلدان العينة نلاحظ ارتباطه بمعدلات التضخم المتحققة كونه يتغير بحسب أوضاع عرض وطلب السيولة المحلية، ففي كل من إيران ونيجيريا نلاحظ أن سعر الفائدة أعلى من نظيره في الاقتصاد العراقي باستثناء بعض السنوات وكما هو موضح في الشكل (32)، اما في العراق فلم يتغير

سعر الفائدة كثيراً إلا عند توقيع مذكرة التفاهم وجراء بعض الاصلاحات لمعالجة التضخم، ولم يؤثر كثيراً في حجم السيولة بسبب تبعية القرار النقدي لمتطلبات المالية العامة، اما بعد عام 2003 فقد ارتبط سعر الفائدة بعمليات يومية يكون البنك المركزي طرفاً فيها كمقرض أو مقترض بهدف التأثير على مستوى السيولة والمحافظة على قيمة العملة، وقد تم تعديل سعر فائدة السياسة خلال الاعوام 2006 و2007 عندما ارتفع معدل التضخم إلى مستويات قياسية، بعدها أتم سعر الفائدة بالاستقرار عند معدل (6%)، اما من ناحية علاقة سعر الفائدة بالموازنة العامة فتختلف تبعاً لطبيعة تطور الاقتصاد والتدخل في سوق النقد عن طريق عمليات السوق المفتوحة، ومن ملاحظة نتائج قياس العلاقة بينهما تبين عدم وجود سببية باي اتجاه بينهما في عينة الدراسة.

الشكل (32): سعر الفائدة في كل من إيران ونيجيريا والعراق للمدة (1980-2015)



المصدر: الشكل من اعداد الباحث استناداً إلى بيانات الجداول (9 و25).

ثانياً: مستقبل العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتغير النقدي في العراق

#### 1- اصلاح دور الدولة في النشاط الاقتصادي

يعد الاستخدام الكفوء للموارد النادرة والمتاحة والتوزيع العادل للدخل والثروة ومن ثم استدامة النمو الاقتصادي عبر الزمن من أهم أهداف النظام الاقتصادي، الذي يكون فيه دور الدولة العامل الحاسم في تحقيق هذه الاهداف بواسطة اداتها المتمثلة بالموازنة العامة،

فبعد اكثر من ثلاثة عقود من سيطرة الدولة على مفاصل الاقتصاد في العراق، وتحويله إلى اقتصاد حرب، عطلت العقوبات موارده الاقتصادية واورثت اختلالات هيكلية تحتاج إلى معالجتها بعد عام 2003، تم السعي إلى التحول نحو اقتصاد السوق بإرادة خارجية حاولت تسويق أفكار آدم سميث حول حيادية الدولة وعدم التدخل في النشاط الاقتصادي والاقترار على دور الاشراف عليه مع تقديم بعض السلع الاساسية العامة وفسح المجال امام القطاع الخاص للقيام بالنصيب الاكبر في تحقيق النمو والتنمية.

وبعد مضي اكثر من عقد من الزمن على الخوض بهذه التجربة افرزت العديد من الظواهر الاقتصادية التي ادت إلى تعميق الاختلالات في الاقتصاد، فعلى الرغم من القرارات المتخذة من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة عام 2003 وما بعده لغرض التحول إلى اقتصاد السوق لم تثمر إلا مزيداً من الاختلالات وبأشكال مختلفة من نواح عديدة أهمها توسع دور الدولة في الاقتصاد إذ ان ازدياد الحجم النسبي للحكومة بمقياس نسبة الإنفاق الكلي من الناتج المحلي الاجمالي، ومن خلال السيطرة على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام يبين مساهمة الدولة في تكوين الناتج، التي سجلت نسباً مرتفعة مما يعني سيادة النشاط غير السلعي على حساب القطاعين الزراعي والصناعي مما يؤدي إلى تغييرات في بنية التكاليف والاسعار النسبية.

وهذه المخاوف سبق وان أثرت بعد ظهور الفكر الكينزي الداعم لهذا الاتجاه في التدخل، وينعكس هذا الواقع في العراق من خلال تدني مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج بعد استبعاد النفط منه، وفي الوقت نفسه فإن النسبة الاكبر من مساهمة القطاع الخاص ينصرف إلى نشاطات خدمية ضعيفة الارتباط بالإنتاج والاستثمار الحقيقي، في حين نجد في تجربة إيران وعلى الرغم سيطرة الدولة على مفاصل الاقتصاد كافة فإن نسبة مساهمة القطاع الخاص مرتفعة ولاسيما في مجال الاستثمار السلعي غير النفطي، والخدمات المنتجة نتيجة السياسات التي اتبعت لتنويع القاعدة الانتاجية من خلال تقديم الدعم لشركات القطاع العام والنهوض بها، مع اعطاء الفرصة للقطاع الخاص وفسح المجال امامه للاستثمار في المشاريع السلعية والخدمية، أثر الصدمات التي تعرضت اليها إيران، ومن ثم يُمكن الاستفادة من هذه التجربة في العراق للنهوض باقتصاده المرتبط بالعوائد النفطية ارتباطاً وثيقاً، والتي ادت إلى توقف الانشطة غير النفطية وتخلف شركات القطاع العام فانعكس ذلك على معدلات النمو الاقتصادي التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالناتج النفطي، كما نتج عن توسع دور الدولة

في النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العام في جانبه الجاري ضعف الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية النادرة والمتاحة، إذ إن أجهزة الدولة تضم نسبة كبيرة من القوى العاملة غير الكفؤة عند المقارنة ما بين تكاليفها المرتفعة ومنفعتاتها المنخفضة، وهو ما يؤدي إلى تبديد هذه الموارد، وهذه الخاصية ناجمة عن الاعتماد على الريع النفطي في تمويل الإنفاق العام والظروف السياسية والاجتماعية قبل عام 2003، والتي أدت بعده إلى بروز نظام سياسي متعدد الأطراف قائم على التوافق السياسي بما تمليه الظروف غير المستقرة والتي أدت إلى افراز حكومات توافقية قصيرة الامد تفتقر إلى الاستدامة في تخطيط السياسات الاقتصادية وتنفيذها عن طريق الموازنة العامة، ففي اوقات انتعاش اسعار النفط يتم زيادة الإنفاق العام الجاري من دون أن يقابلها زيادة في الخدمات المقدمة للمجتمع بالنسبة نفسها.

اما في اوقات انخفاض أسعار النفط فيتم تخفيض الإنفاق الاستثماري لتقليل العجز في الموازنة، لكون الإنفاق الاستهلاكي الجاري يصعب تخفيضه في الاجل القصير لإملاءات سياسية واجتماعية، ومن ثم القبول بالبطالة في ظل عدم امكانية التمويل التضخمي، يضاف إلى ذلك تأثير الفساد المالي والاداري المستشري في الدولة، والاضطراب الامني، وترهل القطاع العام وعدم ترابط مكوناته، ما أدى إلى ضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة في تنفيذ المشاريع والذي أثر بدوره على نسب تنفيذها، وهنا يُمكن الاستفادة من تجربة إيران أيضاً في هذا المجال والتي استطاعت بعد ثورة عام 1979 تأسيس مؤسسات تشريعية وتنفيذية مستقرة ومترابطة في عملها ادت دوراً كبيراً في تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد التي يتمتع بها الاقتصاد الإيراني وتقليل الهدر فيه، وهو الاتجاه نفسه الذي اخذت نيجيريا اتباعه في السنوات الاخيرة للنهوض باقتصادها، مما يتطلب إعادة النظر في دور الدولة في النشاط الاقتصادي في العراق بشكل يسهل الشراكة مع القطاع الخاص وتوفير المستلزمات الاساسية لهذه الشراكة من خلال توفير الاطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير الوفورات الخارجية اللازمة لنجاحه فضلاً عن البيئة الاستثمارية الملائمة كتوفير الاستقرار الامني والسياسي، ومحاربة افة الفساد وغيرها من المتطلبات.

## 2- اصلاح الموازنة العامة

تعد الموازنة العامة الاداة الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكما ان لها الدور الاكبر في توزيع الموارد المتاحة بالشكل الامثل بما يضمن الكفاءة في استخدامها،

وهذه الموازنة شهدت تغييرات في العراق بعد عام 2003 نتيجة السعي إلى التحول نحو اقتصاد السوق وما صاحبه من تغييرات في علاقات الانتاج والاستهلاك والاستثمار والتجارة الدولية، وتزايد الإنفاق العام في جانبه الجاري، والمبالغة فيه بفعل الاعتماد شبه الكامل على موارد النفط من دون الاخذ بالحسبان تقلبات هذا المورد على غرار ما حصل نهاية عام 2008 وما ترتب عليه من نتائج لانخفاض اسعاره إلى ما دون (50) دولاراً أمريكياً للبرميل الواحد في الربع الاخير من عام 2014، ما يتطلب ضرورة إعادة النظر بموازنة البنود المعتمدة أو أصلها لتجنب استنزاف الاحتياطيات الاجنبية أو الاقتراض من الخارج وما يترتب عليه من اعباء المديونية، والانتقال إلى موازنة الاداء والبرامج أو الموازنة الصفرية، والتي تعتمد حالياً في الكثير من بلدان العالم، فضلاً عن ضرورة الفصل بين الموازنة الاستثمارية والموازنة الجارية في الإنفاق بما يقلل اوجه الفساد المالي المستشرية في الاقتصاد العراقي، إذ ان اصلاح الموازنة العامة تتضمن البحث في سبل تنمية الإيرادات غير النفطية ولاسيما الضرائب، وكذلك الادارة الكفؤة للمال العام وتجنب تبديد هذه الموارد في الإنفاق غير المنتج، ومراجعتها لاستغلال الفرصة وعدم اضعافها كما حصل عام 2009 عندما انخفض سعر البرميل إلى ما دون (30) دولاراً، إذ يُمكن الاستفادة من تجربة إيران في هذا المجال، التي استطاعت تخفيض نسبة الإيراد النفطي إلى ما دون (50%) من اجمالي الإيرادات خلال السنوات الاخيرة بفعل تنميتها للقطاعات السلعية والخدمية واتباعها سياسة تنويع مصادر الدخل.

هنالك كثيرٌ من الملاحظات التي تسجل على آلية احتساب الموازنة العامة وقرارها وتنفيذها بعد عام 2003 اهمها تضخيم الإيرادات النفطية وغياب الشفافية في اغلب بنود الإنفاق ولاسيما الإنفاق الجاري فضلاً عن تخطيطها بعجز وتنفيذها بفائض وما يترتب عليه من اثار غير مرغوب بها نتيجة غياب التنسيق مع الجانب النقدي، لذلك ومن اجل اصلاح الموازنة العامة ينبغي ان يتم النظر اليها من خلال:

#### أ- اصلاح هيكل الإيرادات العامة

واولى خطوات اصلاح هيكل الإيرادات العامة في العراق (لتقليل الاعتماد على النفط) واعادة النظر في النظام الضريبي الذي عانى من الاهمال والقصور في ادواته التنفيذية مما أثر على نسب مساهمته من اجمالي الإيرادات العامة قبل عام 2003، اما بعد عام 2003 ونتيجة الاعتماد على المحاصة السياسية في ادارة الدولة لم يتم الاهتمام بالنظام الضريبي وتم

تغيبه لمصلحة الفئات المتنفذة في صنع القرار لتغيب مشروعيه الضرائب كوسيلة تمويلية تؤدي إلى تعزيز الانتماء الوطني، والحرص على المال العام عند الإنفاق ومعالجة مظاهر الفساد المالي المستشري فيه، لاسيما ان الوعاء الضريبي في الاقتصاد العراقي يتسم بالاتساع عند تفحص الاستهلاك والدخل والاصول العينية، ولاشك ان تنمية هذا المورد يحتاج إلى اصلاح فني يتمثل في بناء جهاز اداري ضريبي متطور يعتمد على التقنيات الحديثة في الجباية مع توفير اطار قانوني واضح ومرن يأخذ في الحسبان عدم التساهل في موضوع التهرب الضريبي، فضلاً عن اشاعة ثقافة القبول بدفع الضريبة لما لها من اثار ايجابية في تخصيص الموارد فضلاً عن المهام الاجتماعية لفرض الضريبة كأداة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل، وكذلك يتطلب الأمر دراسة تحديد الفئات التي تفرض عليها الضرائب حسب مقدرتها على الدفع وتوسيعها لتشمل الضرائب على الملكية، والدخل، والاستهلاك بما يضمن عدم تأثر اصحاب الدخل المحدود ذوي الاستهلاك المرتفع، وعلى الرغم من بعض الاجراءات المعلنة<sup>(1)</sup> لتنمية المورد الضريبي إلا ان مساهمة هذا المورد بقيت عند مستوياتها السابقة (انظر الملحق 3) نتيجة افتقاره إلى الادارة الكفؤة وافتقاره إلى قاعدة المعلومات التي تتضمن الشمول الضريبي، ناهيك عن الفساد الاداري لغياب الرادع القانوني من قبل الدولة في معالجة التهرب الضريبي.

### ب- اصلاح هيكل النفقات العامة

ترتب على انخفاض المورد النفطي ضرورة إعادة النظر في هيكل الإنفاق العام في جانبه الجاري والاستثماري، اللذين يعتمدان كلاهما على مستوى كفاءة الادارة الحكومية في تنفيذهما، تلك التي تتسم في البلدان النفطية بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة بالإسراف والانفاق قليل الجدوى، فالانفاق الجاري عندما يزداد يصعب تخفيضه فيكون تعديل الموازنة على حساب الإنفاق الاستثماري التي تتسم بانخفاض نسب التنفيذ الفعلية مقارنة بالإنفاق الجاري (أنظر الملحق 4)، مما يتطلب الأمر استثمار هذه الفرصة لإعادة ومراجعة هذا

(1) في موازنة العام 2015 تمثلت هذه الاجراءات بفرض الرسوم الكمركية على السيارات المستوردة بنسبة (15%) من اثمانها وكذلك الرسوم على خدمات الهاتف النقال والضرائب على دخل الشركات والبالغة (15%) عدا الشركات العاملة في القطاع النفطي، بالإضافة الى ضرائب العقار والبالغة (2%) للعرصة التي تزيد مساحتها على (800) متر وكذلك بعض الرسوم للخدمات التي تقدم في المؤسسات الحكومية، هذه الاجراءات وما تبعها من فرض ضرائب على دخول العاملين في القطاع العام تتطلب إعادة النظر والاختذ في الاعتبار اثارها على الطلب الكلي في اوقات اتباع سياسات التقشف المالي الناجم عن انخفاض اسعار النفط.

الإنفاق، وإصلاح الإنفاق الجاري يتطلب تقليل الضغط على القطاع الحكومي في استيعاب اليد العاملة واعتماد تخطيط النفقات على الحاجة الفعلية للمؤسسات على وفق مبدأ الكلفة - الفاعلية، وتنفيذها بأقصى منفعة ممكنة مع اظهار بنود الإنفاق بالموازنة العامة كافة وبشفافية تامة بما يُمكن الاجهزة الرقابية من متابعة انفاقها لكشف الفساد في تنفيذها، كما يتطلب الأمر إعادة النظر بالمبالغ المخصصة للنفقات التحويلية مع التأكيد على الترشيد في الإنفاق والاعتماد على سلم اجور لموظفي القطاع العام يمنع التفاوت غير المسوغ ولاسيما اجور ورواتب الدرجات الخاصة وتخصيصاتها، كل ما سبق يحتاج إلى ارادة سياسية مدعومة بكفاءة الادارة الحكومية في تنفيذها.

اما الإنفاق الاستثماري في العراق فقد تأثر كثيراً بضعف اداء الاجهزة الحكومية المختصة بتنفيذ المشاريع الاستثمارية، ونؤكد ضرورة ان يبدأ الاصلاح من خلال تشكيل لجنة مستقلة (شبيهة بمجلس الاعمار) لها صلاحيات واسعة تقوم باختيار المشاريع المهمة كمشاريع البنى التحتية وترتيبها على وفق سلم اولويات بعيدة عن التأثيرات السياسية وعدم استخدامها لأغراض انتخابية، تقوم هذه اللجنة بالتنسيق ما بين الوزارات ذات العلاقة في تسهيل الاجراءات الادارية للتنفيذ، بعدها يتم اجراء دراسات جدوى اقتصادية وفنية لاختيار هذه المشاريع على وفق معيار الكلفة - المنفعة مع اختيار المؤسسات والشركات التي تتولى مهمة تنفيذ هذه المشاريع سواء المحلية ام الاجنبية ام بالمشاركة بينهما في تنفيذ مشاريع البنى التحتية، مع السعي لتلافي مشكلات انخفاض نسب التنفيذ الفعلية في الموازنة الاستثمارية للمدة السابقة، والتي تعود إلى عوامل عديدة تتوزع ما بين ضعف كفاءة الاجهزة الحكومية في التخطيط والتنفيذ والمراقبة للمشاريع المخمنة في الموازنة العامة وكذلك التخمين المرتفع للمشاريع والمبالغة في ادراج الكثير من المشاريع في الموازنة العامة بشكل تفوق قدرات الجهات المنفذة.

### 3- تنسيق العلاقة بين عجز الموازنة العامة والتغيرات النقدية

على الرغم من استقلال البنك المركزي عن السلطة المالية ممثلة بوزارة المالية إلا ان مستوى التنسيق بينهما في مجال السياسات المتبعة ينعكس على صافي المركز المالي للحكومة، فالعلاقة بينهما تتجلى من خلال آلية تمويل الموازنة العامة، إذ يتولى البنك المركزي استبدال الدينار العراقي بالعملة الاجنبية المتسلمة من صندوق تنمية العراق لتمويل نفقات

الحكومة، إذ تمثل هذه العملات الاحتياطات الدولية التي تستخدم كغطاء للعملة المحلية وأحد مكونات الاساس النقدي، وكذلك يستخدم كوسيلة للتدخل في السوق النقدية للسيطرة على مناسيب السيولة وفائض الطلب الناجم عن الإنفاق العام ضمن سياسة التعقيم للمحافظة على استقرار قيمة العملة (سعر الصرف).

ان تماسك الاجراءات المالية مع الاجراءات النقدية يعد من مقومات نجاح ادارة الاقتصاد على المستوى الكلي، وتبرز الحاجة إلى مثل هذا التنسيق في العراق بعد انخفاض اسعار النفط وما خلفه من اثار على الموازنة العامة من خلال تنظيمها بعجز مخطط وفعلي خلال السنوات 2014 و2015 وما بعدها، مما يتطلب البحث في تمويل العجز من خلال البنك المركزي باختيار الوسائل المتاحة لإدارة الدين العام من خلال التشاور مع الحكومة، وطبيعة العلاقة بين البنك المركزي والحكومة يبرز من خلال قيد الموازنة العامة المتمثل بالعجز السنوي الذي يمول من خلال إصدار السندات إلى جهات اخرى غير البنك المركزي فضلاً عن الائتمان المقدم من قبل السلطة النقدية، ففي العراق وفي ظل قانون البنك المركزي الحالي يحظر على البنك المركزي اقراض الحكومة باي شكل من الاشكال وان الائتمان الممنوح لها يتحدد في ضوء رصيد الحكومة من العملة الاجنبية الممثلة لقيمة الصادرات النفطية.

ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يطغى الإنفاق الجاري فيه على الإنفاق الاستثماري المولد لفائض الطلب الاستهلاكي، في ظل ضعف القاعدة الانتاجية وانحسار مساهمة القطاعات غير النفطية في تكوين الناتج، في حين ان هذا السلوك يتقاطع مع القرار النقدي المستقل والهادف إلى المحافظة على استقرار مستوى الاسعار من خلال تمويل التجارة الخارجية للقطاع الخاص لمواجهة الطلب المتزايد والناجم عن الإنفاق وكذلك المحافظة على القيمة الخارجية للدينار العراقي من خلال استقرار سعر الصرف باستخدام الوسائل سابقة الذكر، ان واقع الحال يشير إلى صعوبة إيجاد تنسيق بين البنك المركزي والحكومة للمحافظة على الاسعار بسبب سلوك المالية العامة المغاير لسلوك السلطة النقدية التي استطاعت تحقيق استقرار طويل الاجل في قيمة الدينار العراقي وبناء احتياطات من العملة الاجنبية تجاوزت (70) مليار دولار قبل عام 2014، فالسلوك الذي تحذر منه السلطة النقدية يتمثل بان التوسع المتزايد في الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يقود إلى تحقيق فائض في الطلب الكلي على السلع القابلة للمتاجرة (Tradable) الذي يتم تغطيته عن طريق الاستيرادات، ومن ثم الطلب على العملة الاجنبية مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية فتتدخل السلطة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاسعار، ويتم



ذلك من خلال التدخل في سوق الصرف، والنتيجة استنزاف الاحتياطيات الدولية، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن زيادة الطلب على السلع غير القابلة للمتاجرة (Non Tradable) والمتمثلة بالخدمات الداخلية كالخدمات الطبية، وخدمات الشركات الامنية، وتجارة العقار في الخارج، وخدمات التعليم، والنقل، والكهرباء وغيرها، فإن العرض المنخفض لهذه السلع في الاجل القصير يؤدي إلى ارتفاع اسعارها، وفي ظل تزايد الطلب عليها والممول من الإنفاق الحكومي يصبح عرض هذه السلع عديم المرونة عند الوصول إلى الطاقة القصوى، عندها يتم تلبية هذا الطلب من خلال الاستيراد لهذه الخدمات وجعلها سلعةً قابلة للمتاجرة<sup>(1)</sup> مما يزيد من كلفة سياسة التدخل في سوق الصرف لتحقيق الاستقرار في الاسعار، مما يؤدي إلى استنزاف المزيد من الاحتياطيات الاجنبية، وفي هذا الاطار ينبغي الإشارة إلى ان اتباع سياسة تثبيت سعر الصرف كهدف وسيط لتحقيق الاستقرار في الاسعار والمحافظة على قيمة العملة، أدى إلى تدهور القدرة التنافسية الدولية للعراق لسلعه الصناعية والزراعية، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي بعد عام 2003 أدى إلى انخفاض جدوى الاستثمار بسبب ارتفاع التكاليف وكون اسعار هذه السلع في ظل ارتفاع سعر الصرف الحقيقي تعني ان الاسعار النسبية للسلع البديلة المستوردة ارخص من مثلتها المحلية مما يضعف قدرتها على المنافسة في ظل غياب الحماية وحرية التجارة، الأمر الذي أدى إلى توقف بعض الانشطة الانتاجية غير النفطية بالكامل.

ولذلك نجد ضرورة تغيير سياسة الموازنة العامة ومعالجة الركود الحاصل في تنفيذ الموازنة الاستثمارية وتوجيهها نحو القطاعات الانتاجية التي لا يُمكن للقطاع الخارجي منافستها، في ظل سياسة الباب المفتوح المتبعة حالياً، وان مسالة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية تطلب انشاء لجنة مشتركة ومجلس تنسيقي بين الطرفين لتحديد الاهداف المراد تحقيقها والتي لا تنحرف عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتجنب العجز في الموازنة واثاره

(1) نتجت هذه الخاصية من تزايد الإنفاق الحكومي وميله الاستهلاكي على حساب الإنفاق الاستثماري في اقتصاد ريعي يعتمد على النفط ويتميز بانخفاض مساهمة القطاعات السلعية الاخرى في تكوين الناتج لسد لطلب المتزايد عليها نتيجة ارتفاع متوسط دخل الفرد ومعدلات النمو السكاني فضلاً عن هجرة اصحاب الكفاءات نتيجة عدم الاستقرار الامني وضعف قدرة الاقتصاد على توليد هذه السلع وضعف كفاءة الاداء مما يستلزم تغطية الطلب المتزايد عليها من خلال استيرادها وهذا ما يتم ملاحظته خلال السنوات الاخيرة في الاقتصاد العراقي من جذب اطباء اجانب وشركات امنية خاصة واستيراد مستلزمات البنى التحتية وغيرها، والمفارقة ان اسعار هذه السلع اصبحت مقارنة لأسعارها في البلدان المتقدمة.

السلبية مع تحقيق معدل نمو وتشغيل مناسب، فضلاً عن تدعيم قدرة الاقتصاد في مواجهة الصدمات غير المتوقعة، وكذلك يُمكن في ظل الحاجة إلى التمويل تأسيس مجلس يعنى بإدارة الدين العام.



## الخاتمة

انقسمت اراء المدارس الاقتصادية بخصوص دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى وجهتي نظر الاولى فكرة الحياد واقتصارها على الدور الرقابي والتوجيهي والقيام بوظائف محددة، ووجهة النظر الثانية تتمثل بالتدخل في النشاط الاقتصادي واعطاء دور اكثر تأثيراً يتعدى وظيفة التوجيه والرقابة، والازمات التي مرت بها اقتصاديات بلدان العالم تشير إلى ترجيح كفة وجهة النظر الثانية، وقد اجمعت المدارس الاقتصادية على وجود علاقة بين عجز الموازنة العامة والتغير النقدي ممثلة بعرض النقد بالمعنى الضيق والواسع ومعدل التضخم وسعر الفائدة لكنها اختلفت في تفسير الاسباب لهذه العلاقات والية انتقال اثار العجز على التغير النقدي وبالعكس، كما اختلفت في طرق معالجة الاثار السلبية لهذه العلاقات، ويتميز العراق من بين بلدان العينة إلى ان عرض النقد فيه اصبح متغيراً داخلياً يرتبط بالإيرادات والنفقات ومن ثم ارتباطه بالتطورات في اسعار النفط العالمية، صعوبة تحقيق التنسيق بين سياسات الموازنة العامة وسياسات البنك المركزي في العراق بعد عام 2003، إذ تعاني الموازنة العامة في جانب النفقات من اختلال هيكلية في ظل سيادة النفقات الجارية طوال مدة الدراسة فضلاً عن اقتصار الإيرادات على صادرات النفط وقصور مكونات الإيرادات الاخرى وبخاصة الضرائب، يُمكن الاستفادة من تجربة الاقتصاد الايراني والخطوات الاصلاحية التي اتبعت أكثر من التجربة النيجيرية فيما يخص تقليل الاعتماد على النفط كمورد مالي والاستفادة من الفوائض الربعية عن طريق انشاء الصناديق السيادية التي تكفل تمويل المشاريع الاستراتيجية وكما مر بنا سابقاً.



## الملاحق

الملحق (1): هيكل الإيراد العام في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)

نيجيريا			إيران			الدول
مجموع الإيراد	إيرادات أخرى	إيرادات النفط	مجموع الإيراد	إيرادات أخرى	إيرادات النفط	السنوات
11.75			1699.6	479.9	1219.7	1980
7.51	4.73	8.56	1325.9	437.1	888.8	1981
5.82	3.62	7.81	1770.1	713.7	1056.4	1982
6.27	3.26	7.25	2501.9	812.4	1689.5	1983
7.27	2.98	8.27	2773.7	994.3	1779.4	1984
10	4.13	10.92	2714.8	1307.1	1407.7	1985
7.97	4.49	8.11	2666.2	1457.6	1208.6	1986
16.13	6.35	19.03	1707.3	1272.6	434.7	1987
15.59	7.77	19.83	2171.5	1318.3	853.2	1988
25.89	14.74	39.13	2085.4	1276.1	809.3	1989
38.15	26.22	71.89	3174.6	1659.5	1515.1	1990
30.83	18.33	82.67	5632.5	2257.4	3375.1	1991
53.26	26.38	164.08	6933.5	3384.1	3549.4	1992
126.07	30.67	162.1	9884.5	4738.6	5145.9	1993
90.62	41.72	160.19	20250.7	5567.5	14683.2	1994
249.77	135.44	324.55	29244.5	7764.8	21479.7	1995
325.14	114.81	408.78	41575.4	12144.2	29431.2	1996
351.26	166	416.81	57121.9	18968.9	38153	1997
310.174	139.3	324.31	62378.1	25931.4	36446.7	1998
662.59	224.77	724.42	53626	31096	22530	1999
597.28	314.48	1591.68	92315.7	48145.3	44170.4	2000
796.98	903.46	1707.56	104640.8	45192.3	59448.5	2001

716.75	500.99	1230.85	125479.5	53522.4	71957.1	2002
1023.241	500.82	2074.28	165156.7	62530.3	102626.4	2003
1253.6	565.7	3354.8	207867.5	79713.6	128153.9	2004
1660.7	785.1	4762.4	255000.3	104587	150413.3	2005
1836.61	677.54	5287.57	387669.4	201327	186342.4	2006
2333.66	1264.6	4462.91	413928	232046.8	181881.2	2007
3193.44	1336	6530.6	472995	299475.9	173519.1	2008
2642.98	1652.65	3191.94	595975.2	380325	215650.3	2009
3089.18	1907.58	5396.09	625159.4	467341.9	157817.5	2010
3553.54	2237.88	8878.97	820068.2	385582.7	434485.5	2011
3629.61	2628.78	8025.97	1114379.1	546102	568277.1	2012
4031.83	2950.56	6809.23	996724.6	571198.1	425526.5	2013
3599.63	3275.12	6793.72	753385	753385	609400	2014
3602.5	22476.97	73067.28	1606800	977963	628837	2015

المصدر:

Central Bank Of Islamic Republic Of Iran , Data Base. -

Central Bank Of Nigeria , Statistical Bulletin. Lagos.-

## (2) الملحق

## هيكل الإنفاق العام في إيران ونيجيريا للمدة (1980-2015)

نيجيريا			إيران			الدول
مجموع الإنفاق	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري	مجموع الإنفاق	الإنفاق الاستثماري	الإنفاق الجاري	السنوات
6.813			2227.9	639.1	1588.8	1980
11.41	6.57	4.85	2298.4	570.5	1727.9	1981
11.92	6.42	5.51	2707.1	674.7	2032.4	1982
9.64	4.89	4.75	3167.4	915.9	2251.5	1983
9.93	4.1	5.83	3672.3	1149.2	2523.1	1984
13.04	5.46	7.58	3353.6	878	2475.6	1985
16.22	8.53	7.7	3313.2	765.1	2548.1	1986
22.02	6.37	15.65	3156.8	746.5	2410.3	1987
27.75	8.34	19.41	3640.6	729.2	2911.4	1988
41.03	15.03	25.99	4210.6	816.4	3394.2	1989
60.27	24.05	36.22	4316.7	931.5	3385.2	1990
66.58	28.34	38.24	6051.1	1766.3	4284.8	1991
92.8	39.76	53.03	8090.8	2527	5563.8	1992
191.23	54.5	136.73	10756.8	2948.8	7808	1993
160.89	70.92	89.97	20886.9	7232.2	13654.7	1994
248.77	121.14	127.36	28912.4	9071.3	19841.1	1995
337.22	212.93	124.49	41330.9	12882.8	28448.1	1996
356.26	269.65	158.56	56783.1	19211.9	37571.2	1997
443.563	309.02	178.1	65438	20471.1	44966.9	1998
947.69	498.03	449.66	70724.3	17424.7	53299.6	1999
701.06	239.45	461.6	92759.6	25023.6	67736	2000
1018.03	438.7	579.3	105049.2	22443.4	82605.8	2001



1018.16	321.38	696.8	125297.7	24379.5	100918.2	2002
1225.97	241.69	984.3	202325.3	54753	147572.3	2003
1426.2	351.3	1032.7	252054.9	73799.7	178255.2	2004
1822.1	519.5	1223.7	304229.4	72306.3	231923.1	2005
1938	552.39	1290.2	448522.8	117638.7	330884.1	2006
2450.9	759.23	1589.27	561359.1	145571	415788.1	2007
3240.82	960.89	2117.36	569036.6	147751.9	421284.7	2008
3452.99	1152.8	2127.97	805742.1	223018.7	582723.4	2009
4194.58	883.87	3109.38	791957	198173.1	593783.9	2010
4712.06	918.55	3314.51	872186.5	212845	659341.5	2011
4605.39	874.83	3325.16	1166702.9	289001	877701.9	2012
5185.32	1108.39	3689.06	1042270.6	152277.4	889993.2	2013
4578.06	783.12	3417.58	1415138	217491	1197647	2014
4358.5	1072.92	3285.58	1735115	296799	1438316	2015

المصدر:

Central Bank Of Islamic Republic Of Iran , Data Base. -

Central Bank Of Nigeria , Statistical Bulletin. Lagos.-

## (3) الملحق

هيكل الإيراد العام الفعلي والمخطط في العراق للمدة (2015-2004)

السنوات	الإيراد الفعلي	الإيراد المخطط	نسبة التنفيذ %
2004	32982739	21729106	151.7905937
2005	40502890	28958608	139.8647684
2006	49232349	45392304	108.4596829
2007	54599451	42064530	129.7992656
2008	80252182	50775081	158.0542668
2009	55209353	50408215	109.524515
2010	70178223	61735312	113.6759834
2011	99998776	80934790	123.5547482
2012	119466403	102326898	116.7497553
2013	113767395	119296663	95.36511093
2014	105386623	139640628	75.46988617
2015		94048364	
السنوات	الإيرادات الأخرى الفعلية	الإيراد المخطط	نسبة التنفيذ %
2004	32823095	21434206	153.1341772
2005	40007608	28336608	141.1870045
2006	48641120	42287900	115.0237302
2007	53371115	41103691	129.8450667
2008	79266345	45218084	175.2978852
2009	51874544	47528261	109.1446287
2010	68645785	59794180	114.8034558
2011	98215183	76184137	128.9181539
2012	116597076	99657735	116.9975176
2013	110890539	116363805	95.29641885
2014	97072410	Na	
2015		78649032	

السنوات	الإيراد الضريبي الفعلي	الإيراد المخطط	نسبة التنفيذ %
2004	159644	294900	54.134961
2005	495282	622000	79.62733119
2006	591229	3104404	19.04484726
2007	1228336	960839	127.8399399
2008	985837	5556997	17.74046306
2009	3334809	2879954	115.7938287
2010	1532438	1941132	78.94558433
2011	1783593	4750653	37.54416498
2012	2633357	2669163	98.65853078
2013	2876856	2932858	98.09053149
2014	8314213	Na	na
2015	na	15399332	na

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

- البنك المركزي العراقي، « النشرة الإحصائية السنوية »، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، اعداد

مختلفة.

## (4) الملحق

هيكل الإنفاق العام الفعلي والمخطط في العراق للمدة (2015-2004)

نسبة التنفيذ %	الإنفاق المخطط	الإنفاق الفعلي	السنوات
95.4244388	33657511	32117491	2004
73.3027205	35981168	26375175	2005
65.7099684	50963161	33487877	2006
75.455522	51727468	39031231	2007
99.2339076	59861973	59403375	2008
76.0017748	69165523	52567025	2009
82.844671	84657467	70134200	2010
72.043793	96662766	69639523	2011
77.1623311	117122930	90374783	2012
77.2066676	138424608	106873027	2013
51.1308324	163416518	83556226	2014
na	119462429	na	2015
نسبة التنفيذ %	الإنفاق الجاري المخطط	الإنفاق الجارية الفعلية	السنوات
101.959897	28543338	29102758	2004
76.6875177	28431168	21803157	2005
72.2445652	41691161	30119598	2006
80.1496527	39062163	31308188	2007
107.539936	44190746	47522700	2008
77.6641004	54148081	42053620	2009
88.5580836	60980694	54003334	2010
84.114456	66596473	56017261	2011
87.0742705	79954033	69619391	2012
86.6892419	83316006	72226014	2013
na	98793961	58625459	2014
na	78248392	na	2015

السنوات	النفقات الاستثمارية الفعلية	النفقات الاستثمارية المخططة	نسبة التنفيذ %
2004	3014733	5114173	58.9485925
2005	4572018	7550000	60.5565298
2006	3368279	9272000	36.3274267
2007	7723043	12665305	60.9779472
2008	11880675	15671227	75.812028
2009	10513405	15017442	70.0079614
2010	16130866	23676772	68.1294984
2011	13622262	30066292	45.3074227
2012	20755392	37177897	55.8272352
2013	34647013	55108602	62.8704263
2014	24930767	64622557	38.5790476
2015	na	41214037	na

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، اعداد مختلفة.

- البنك المركزي العراقي، « النشرة الإحصائية السنوية »، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، اعداد

مختلفة.

## المصادر

### المصادر باللغة العربية

#### القران الكريم

#### اولاً: الكتب العربية والمترجمة

- (1) ابراهيم رزاقى، «تعريف بالاقتصاد الايراني»، دار ني للنشر، طهران، 2002.
- (2) احمد ابريهي علي، «اقتصاد العراق في دراسات: استئناف النهوض لتعويض الفرص الضائعة»، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، 2013.
- (3).....، «الاقتصاد الكلي: المبادئ الاساسية والتطبيقات والادوات»، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، 2014.
- (4).....، «التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي»، دار الايام للتوزيع والنشر، الطبعة الاولى، عمان، 2016.
- (5) السيد متولي عبدالقادر، «اقتصاديات النقود والبنوك»، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2010.
- (6) اكرام عبدالعزيز، «الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل»، الطبعة الاولى، اصدارات بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- (7) ايرينام اساد تشايا، «الكينزية الحديثة والتركيب الكلاسيكي الجديد»، ترجمة د.عارف دليلة، ط1، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1979.
- (8) اونر اوزلوا، «تنمية واعادة بناء الاقتصاد العراقي»، ترجمة مركز العراق للأبحاث، ط1، دار الحوراء للنشر، بغداد، 2006.

- (9) باري سيجل، «النقود والبنوك والاقتصاد: وجهة نظر النقديين»، ترجمة د. طه عبدالله منصور ود. عبدالفتاح عبدالرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1986.
- (10) باترسون والأس، «الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي»، ترجمة صلاح الدباغ، الجزء الثاني، 1968.
- (11) بول ساملسون ووليام نوردهاوس، «علم الاقتصاد»، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، 2006.
- (12) تريتا بارزي، «إيران والمجتمع الدولي»، ترجمة زينة ادريس، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، بيروت، 2012.
- (13) ج أكلي، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، الجزء الاول، ترجمة عطية مهدي سليمان، الجامعة المستنصرية، 1980.
- (14) جون ماينارد كينز «النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود»، ترجمة الهام عيادروس، هيئة ابوظبي للثقافة والتراث، المجمع الثقافي، الطبعة الاولى، ابوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2010.
- (15) جوجارات، «الاقتصاد القياسي»، تعريب ومراجعة د.هند عبدالغفار عودة، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، الرياض، 2015.
- (16) جون كينيث جالبرث، «تاريخ الفكر الاقتصادي»، ترجمة احمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، سبتمبر 2000.
- (17) جيمس جوارتيني وريجارد استروب، «الاقتصاد الكلي: الاختيار العام والخاص»، ترجمة عبدالفتاح عبدالرحمن، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.
- (18) حامد عبدالمجيد دراز، «دراسات في السياسات المالية»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1988.
- (19) حسين عواضة، عبدالرؤوف قطيش، «المالية العامة»، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، بيروت، 2013.

- (20) رمزي زكي، «اذون الخزينة ومخاطر انفجار الدين الداخلي»، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1993.
- (21).....، «الاقتصاد السياسي للبطالة: تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة»، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
- (22) سامي خليل، «النظريات والسياسات النقدية والمالية»، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1982.
- (23).....، «نظرية الاقتصاد الكلي: المفاهيم والنظريات الاساسية»، وكالة الاهرام للتوزيع والنشر، الكويت، 1994.
- (24).....، «نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة»، الكتاب الثاني، كاظمة للتوزيع والنشر، الكويت، 1994.
- (25) شيماء محي الدين محمود، «تداول السلطة والاستقرار السياسي في افريقيا دراسة حالي نيجيريا وموريتانيا»، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014.
- (26) طاهر الجنابي، «دراسات في المالية العامة»، مطبعة التعليم العالي، بغداد، 1990.
- (27) عبد الرسول سلمان، «معالم الفكر الاقتصادي»، ج1، مطبعة شفيق، الطبعة الثانية، بغداد، 1974.
- (28) عبدالسلام الادريسي، «التحليل الاقتصادي الكلي»، جامعة البصرة، 1986.
- (29) عبدالمنعم السيد علي ونزار سعدالدين، «النقود والمصارف والاسواق المالية»، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- (30) عبدالمنعم السيد علي، «دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الاسواق المالية في البلدان العربية»، مركز الامارات للبحوث والدراسات، الطبعة الاولى، ابوظبي، 1998.
- (31).....، «اقتصاديات النقود والمصارف»، الاكاديمية للنشر، بغداد، 1999.
- (32) عبدالله الشيخ محمود الطاهر، «مقدمة في اقتصاديات المالية العامة»، مركز التميز لعلوم الادارة والحاسب للنشر، الرياض، 1998.



- (33) عبدالوهاب امين ود. زكريا عبدالحميد، «الاقتصاد الكلي»، دار المعرفة، الكويت، 1983.
- (34) علي العربي وعبدالمعطي عساف، «ادارة المالية العامة»، الكويت، بلا تاريخ.
- (35) علي كنعان، «النقود والصرافة والسياسة النقدية»، دار المنهل اللبناني، الطبعة الاولى، بيروت، 2014.
- (36).....، «الاقتصاد المالي»، مطبعة الروضة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 2008.
- (37) علي احمد خليل، سليمان اللوزي، «المالية العامة والاصلاح المالي»، دار زهران للنشر، عمان، الاردن، 2002.
- (38) عوض فاضل اسماعيل، «نظرية الإنفاق الحكومي: دراسة في جوانبه المالية والاقتصادية»، جامعة النهرين، بغداد، 2003.
- (39).....، «النقود والبنوك»، دار الحكمة، بغداد، 1990.
- (40) فليح حسن خلف، «التمويل الدولي»، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، 2004.
- (41) فهمي محمود شكري، «اقتصاديات المالية العامة»، دار الحكمة، الطبعة الاولى، لندن، 2014.
- (42) كامل كاظم بشير الكناني، «ارجوحة التنمية في العراق بين ارث الماضي وتطلعات المستقبل نظرة في التحليل الاستراتيجي»، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، بغداد، 2013.
- (43) لورانس كلاين، «اقتصاديات العرض والطلب: تطبيقات معاصرة»، ترجمة سمير كريم، مكتبة الانجلوا المصرية، القاهرة، بدون سنة نشر.
- (44) لينل واخرون، «الانتعاش والازمات وسياسات التكييف الهيكلي»، ترجمة علي حياي، الطبعة الاولى هيئة الموازنة والتخطيط، 1999.
- (45) مايكل ابدجمان، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، 1999.

- (46) محب خله توفيق، «الاقتصاد النقدي والمصرفي: دراسة تحليلية للمؤسسات والنظريات»، دار الفكر الجامعي، الطبعة الاولى، القاهرة، 2011.
- (47) محمد بديع بدوي، «دراسات في المالية العامة»، دار المعارف، القاهرة، 1966.
- (48) محمد عبدالعزيز وعلي شفيق، «اصول وقواعد الموازنة العامة»، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، 2003.
- (49) مصطفى يوسف كافي، «الاقتصاد الكلي: مبادئ وتطبيقات»، دار الرواد، الطبعة الاولى، عمان، 2012.
- (50) مظهر محمد صالح، «الدولة الريعية من المركزية الاقتصادية إلى ديمقراطية السوق»، الطبعة الاولى، بيت الحكمة، بغداد، 2010.
- (51) مظهر محمد صالح قاسم، «السياسة النقدية للعراق: بناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم»، الطبعة الاولى، اصدارات بيت الحكمة، بغداد، 2012.
- (52) ملتون فريدمان، «الرأسمالية والحرية»، ترجمة يوسف عليان، مركز الكتب الاردني، عمان، 1987.
- (53) ميشيل بو، جيل دوستالير، «تاريخ الفكر الاقتصادي»، ترجمة حليم طوسون، الطبعة الاولى، دار العالم الثالث، القاهرة، 1997.
- (54) نبيل الروبي، «نظرية التضخم»، مؤسسة الثقافة الجامعية، ط2، الاسكندرية، 1984.
- (55) نديم مرعشلي، أسامة مرعشلي، «الصحاح في اللغة والعلوم»، دار العلم للملايين، بيروت، 1971.
- (56) هشام محمد صفوت العمري، «اقتصاديات المالية العامة والسياسة المالية»، الجزء الاول والثاني، الطبعة الثانية جامعة بغداد، 1988.
- (57) وحيد مهدي عامر، «السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي»، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، 2010.

- (58) وداد يونس محمود، «النظرية النقدية: النظريات، المؤسسات، السياسات»، دار الكتب للطباعة، الموصل، 2001.
- (59) وسام ملاك، «النقود والسياسات النقدية والداخلية: قضايا نقدية ومالية»، دار المنهل اللبناني للنشر، الطبعة الاولى، بيروت، 2000.
- (60) وليد عبدالحميد عايب، «الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي»، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، بيروت.

### ثانياً: الأبحاث والدراسات

- (1) ابراهيم صالح العمر واخرون، «أثر عجز الموازنة العامة على معدل الفائدة في الاردن (1996-2008)»، مجلة دراسات، كلية الاعمال، الجامعة الاردنية، متوفرة على الموقع الالكتروني:

<https://journals.ju.edu.jo/DirasatAdm/article/download/3752/3049>

- (2) البشير عبدالكريم، «الفعالية النسبية للسياسة المالية والنقدية»، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي للسياسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2008، متوفر على الموقع الالكتروني:

[www.univ-chelf.dz/uhbc/seminaires\\_2008com](http://www.univ-chelf.dz/uhbc/seminaires_2008com). -

- (3) المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القوى الاقتصادية في المجتمع الايراني، القاهرة، 2015، ص 7.

- (4) احمد ابريهي علي، «الاقتصاد العراقي وافاق المستقبل القريب»، ص2، متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

[http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1365904295\\_010711IraqEconomyDr.Ahmed Ibraihi4B.pdf](http://www.iier.org/i/uploadedfiles/publication/real/1365904295_010711IraqEconomyDr.Ahmed Ibraihi4B.pdf)

- (5) ايمان غسان شحور، «عجز الموازنة العامة في سوريا واثاره الاقتصادية»، مركز دراسات

الوحدة العربية، متوفر على الموقع الالكتروني الآتي:

[www.caus.org.lb/pdf/emagazinearticles/bouhooth63-64final.indd.-](http://www.caus.org.lb/pdf/emagazinearticles/bouhooth63-64final.indd.-)

(6) اياد عبدالكريم مجيد، «سياسة نيجيريا النفطية: الواقع والطموح»، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 38، 2008.

(7) ثريا عبدالرحيم الخزرجي، «تقييم اداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم» دراسة تحليلية للمدة (1980-2003)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد(48)، 2008.

(8) حسين الموسوي، «سياسات امريكا واسرائيل ازاء إيران»، مجلة شؤون الشرق الاوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، العدد 106، 2003.

(9) زهراء منشاري، «سياسات الاقتصاد الكلي والمديونية الخارجية في البلدان النامية»، جامعة الزهراء، طهران، 2000.

(10) عامر عمران كاظم، «تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في العراق للمدة 1980-1996»، مجلة جامعة كربلاء، العدد 11، المجلد الثالث، 2005.

(11) عبد علي المعموري، «الاقتصاد العراقي جدلية الواقع وجبرية الخارج مقارنة فكرية»، مجلة أبحاث عراقية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد 1، 2007.

(12) عبدالكريم كامل ابو هات، «الاقتصاد العراقي ما بعد المحنة»، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العدد الاول، 2004.

(13) عقيل شاکر الشرع، «اختبار العلاقة بين عجز الموازنة ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي»، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العدد 16، 2014.

(14) علي بوهنة ومختار بن عابد، «نمذجة فعالية الاداء المالي لقيادة السياسة الاقتصادية»، متوفر على الموقع الالكتروني:

[www.manifest.univ-ouargla.dz/document/archive.-](http://www.manifest.univ-ouargla.dz/document/archive.-)

- (15) عماد محمدعلي عبداللطيف، «الدين الحكومي الداخلي واثره في السياسة النقدية»، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 39، 2012، ص ص 1-32.
- (16) عوض فاضل اسماعيل، «عجز الموازنة الحكومية وظاهرة التزاحم المالي»، مجلة كلية الحقوق، المجلد 5، العدد 7، اذار، 2001.
- (17) فاطمة نظيفي، «هل اسباب التضخم في إيران نقدية»، مجلة البحوث الاقتصادية، العدد الاول، طهران، 2000.
- (18) كامل علاوي كاظم، «قياس فاعلية السياسة النقدية والمالية في العراق»، المجلة العراقية للعلوم الادارية، م/5، العدد 20، جامعة كربلاء، العراق، حزيران، 2008.
- (19) ممدوح الخطيب الكسواني، «العلاقة بين عجز الموازنة عجز الحساب الجاري في المملكة العربية السعودية»، مجلة دراسات اقتصادية: السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الثالث، العدد 6، 2002.
- (20) مظهر محمد صالح قاسم، «السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي»، البنك المركزي العراقي، بغداد، 2008.
- (21)..... «السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف»، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2011.
- (22) محمد عبدالشفيق عيسى، «ازمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الامريكي»، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 17، العدد 4، الكويت، 1989.
- (23) منى كمال، «الاطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية»، 2010، منشور على شبكة المعلومات الدولية على الموقع:

MPRA\_paper\_26856.pdf/1/https://mpa.ub.uni-muenchen.de/26856

- (24) نبيل مهدي كاظم الجنابي، «نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة st. Louis على الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2011»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 22، 2012.

- (25) نبيل جعفر عبدالرضا، «اشباع الحاجات الاساسية في إيران»، دراسات اقتصادية، البصرة، مركز الدراسات الايرانية، العدد الخامس، 2000.
- (26) نجوزي اكونجوا واخرون، «نيجيريا تجاهد لاسترداد عافيتها»، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 4، المجلد 45، 2008.
- (27) همام الشماع، عمرو هشام العمري، «أثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي»، دراسات في الاقتصاد العراقي، المؤتمر العلمي الثاني لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، بغداد، 2002.
- (28) هيفاء احمد محمد، «ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا»، مجلة الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 46، 2010.

### ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

- (1) احمد جاسم محمد، «تحليل وتقييم سياسات الاصلاح الاقتصادي في إيران»، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2006.
- (2) احمد عبدالله سلمان الوائلي، «الضرورة والركائز الاساسية للانتقال من الاسلوب المخطط إلى الاسلوب التلقائي للنمو: العراق حالة دراسية»، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
- (3) حلمي ابراهيم منشد، «تحليل وقياس ظاهرة العجز المزدوج في مصر وتونس والمغرب للمدة 1975 - 2000»، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2004.
- (4) زهير خضير عباس، «الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج النووي الإيراني»، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2014.
- (5) رجاء جابر عباس، «الاصلاح النقدي في العراق في ضوء بعض التجارب العالمية»، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الكوفة، 2014.
- (6) محمد غالي راهي، «التوسع المالي واتجاهات السياسة المالية في العراق للمدة 1951-2010»، اطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2013.

(7) ميثم لعبيبي اسماعيل، «قياس العلاقة التبادلية بين التضخم وعجز الموازنة العامة لدول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1980-1998»، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005.

#### رابعاً: التقارير والاحصاءات

(1) البنك المركزي العراقي، «النشرة الاحصائية السنوية»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، اعداد مختلفة.

(2) البنك المركزي العراقي «التقرير الاقتصادي السنوي»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، بغداد، 2010، سنوات مختلفة.

(3) البنك المركزي العراقي، «تقرير السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي»، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، بغداد، سنوات مختلفة.

(4) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الاحصائي للمحافظات لعام 2016.

(5) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، «المجموعة الاحصائية السنوية»، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، سنوات مختلفة.

(6) البنك المركزي الايراني، التقرير الاقتصادي، العدد 269، 1993.

## المصادر باللغة الإنجليزية

**A- The Books**

- 1- Barron J.M & M.A.Ownestein, «Text Book Treatments Of The Financial Market In The Is-Lm Model», Economics Education 27, Spring 1996.
- 2- B. Rao, «Cointegration – For The Applied Economics», New York,The Macmillan Press Ltd, 1994.
- 3-Campbell R. & Stanley L.Brue,«Economics Principles: Problems and Policies», 16th ed, mc graw – hill, Irwin, 2005.
- 4- David C. Colander, «Macroeconomics», 6th Ed, Mic Graw Hill, Boston, 2006.
- 5- David N.Hyman, «Economic», 4th ed, Mic Graw-Hill, Chicago, 1997.
- 6- Juan M. Rodriguez, «Introduction To Econometrics» Prentice Hill, January 17, 2003.
- 7- Johanston, Jack And John Dinardo, «Econometric Methods»,4th Edition. Mc. Graw Hill, Singapore, 1997.
- 8- Gray Koop, «Analysis Of Economics Data», John Wiley And Sons, New York, 2000.
- 9- Gujarati, «Basic Econometrics» 4 th ed, Macgraw Hill, Inc, 1995.
- 10- Laurence Harris, «Monetary Theory», Mc Graw – Hill Book Co., New York, 1985. 11- M.Beunnol, G.Dostuler,«Economic Thought Since Keynes», Edwar Elgar, New York,1995.



- 12- Nouriel Roubini, «Supply – Side Economic Tax Rate Cut Increase Growth», New York, Copyright Business, 1997.
- 13- Paul. A Samuelson And William D. D. Nordhaus, «Macroeconomics», 13th Ed, (New York, Mcgraw-Hill Book Co, 1989.
- 14- R.Carter Hill And William E. And Others, «Principles Of Econometrics», 4th Ed, John And Sons, 2012.
- 15- Robert J.Gordan, «Macroeconomics», Little Brown and Company, 1987.
- 16- Robert J Gordan, «Macroeconomics», 8th Ed, Addison Wesley Long Man, California, 2000.
- 17 -....., «Macroeconomics», Brown Company Ltd, Canada, 1978. 17
- 18- Richard T. Froyen, «Macroeconomics: Theories And Policies», Macmillan Publishing Co., New York, 1983.
- 19- Rudiger Dornbusch & Stanley Fisher, «Macroeconomics», 3ed, (U.S.A), Mc Graw – Hill Ryerson Limited, 1989.
- 20- Ruey S.Tsay, «Analysis Of Financial Time Series», 2nd Ed, Agohn Wiley And Sons Inc, Publication, 2005.
- 21-Spyros Makridakis And Others,«Forecasting Methods And Application»,3th,U.S.A,1998,p.31.

## **B- Researches, Reviews and Studies**

- 1- Anderson,L.C & K.Carlson, «A Monetarist Model For Economic

- Stabilization», Federal Reserve Bank Of St-Louis Review, Vol 52, No.4, 1970.
- 2- Ahmad Jafari Samimi and Sajad Jamshidbaygi, «Budget Deficit and Inflation: A Sensitivity Analysis to Inflation and Money Supply in Iran», Middle – East Journal Of Scientific Research, Vol. (8), No.1, 2011.
- 3- C. Nelson And C.Plosser, «Trend And Random Walk In Macroeconomic Time Series: Some Evidence And Implication», Journal Of Money Economics, Vol. 10, 1982.
- 3-Chukwuma Agu, Mergers And Acquisitions:The Nigerian Banking Consolidation Program, International Journal Of Banking And Finance, Vol.8, No.4, 2012.
- 4- C. W. Granger, «Some Recent Development in a Concept of Causality», Journal of Econometrics, Vol. 39, 1988.
- 5- Dickey, D.A. And Fuller, W. A.,«Distribution Of Estimators For Autoregressive Time Series With Unit Root», Journal Of American Statical Association, 1979.
- 6- .....“ Likelihood Ratio Statistical For Autoregressive Time Series With A unit Root», Econometrica, U.S.A, 1981.
- 7- Fatma Turan Koyuncu, «Causality Network between Budget Deficit, Money Supply and Inflation: An Application to Turkey», International Journal of Business and Social Science Vol. 5, No. 10(1), 2014.

- 8- Fatukashi Bayo, Determinants Of Inflation In Nigeria: An Empirical Analysis International Journal Of Humanities And Social Science, Vol.1, No.18, 2000.
- 9- Heise, «Causal Analysis», public Finance, vol. 30, 1975.
- 10- Ignacio Lozano, «Budget Deficit, Money Growth And Inflation:Evidence From The Colombian», journal economics, no 537.
- 11- Ibrahim A.O. Bakare, O.A. Adesanya, Empirical Investigation Between Budget Deficit, Inflation And Money Supply In Nigeria, European Journal of Business and Social Sciences, Vol. 2, No.12, 2014.
- 12 -Kwiatkowski, D., P.C.B. Phillips, P. Schmidt and Y. Shin, «Testing the Null Hypothesis of Stationarity Against the Alternative of a Unit Root», Journal of Econometrics, 54, 1992.
- 13- lucas,Robert e., «expectation and the neutrality of money», journal of economic theory, 4,1972.
- 14- M.Solomon And W.A.Wet, «The Effect Of A Budget Deficit On Inflation: The Case Of Tanzania», Sajems Ns Vol 7, No 1, 2004.  
<http://www.sajems.org/index.php/sajems/article/viewFile/1431/554>  
<http://www.banrep.gov.co/sites/default/files/publicaciones/archivos/borra537.pdf>
- 15- Majeed Ali Hussain and Afaf Abdull J. Saae, «The Relationship between Budget Deficits and Macroeconomics Variables in United Arab Emirates: An Empirical Investigation», Journal of Emerging Trends in Economics and Management Sciences, (JETEMS) 5(5), 2014. <http://jetems>.

- scholarlinkresearch.com/articles/The%20Relationship%20between%20Budget%20Deficits%20and%20Macroeconomics.pdf
- 16- Mubi Olufemi, «Political Dispensation And Macroeconomics Performance In Nigeria 1970-2009».
- Mpra.ub.uni -muenchen.de : 34821: mpra \_paper \_34821. pdf. //http:
- 17- National Center For Economic Mangment And Administration Structural Adjustment Program In Nigeria Processes Out Comes, 2003.
- 18- Nicolas. Stem, «Determinat of Growth», Economic Journal, Vol.(5), No.3,1991.
- 19- Robert, F. Engle And C.W. Granger, «Cointegration And Error Correction:Representation And Testing», Economotrica, Vol. 5, 2. 1987.
- 20- Sargent,Thomas J.& Neil Wallace, «Rational Expectation And The Theory Of Economics Policy», Journal Of Monetary Economics, 2, 1976, Pp.169-183.
- 21- Wosowei Elizabeth, «Fiscal Deficts And Macroeconomics Aggregates In Nigria », Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 2, No.9; May, 2014.

### C- STATISTICS

- 1- african development bank, African union commission and the united nation economic commission for Africa,: African statistical yearbook, 2004.
- 2- Central Bank Of The Islamic Republic Of Iran, Annual Review, 2015.
- 3- IMF, Recont Economic Development, April , 1998.

تتضمن أطروحة الدكتوراه التي أعدت بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة عرضاً تحليلياً ومقارناً وشاملاً لعجز الموازنة العامة وتأثيرات المتغيرات النقدية فيه، وتكمن القيمة العلمية لهذا العمل في كونه يجمع ما بين التحليل الإحصائي الوصفي والتجريبي في رصد معالم هذه العلاقة، بما يميّز اللثام عن علاقات التأثير المتبادلة ما بين متغيرات البحث، فضلاً عن نوعية التقنيات الإحصائية المستخدمة وجودتها.

من جهة أخرى، ينفرد التحليل الذي يقدمه الباحث للأوضاع المالية والنقدية في العراق خلال الحقبة الممتدة ما بين عامي 1980-2015 بالشمولية على الرغم من تباين المراحل التي مرّ بها الاقتصاد والمجتمع في العراق، بفعل توالي الحروب والعقوبات وعدم الاستقرار السياسي والأمني، فضلاً عن تكرار الطفرات النفطية السلبية والإيجابية.

ISBN 978-1-7747218-2-7



www.alrafidaincenter.com

info@alrafidaincenter.com

00964782622246

ص.ب. 252

العراق - النجف الاشرف - حي الصوواء - امتداد شارع الاسكان  
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية



مركز الرافدين للحوار  
Al-Rafidain Center For Dialogue  
R. C. D